دور البنوك الأجنبية فى تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة



الأستاذ
هشام حريز
باحث دكتوراه

الأستاذ
رايس عبد الحق

الأستاذ
دبابش عبد المالك



٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة

الأستاذ

هشام حريز

باحث دكتوراه

الأستاذ

رايس عبدالحق

الأستاذ

دبابش عبدالمالك

الطبعة الأولى

2014

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

تليفاكس: 5404480 - الإسكندرية

دعـــــاء

اللـهم ارزقنـا حسـن التوكـل عليـك، ودوام السـعي إلى رضـاك، وجنبنـا وسـاوس الشـيطان، وقنـا شـر الإنسان والجان، وهب لنا حقيقـة الإيمـان، وارزقنـا الخير والحلال، الله إني أسـألك علمـا نافعـا، ورزقـا واسـعا، وقلبـا خاشـعا، ونـورا سـاطعا، وذريـة صـالحة، وشـفاء مـن كـل داء، اللـهم إنـي أسـألك درجات العـلا، وارزقنـا الجنـة، والإيمـان الخـالص، وعلمـا نافعـا، اللـهم أطـل مـن عمـر والـدي وأخـوتي يـارب العـالمين، اللـهم زدنـا حبـا إليـك وإلى نبيـك محمد صلى الله عليه وسلم



الإهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى
وأجملنا بالعافية .
أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :
من أحسن إليّ وكان لي نعم الولي وخير قدوة
أبي أطال الله في عمره
إلى من أنارت في قلبي حب العلم وكانت لي عونا وسندا
أمي أدامها الله تاجا فوق رأسي
إلى كل أخوتي كل باسمه : بلقاسم، مبروك، فضيلة، حياة، نادية، فؤاد، ماجد، احلام
الى كل أبناء اخوتي الأعزاء و أفراد عائلتي الكريمة.وأخص بالذكر عبد الله، اسلام، محمد لمين، يوسف
الى كل الأصدقاء : رمزي، حمزة، عقبة، أمين، طارق، سمير، بداوي..
إلى كل من ارتبطت بيني و بينهم مودة في الحياة..
وأخيرا الى زملاء في الدراسة وكل من منحني علما انتفع به.

شكر وعرفان

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى من مدّ يد المساعدة و ساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات و نخص بالذكر :

- الأستاذ المشرف الاستاذ الدكتور محمد العربي ساكر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة .

- الأستاذ مشري فريد الذي مدّ يد العون والمساعدة لإنجاز هذه المذكرة بنصائحه و اقتراحاته.

- أخي الاستاذ رايس مبروك الذي كان عونا ومرشدا لي في اتمام هذه المذكرة.

- كل من ساهم من قريب أو من بعيد في اتمام هذا العمل: توفيق، أنفال، فيصل، سهيل، عبد الباسط،الاستاذ نصيرة عقبة، الأستاذ مرغاد لخضر، الأستاذة رايس حدة....

المقدمة العامة



المقدمة العامة

أدت التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى التاثير على الانظمة والأنشطة المصرفية والمالية، حيث كان لهذه التطورات الفضل في عمليات الانفتاح الدولي للبنوك على العالم الخارجي، الامر الذي سمح لها بتنويع مصادر تمويلها وتوسيع نطاق عملها حسب القدرة المتاحة والفرص المتوفرة من جهة، وزيادة مؤشرات النمو والازدهار للاقتصاديات العالمية من جهة أخرى.

وكباقي الاقتصاديات الأخرى مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث مر بعدة مراحل كانت لكل مرحلة منها مميزات وعيوب. وقد مست هذه التطورات النظام المصرفي الجزائري فقد كان عقب الاستقلال عبارة عن جهاز مكون من البنوك الفرنسية والأجنبية التي ورثها الاقتصاد من الحقبة الاستعمارية، ونتيجة لرفض هذه البنوك تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي كانت البلاد بحاجة إليها بعد سنوات الحرب تم تأميمها من طرف السلطات الجزائرية حيث تم تحويل أصولها إلى بنوك وطنية حديثة. هذه البنوك شكلت اضافة للبنك المركزي الجهاز المصرفي الجزائري. وانطلاقا من سنة 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض تم فتح المجال أمام البنوك الأجنبية للاستثمار في السوق النقدية الجزائرية.

ومن الملاحظ أن عدد هذه البنوك في تزايد مستمر خصوصا بعد تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد في فترة التسعينات، بالإضافة إلى تحفيز الدولة لهذه البنوك للاستثمار وذلك بإلغاء

القيود والعراقيل التي كانت من الأسباب المهمة التي تمنعها من الاستثمار في الجزائر.

ونظرا لدور هذه البنوك في تمويل الاقتصاد واعتمادا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هو دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأدوات البنكية المستخدمة في تمويل الاقتصاد؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه البنوك أثناء أداء مهامها؟
- ما هي المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مميزات كل مرحلة؟
- ماهي اهم الخطوات المتبعة في تقييم أداء البنوك من حيث العائد والمخاطرة؟ وهل يحقق بنك الخليج الجزائر نتائج ايحابية متتالية؟

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يتميز النظام المصرفي الجزائري بعدم الاستقرار نظرا للتطورات المتسارعة التي شهدها الاقتصاد الجزائري.
- للبنوك الأجنبية دور ثانوي في تمويل الاقتصاد نتيجة لسيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية.
- يحقق بنك الخليج الجزائر نتائج ايجابية متتالية فيما يخص الربحية وبأقل مخاطرة.

همية الدراسة :

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- تساهم الدراسة في توضيح أهم التطورات للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.
- تبرز الدراسة العلاقة بين البنوك الأجنبية والمتعاملين الاقتصاديين.
- التعرف على دور البنوك الأجنبية ومساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري.
- توضيح طريقة تقييم البنوك عن طريق القوائم والنسب المالية.

مبررات الدراسة :

لقد كان التطرق لدور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد عدة دوافع ومبررات من أهماه:

- إهمال الدراسات السابقة لهذا النوع من البنوك.
- زياد تواجد هذا النوع من البنوك في السوق النقدية الجزائرية.
- لأجل التعرف على طبيعة عمل هذه البنوك وأهدافها العامة.
- محاولة معرفة الإمكانيات المالية لهذا النوع من البنوك.
- اهتمامنا الخاص بمواضيع البنوك والمؤسسات المصرفية.

أهداف الدراسة :

- التطرق لأهم الأنشطة والتقنيات البنكية المستخدمة في المجال المصرفي.
- تقييم أداء البنوك الأجنبية من خلال الربحية المحققة والمخاطرة.

- اكتشاف الدور الحقيقي للبنوك الأجنبية في الجزائر.
- التعرف على أداء البنوك الأجنبية من حيث العائد و المخاطرة.

صعوبات البحث:

نظرا لحداثة موضوع البنوك الأجنبية وخاصة في الجزائر وندرة الاهتمامات الخاصة بها باعتبار أن استثمار هذه الأخيرة لم يكن إلا بعد قانون النقد والقرض الذي أقر بجواز دخول هذه البنوك إلى السوق النقدية، فقد كانت هناك عدة صعوبات واجهتنا في إتمام هذه الدراسة ومن أهمها:

- نقص المراجع المهتمة بدراسة هذا الموضوع.
- عدم وجود أبحاث خاصة ملمة حول البنوك الأجنبية.
- صعوبة البحث عن المعطيات والوثائق الخاصة بهذه البنوك.
- تحفظ البنوك في إعطاء كل المعلومات الخاصة بها وإدراج بعضها ضمن الاعتبارات السرية للبنك.

منهج الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لاهمية كل منهج في النتائج المتوصل اليها، وقد تم استعمال المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

حيث استخدم هذا المنهج في تتبع تطور البنوك والأنشطة البنكية، كما تم استعماله خلال متابعتنا تطور الاقتصاد الجزائري والنظام المصرفي من الاستقلال إلى يومنا هذا.

المنهج الوصفي التحليلي:

استعمل هذا المنهج لوصف مختلف أثار القضايا الجديدة التي واجهت البنوك خلال الفترة الأخيرة ، مثل معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والأثار المترتبة عنها ، كما تم استخدامه في تحليل استراتيجيات البنوك والقواعد التي تعمل بها ، وذلك بمسايرة التطورات التي طرأت على اعمالها وتقنياتها في التمويل.

منهج دراسة الحالة:

حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير والذي خصص لدراسة بنك الخليج الجزائر.

الإطار العام للدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة أعلاه، و إثبات الفرضيات المطروحة أو نفيها قمنا بإتباع خطة مكونة من ثلاثة فصول، حيث يمثل الفصلين الأولين الجزء النظري من الدراسة أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي وهو دراسة ميدانية لأحد البنوك الأجنبية بالجزائر، وقد كانت الخطة كالأتي:

- **الفصل الأول:** تطرق الفصل الأول إلى البنوك بصفة عامة وذلك من خلال إبراز دورها في التمويل وأثرها على الاقتصاد ، المخاطر التي تواجهها والضمانات التي تطلبها ، بالإضافة إلى التعرف عن اهم القضايا الإستراتيجية التي تواجهها في ظل الانفتاح الدولي مثل: الخوصصة والاندماج.. الخ.

- **الفصل الثاني**: جاء الفصل الثاني موضحا لكل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك بالتعرف عن مميزات كل فترة وخصائص الجهاز المصرفي فيها ، بالإضافة التي التطرق إلى أهم البنوك الأجنبية وأهم خصائصها وأهدافها.

- **الفصل الثالث**: خصص الفصل الثالث والأخير من المذكرة للدراسة الميدانية لبنك الخليج الجزائر AGB والذي قمنا من خلاله بتعريف البنك وإبراز وظائفه واهم نشاطاته، إضافة لتحليل قوائمه المالية وتقييم أدائه من حيث العائد والمخاطرة.

الفصل الأول

نظرة عامة حول البنوك



تمهيد:

ظهر العمل المصرفي لسد الحاجات الاقتصادية كإحدى نتائج التطور الحضاري، ومن المؤكد أن الإنسان البدائي لم يكن بحاجة إلى خدمات البنوك، ولكن الزيادة في حاجات البشر بمضي الوقت هي التي دفعت الإنسان لبذل جهود أكبر لسدها.

فأصبح العمل المصرفي بذلك يعرف تطورا متتاليا في نوعية خدماته المقدمة للافراد وكذا طرق تمويله للمشاريع والمؤسسات التي تخدم الاقتصاديات العالمية بصفة عامة.

ولدارسة القضايا السابقة الذكر ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: نظرة عامة حول البنوك

المبحث الثاني: الضمانات الممنوحة ، العوائد البنكية والمخاطر المترتبة.

المبحث الثالث: القضايا الإستراتيجية التي تواجه البنوك

المبحث الأول: البنوك وأثرها على الاقتصاد

تعتبر البنوك مؤسسات مالية تقوم باستقبال الودائع من طرف العملاء، ومنح القروض لطالبي الائتمان وما يترتب عليه هذا من دور في الوساطة المالية واحياء النشاط الاقتصادي سواء للمؤسسات، في تنمية وتوسيع الإنتاج أو للأفراد في تغطية الحاجات الأساسية[1].

المطلب الأول: الأنشطة والتقنيات البنكية

أولا: التطور التاريخي للعمليات البنكية وتحديد المقصود باصطلاحها:

1. التطور التاريخي للعمليات البنكية:

يرتبط تاريخ البنوك بتاريخ النقود، فمنذ عرفت النقود بدأ الاتجار فيها وقام الصيارفة بعمليات الصرف اليدوي والمسحوب وذلك في العصور المختلفة كمايلي:

- العصر القديم: إن التعمق في دراسات التاريخ القديم يبين لنا ا الملامح الأولى للعمليات البنكية تعود إلى عهد بابل بالعراق القديم، أو ما يعرف عنها ببلاد الرافدين، وذلك 4 آلاف سنة قبل الميلاد، ومع ذلك لم تظهر للصرافة مقومات الوجود كحرفة مستقلة. كما أن للاغريق فضل كبير في النهوض بالفن المصرفي ونشره في البحر الأبيض المتوسط، وذلك قبل الميلاد بأربعة قرون وعنهم تتلمذ الرومان اخذين بالأصول المصرفية عبر أرجاء العالم القديم بحكم اتساع دائرة نفوذهم وهيمنتهم أنذلك[2]. كذلك الحال بالنسبة للعرب (قبل الاسلام)، فقد عرفوا في مكة المكرمة بالتجارة مع بلاد الشام واليمن[3].

---

(1)Frederic mishkin, **Monnaie, banque et marchés financiers**, Pearson éducation, 8e édition, paris, France, p : 10.

(2) محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1962، ص: 193.

(3) خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية– الطرق المحاسبية الحديثة–**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص: 17.

❖ العصر الوسيط: إن البنوك بشكلها الحالي تعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى- القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث ازدهرت التجارة في مدن ايطاليا، وعرفت الكمبيالة كأداة للصرف المسحوب ووسيلة لتحويل النقود، ولاشك أن توصل التجار إلى الكمبيالة في هذا العصر الوسيط، كان أهم حدث أسفر عنه ازدهار التجارة في المدن الايطالية، وذلك أنها أساس لما يقوم عليه الآن كثير من أنشطة البنوك الحديثة. ومن حيث الإيداع بدا التمييز بين الوديعة العادية التي يلتزم البنك بردها بذاتها إلى العميل، وبين الوديعة النقدية المصرفية التي تنتقل فيها ملكية النقود المودعة إلى البنك، ويلتزم البنك برد مثلها إلى العميل المودع عند طلبها، وتفرعت الوديعة النقدية المصرفية إلى وديعة واجبة الدفع بمجرد الاطلاع، ووديعة لأجل.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد نتج عن الإفراط في هذه العملية عدد من المؤسسات مما استدعى إنشاء بنوك حكومية تضمن حفظ وسلامة الودائع، حيث تم إنشاء أول بنك حكومي عام 1987 في مدينة البندقية الايطالية[1].

❖ في العصر الحديث: و يتطور استخدام الكمبيالة كأداة لتنفيذ عقد الصرف المسحوب وابتداع التظهير كوسيلة لتحويل الحق الثابت فيها، زادت أهمية البنوك وتطورت أعمالها، إذ قامت بعملية الخصم ووسيلتها تظهير الكمبيالة إلى البنك تظهيرا ناقلا للملكية، وذلك قبل تاريخ استحقاقها ودفع قيمتها إلى الحامل مخصوما منها سعر الخصم، وقد

---

(1)إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 43.

بلغت أهمية البنوك ذروتها بابتداع الشيك في القرن التاسع عشر، فقد أصبح من ضروريات البيئة التجارية، بل والمدنية، وقام بوظيفته الجوهرية كوسيلة دفع، تكاد أن تكون أداة الوفاء التي أغنت عن النقود في كثير من الصور، ولعل دور اكتشاف أمريكا لا ينكر في مجال ازدهار أعمال البنوك إذ أدى نقل ما وجد بها من كميات هائلة من الذهب إلى أوروبا، إلى زيادة النشاط التجاري، وظهرت الحاجة إلى قيام بنوك ضخمة قادرة على تمويل عمليات استغلال الأمريكيتين ومن ثم أنشئ بنك انجلترا عام 1664، وأصبح من اختصاصه اصدار أوراق النقد من عام 1708، كذلك إنشاء بنك أمستردام عام 1609.

- في القرن التاسع عشر: وصلت البنوك إلى ذروة أهميتها ونشاطها بظهور الشيك كأداة وفاء، وبفضل الثورة الصناعية والتجارية، ثم ظهور التخصص في أعمال البنوك كبنوك الأعمال، التي تقتصر في توظيف أموالها على مشروعات التجارة والصناعة والبنوك العقارية، التي تقوم على إقراض المشتغلين باستغلال العقارات، وبنوك الاستثمار التي وظيفتها جمع مدخرات المودعين والمساهمين لاستثمارها في أغراض معينة[1].

وفي الأخير يمكن القول أن الطور في العمل المصرفي بما يمثل من أهمية وخطورة يعد تحولا كبيرا وحاسما في نشاط البنوك التجارية لأنها أصبحت قادرة على خلق نقود تضاف الى دائرة التداول النقدي[2]، لذا فان

---

(1) عبد الفتاح مراد، **موسوعة البنوك**، الهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية: مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 18- 19.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 1998، ص: 123.

ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن هذه البنوك تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك اسم – خلق النقود- [1]

2ـ تحديد المقصود باصطلاح عمليات البنوك، أو الأعمال البنكية :

إن تعدد التعاريف التي أطلقت على البنوك من حيث المعنى والأداء الذي تقوم به كان كبيرا فقد اعتبرت على أنها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة والتي تجري فوقها عمليات التبادل بالنقود[2]، وعرفت كذلك، أما التعريف الذي يتفق عليه الكتاب فهو أن البنك هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها، وأيضا هي عبارة عن المؤسسات التي تضطلع بأعمال البنوك[3].

تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال و خدمات تقدمها لعملائها و هي المتعارف على تسميتها بعمليات البنوك أو " الأعمال المصرفية ». و هذه الأعمال مختلفة و متنوعة تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول، و من هنا تأتي صعوبة تحديد قانونيا دقيقا تنطوي تحته كل أنواع هذه الأعمال.

و تشمل هذه الأعمال ضمن ما تشمل : قبول الودائع و التحويل المصرفي و إصدار الشيكات وقبضها وفتح الإعتمادات و خصم الأوراق

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 274.

(2) محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 73.

(3) عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 106.

التجارية، الكفالة، العمليات على القيم المنقولة ، وعمليا ت الصّرف و تأجير الخزائن الحديدية.

و قد حاول بعض الفقه وضع تعريف للأعمال المصرفية أو عمليات البنوك في قانون التجارة الجزائري لسنة 1975، الذي اكتفى بالنّص على اعتبار " كل عملية مصرفية " ...عملا تجاريا بحسب الموضوع .و ذلك في المادة الثانية منه، إلاّ أنّ المشرع الجزائري حرص عندما قام بوضع القانون 10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 المتعلق بالنّقد و القرض - رقم90 - على بيان المقصود باصطلاح " عمليات البنوك " أو " الأعمال المصرفية " و ذلك في المادة 110 منه و الذي ورد بها ": تتضمن الأعمال المصرفية ، تلقي الأموال من الجمهور و عمليات القرض ، ووضع وسائل الدّفع تحت تصرف الزّبائن و إدارة هذه الوسائل"

و أخيرا أشارت المادة 113 من قانون النقد و القرض لسنة 1990 إلى المقصود " بوسائل الدفع" و ذلك بالنّص على أن " : تعتبر وسائل الدّفع ، جميع الوسائل التي تمكّن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التّقني المستعمل[1]."

ويمكن في الأخير الخروج بتعريف شامل للأعمال المصرفية اعتبارها مجموع الأعمال التي تتعامل بها المصارف مثل التعامل بالأموال والأوراق المالية والأوراق التجارية، وقبول الودائع من المودعين ودفع عوائد عنها، وكذلك عمليات التسليف والتسهيلات الائتمانية المختلفة مثل فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل التجارة الدولية، وكذا شراء وبيع العملات المختلفة[2].

---

(1) المادة 113 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

(2) رعد حسن الصرن، **جودة الخدمة المصرفية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- التواصل العربي للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 81.

ثانيا- الخصائص العامة لعمليات البنوك:

إذا كان من الصعب وضع تعريف جامع لكل عمليات البنوك أو حصرها في تعداد معيّن لأنّها شديدة التنوع ، سريعة التطور (راجع نص المادة 112 ، و كذلك نص المادة 110 المشار إليها فيما سبق لملاحظة ذلك) ، و تتخذ أحيانا أشكالا مركبة من أكثر من عمل من طبيعة قانونية مختلفة ، إلاّ أنّ هذه الأعمال ـ على تعددها و تنوعها ـ تتميّز بخصائص معينة و هي التالية :

1 - تعتبر تجارية بنص القانون جميع عمليات البنوك إذ قضى قانون التجارة الجزائري في المادة الثانية منه بأنّ : " يعدّ عملا تجاريا بحسب موضوعه: " كل عملية مصرفية ، أو عملية صرف أو سمسرة أو خاصة بالعمولة ".

2 - تتميز الأعمال المصرفية بقيامها على الاعتبار الشخصي والمقصود بذلك أ نّ هذه العمليات بطبيعتها تقوم على ثقة كل من طرفيها في الأخر ، و هذا الاعتبار يؤثر في مضمون العمل و في بقائه ، و هو يبدو أكثر من جانب نظرة البنك إلى عملية ، فهو قبل أن يتعامل معه ـ وخاصة إذا كانت العملية فيها مخاطرة مالية ـ يقدّر احتمالات وقوع الخطر بالنّظر إلى أخلاقيات العميل و إمكانياته ، و هو لا يقدم على العملية إلاّ متى أطمأن إلى هذه العناصر ، فإذا طرأ مايهز بعض هذه العناصر تعرّضت العلاقة بينهما إلى الانهيار ، و كذلك يقوم الاعتبار الشخصي بالنسبة إلى العميل، فهو يقبل طلب الخدمة من بنك دون بنك آخر ، على الأقل في بعض صور هذه الخدمات المصرفية، بالنّظر إلى سلوك البنك و سمعته القائمة على هذا السلوك ، و هو لا يرضى عادة أن يؤديها إليه بنك آخر".

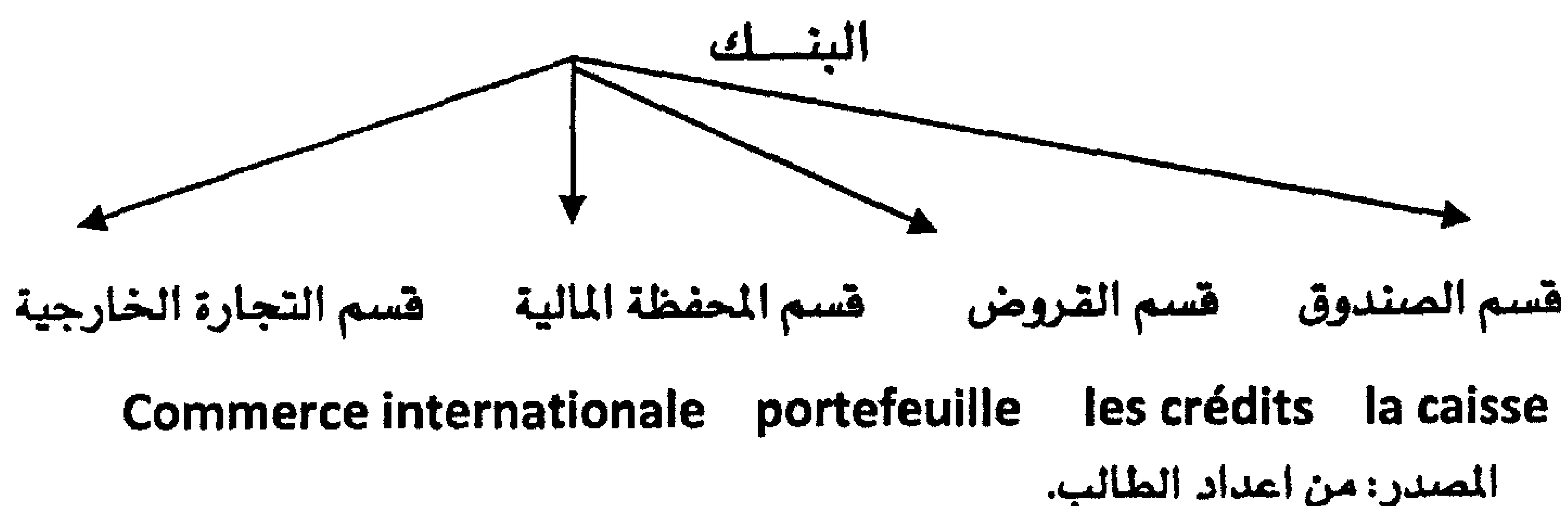
3 - لعمليات البنوك طابع نمطي ، فمعظمها يتم بأسلوب موّحد لكل عملية في شكل نموذج لا يخرج عنه البنك و تلتزمه جميع البنوك. و هذا ما دفع بعض الفقه إلى القول بأنّ الكثير من الأعمال المصرفية له وصف عقد الإذعان فالبنك لديه نماذج مطبوعة تتضمن الحكام التّفصيلية لكل عملية من العمليات التي يباشرها ، فهناك نموذج لحساب الوديعة و آخر للحساب الجاري ، و آخر لفتح الاعتماد و هكذا ، و العميل لا يقوم بمناقشة ما ورد من شروط ، و أحكام في هذه النماذج.

4- لعمليات البنوك طابع دولي تحلّى مع ازدهار التجارة الدولية. و يتمثل في توحيد الأنظمة الخاصة ببعض الأعمال المصرفية، إمّا بصورة تلقائية عن طريق النقل و التقليد و إمّا بواسطة المعاهدات التي تعد من المصادر الدولية للقانون المصري. فمثلا الحساب الجاري (Le compte courant) له مفهوم واحد في كافة البنوك أيا كان البلد الذّي توجد بها هذه الخيرة ، و كذلك الحال بالنسبة لحساب الوديعة أو الإعتماد المستندي .

ثالثا : الأنشطة والأدوات الشائعة في البنوك

ينقسم البنك في أقسامه إلى أربعة وظائف:

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لأقسام البنك



المصدر: من اعداد الطالب.

ولكل قسم من هذه الاقسام وظائف يقوم بها يستعمل من خلالها أدوات وتقنيات بنكية.

يمكن التميز بين نوعين من الأنشطة المصرفية، أنشطة مصرفية تقليدية وأخرى غير تقليدية حيث يندرج تحت كل واحدة مجموعة من الأدوات المالية أو ما يطلق عليها بالمنتجات المالية، تسعى من خلالها البنوك إلى تعظيم الأرباح إلى أعلى درجة ممكنة وكذا كسب أكبر عدد ممكن من العملاء[1].

1ـ الأنشطة و الأدوات المصرفية التقليدية:

يمكن حصر النشاطات المصرفية التقليدية وما طرأ عليها من تطور في المجالات التالية:

أ - قبول الودائع:

أ- 1 تعريف الودائع: يمكن تعريف الوديعة على أنها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتشكل هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى[2].

والوديعة النّقدية المصرفية، عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الأخير بردّها إليه لدى الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها.

---

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص: 44-45.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك- دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 25.

كما عرفت الوديعة وفق قانون النقد والقرض على أنها : تعتبر أموال متلقاه من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، و لا سيّما بشكل ودائع ، مع إستعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها(1) ".

من هنا تختلف الوديعة النقدية المصرفية عن الوديعة العادية التي ورد تعريفها في المادة 590 من القانون المدني الجزائري التي تنص على أنّ "الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدّة و على أن يرده عينا(2) ".

مما سبق في التعاريف الخاصة بالودائع نجد أن الوديعة لاتعني تحويلا للملكية، أي ملكية النقود. فهي دائما ملك لصاحبها تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة، وقد نقل حق التصرف فيهان ولكن بشكل مؤقت أيضا إلى البنك. فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع ولكن في الحدود التي تسمح بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها(3).

أ- 2 مصادر الوديعة النّقدية المصرفية : للودائع النّقدية المصرفية مصادر متعدّدة ، فهي ليست مقصورة على المبالغ النّقدية التي يقوم الزبون بتسليمها إلى البنك تنفيذ العقد إيداع أبرمه معه ، بل إنّها تشمل كل ما يكون للعميل من نقود في ذمة المصرف سواء يسلمها هذا الأخير من العميل مباشرة عن طريق عقد إيداع أم تلقاها عن طريق عملية أخرى في حساب العميل كتحصيل القيمة النّقدية لأوراق تجارية ، أو تحويل مصرفي أو اعتماد قيّده في الحساب لفائدة هذا الأخير(4).

---

(1) المادة 1/111 من قانون النقد والقرض 10/90، المؤرخ في 14//أفريل/1990.

(2) منتديات ستار تايمز، الموقع الالكتروني:
http:// www.startimes2.com/f.aspx?t=14393858, 28/03/2010, 19:39.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 26.

(4) مصادر الوديعة النقدية المصرفية، منتديات الجلفة، الموقع الالكتروني:
http:// www.djelfa.info/vb/forumdisplay.php?f, 28/03/2010, 19:35.

أ- 3 أنواع الودائع: يمكـن تصـنيف الودائـع إلى عـدّة أنـواع تختلـف بحسب موعد استردادها ، و بحسب مدى حريّة البنك في التّصرف فيها ، ووظيفتها .

1- تصنيف الودائع بحسب موعد الاسترداد:

تصنف الودائع من هـذه الزاوية إلى ثلاثة أصناف هـي: - الودائـع تحت الطلب - الودائع لأجل - الودائع بشرط الإخطار السّابق .

1- 1 - الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب: Dépôts à vue

هذه الودائع لا تحصل على أي عائد ، ولكـن يجوز أن تخضـع لرسـم خدمـة مقابل قيام البنك بتقديم بعض الخدمات الى أصحابها[1].

تتميـز الودائـع تحـت الطلـب بخصـائص تميزهـا ، عـن غيرهـا مـن الودائـع، وكمـا يـدل عليـه اسمهـا ، فهـذه الوديعـة تحـت تصـرف أصـحابها. حيث يلـزم البنـك التجـاري بـأداء وظيفتـه في تسـديد قيمـة الودائـع ومواجهـة سحوبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة .

1- 2- الودائع لأجل:. Dépôts à terme وتمثـل هـذه الودائـع الأموال التي يودعها أصحابها في البنوك لفترة معينـة لمواجهـة حـالات طارئـة ، ولا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطـار للبنـك بتـاريخ السحب، حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتهـا في وقت لاحق عنـد تـاريخ معين ، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد[2] .

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، الاصلاح النقدي، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص: 64.

(2) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمـان، الأردن، 1993، ص: 262.

1- 3- الودائع بإخطار: Dépôts à préavis لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

2. تصنيف الودائع طبقا لحرية البنك في استخدامها:

تصنف الودائع من هذه الزاوية إلى صنفين: - الوديعة العادية – الوديعة المخصصة لغرض معين.

2- 1- الوديعة العادية: في هذه الحالة يبرم العميل مع البنك عقد الوديعة النقدية بهدف إيداع المبالغ المودعة لدى البنك دون أن يكون لديه أي أهداف أخرى سوى إيداع تلك المبالغ.

وبالتالي فان البنك يمتلك تلك المبالغ المودعة ويكون له حق التصرف فيها، وبهذا فان البنك في هذا النوع من الودائع لا يرد على ملكيته للنقود المودعة لديه أي قيد أو شرط يحد من تصرفه أو استخدامه لتلك الودائع.

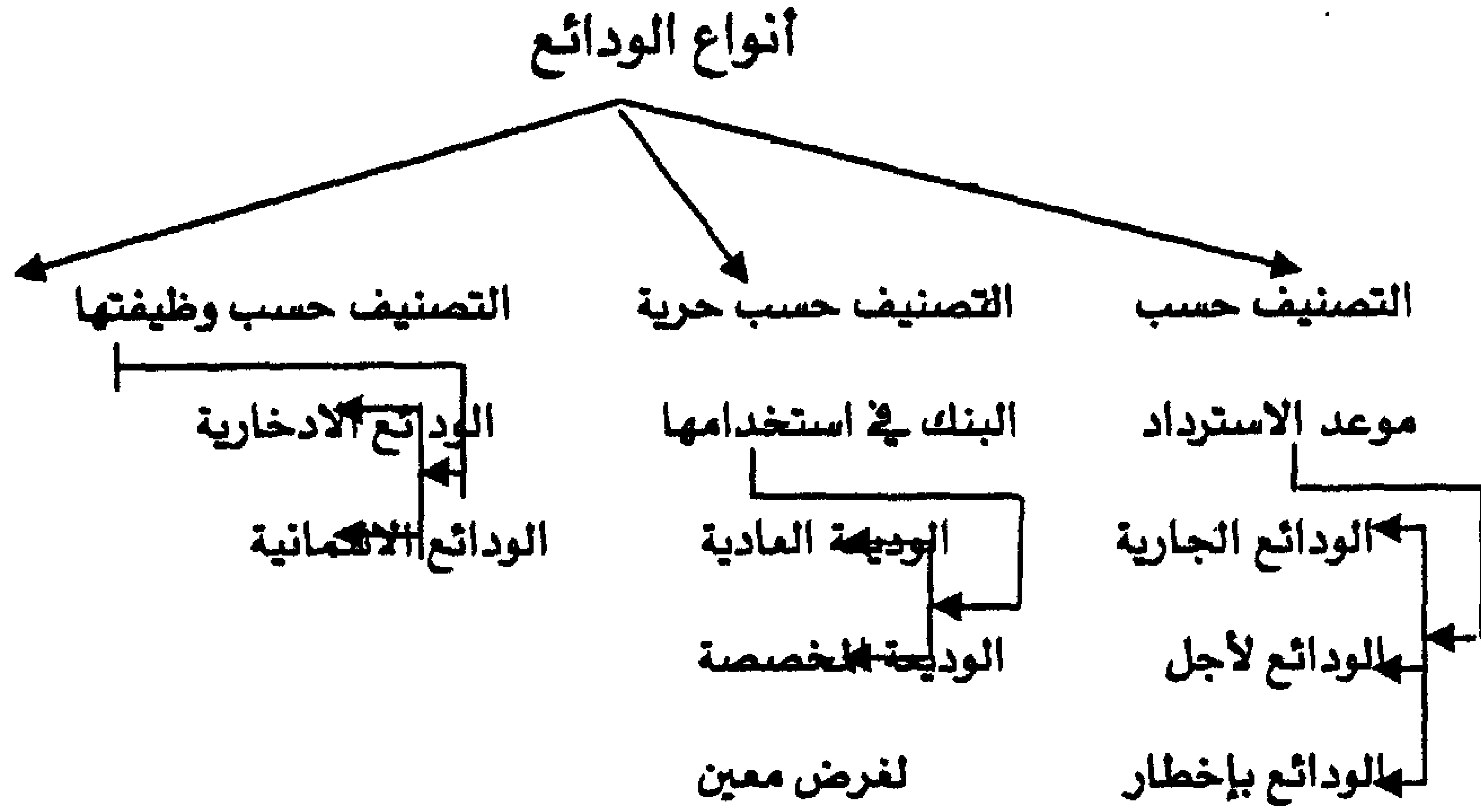
2- 2- الوديعة المخصصة لغرض معين: تختلف هذه الوديعة اختلافا كبيرا عن الوديعة العادية وذلك لأن العميل في هذا النوع من الودائع يقوم بإيداع المبالغ النقدية لدى البنك المودع لديه بهدف غرض محدد.

3. تصنيف الودائع حسب وظيفتها:

3- 1- الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف.

3- 2- **الودائع الائتمانية:** يختلف هذا النوع من الودائع، فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية[1].

الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لأنواع الودائع البنكية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق.

أ- 4 الطبيعة القانونية للوديعة المصرفية في الجزائر: لدراسة الطبيعة القانونية للودائع في الجزائر بشكل أكثر رسمية ودقة ارتأينا التطرق إلى مواد القانون المدني الجزائري، قانون النقد والقرض10/90.

المادة 571 من القانون المدني الجزائري : " الوكالة أو الإنابة هو عقد بمقتضاه يفوّض شخص شخصا آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل و باسمه ".

(1) منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **أعمال البنوك**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 13-14.

المادة **578** من القانون المدني الجزائري: " لا يجوز للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه ".

المادة **590** من القانون المدني الجزائري: " الوديعة عقد يسلّم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدّة و على أن يردّه عينا[1] ".

المادة **591** من القانون المدني الجزائري: " على المودع لديه أن يتسلم الوديعة. و ليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمنيا ".

المادة **598** من القانون المدني الجزائري: " إذا كانت الوديعة مبلغا من النّقود أو أي شيء آخر مما يستهلك و كان المودع لديه مأذونا له في إستعماله أعتبر العقد قرضا ".

المادة **1/111** من القانون رقم **90-10** المتعلق بالنّقد والقرض : " تعتبر أموال متلقاة من الجمهور ، تلك التي يتم تلقيها من الغير ، و لا سيّما بشكل ودائع ، مع حق إستعمالها (حق التصرف فيها) لحساب من تلقاها بشرط إعادتها ".

المادة **117** من القانون **90-10** المتعلق بالنّقد و القرض: الرجوع إلى مضمون هذه المادة المذكورة أعلاه فيما يخص التكييف القانوني للوديعة النّقدية المخصصة لغرض معيّن[2].

ب - تقديم القروض:

يقوم البنك بمنح القروض بطرق أخرى، إما بدفع مبالغ بضمان أوراق مالية أو بطرق السحب على المكشوف، أو قروض برهن أو بشراء

---

(1) المواد: 571-578-590-591-598 من القانون المدني الجزائري

(2) المواد 117-111 من قانون النقد والقرض 10/90، المؤرخ في: 14 أفريل 1990.

أسهم في الشركات الصناعية[1]. وتنقسم صيغ التمويل عموما للبنوك التقليدية إلى ثلاثة أنواع رئيسية آلا وهي: تمويل الاستغلال، تمويل الاستثمار و تمويل الاستهلاك.

ب- 1 **تمويل الاستغلال:** إن قروض الاستغلال تهدف إلى تمويل الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال للمؤسسة، كما أنها تعتبر قروضا قصيرة الأجل وهي تنقسم إلى عدة أنواع وذلك حسب هدف التمويل[2]

ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة. وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، والمساهمة بذلك في السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع.

وتنقسم القروض الموجهة للاستغلال إلى قسمين هما:

ب- 1- 1- القروض المباشرة:

ب- 1- 1- 1 القروض العامة: وسميت بالقروض العامة لأنها توجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وايست موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا قروض الخزينة وهي تنقسم إلى:

أ- قروض الخزانة أو القروض بواسطة الصندوق:

crédit de trésorier

تسهيلات الصندوق: **facilités de caisse** وهي قروض تهدف إلى تغطية العجز الظاهر على مستوى خزينة المؤسسة، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من

---

(1) محمد مصلح الدين، **أعمال البنوك والشريعة الإسلامية**، دار البحوث العلمية، جدة، السعودية، 1976، ص: 12.

(2) يلعبيدي عايدة عبير، **أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2006/2005، ص:64.

القـرض في فـترات معينـة كنهايـة الشـهر، وهـذا لكثـرة نفقـات الرواتـب والفـواتير في هـذه الفـترة. للإشـارة فـان حسـاب الفائـدة يـتم كـل 3 أشـهر، وتحسب على أساس المبلغ المستعمل فقط وليس المبلغ الممنوح.

الاعتماد على المكشوف: découvert هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبـون الـذي يسـجل نقصـا في الخزينـة نـاجم عـن عـدم كفايـة رأس المـال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مـدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة[1].

وينقسم الاعتماد على المكشوف بدوره إلى:

المكشوف البسيط: découvert simple وهو يتقارب إلى درجة كبيرة مـع تسـهيلات الصـندوق لان فترة التغطيـة تكـون نسـبيا اكـبر مـن القـرض الأول ألا وهـو تسـهيلات الصـندوق وتـتراوح مـن أسـابيع إلى بضـعة أشـهر. للإشارة فان الفائدة تحسب بنفس طريقة المكشوف البسيط.

المكشوف المجند: découvert mobilisable وهـو يختلـف تمامـا عـن البسيط وعن تسهيلات الصندوق حيث أن فـترة التغطيـة تمتـد علـى دار سـنة كاملة والفائدة تحسب على المبلغ الممنوح.

القـروض الموسمية: les crédits de compagne لأسـباب مختلفـة قـد تخضع شركة ما لتحول كبير بين نفقاتهـا وإيراداتهـا أو مـا يسـمى بحالـة عدم التوازان والتي لم يحسـب حسـابها منـذ بداية النشـاط الموسمي. وتظهـر هـذه القـروض في المؤسسـات ذات النشـاطات غـير المنتظمـة أي تنـتج طـوال السنة وتبيع في فترة زمنية محددة وهي بالتالي تخزن لتبيع في فترة لاحقة[2].

---

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 57.

(2) Luc bernet-rollande, **principes de technique bancaire**, dunod, 24e édition, paris, France, 2006, p : 274.

ومثال هذه الشركات: شركات الأدوات المدرسية وكذا بيع المحاصيل الزراعية[1].

للإشارة فان دراسة طلب التمويل يتم وضعه في جدول وتوضع به المخرجات شهر بعد شهر وكذا احتياجات التمويل الخاصة بالمؤسسة[2].

قروض الربط: **les crédit de relais** هي عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية[3].

فقروض الربط تعني وجود قرض سابق ونزيده بقرض أخر أي ربط القرض القديم بالجديد.

ب- **1- 1- 2** القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة للأصول المتداولة بصفة عامة وبالتالي هي عكس القروض العامة الموجهة لأصل معين ألا وهي الأصول المتداولة كلها، وسوف نتطرق إلى أنواع القروض الخاصة التي هي:

1- 1- 2- 1 تسبيقات على البضائع: **avances sur marchandises** التسبيقات علي البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلي الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك علي بضائع كضمان للقرض، وينبغي علي البنك ، أثناء هذه العملية أن يتوقع هامشا ما بين قيمة القرض المقدم وقيمة الضمان، وهذا للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار[4].

---

(1) الطاهر لطرش مرجع سابق، ص: 60.

(2)Luc bernet-rollande, opcit, p :275.

(3) يلعبيدي عايدة عبير، مرجع سابق، ص:68.

(4) منتديات ستار تايمز، الموقع الالكتروني:
http:// www.startimes2.com/f.aspx?t=14963497, 29/03/2010, 23:38.

1- 1- 2- 2 تسبيقات على الصفقات العمومية: **avances sur projet** تعرف الصفقات العمومية على أنها هي عقود مكتوبة و ذلك من أجل تنفيذ أشغال أو اكتساب مواد أو خدمات. تبرم الصفقات العمومية و يتحدد نطاق تطبيقها على الإدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الولايات، البلديات، و الهيئات العمومية الإدارية و مراكز البحث و التنمية و المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي و كذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، عندما تكلف هذه الأخيرة بإنجاز مشاريع استثمارات عمومية بمساهمة نهائية لميزانية الدولة[1].

أما **التسبيقات على الصفقات العمومية** هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموزعين من جهة أخرى[2].

ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية، إما بإعطاء كفالات لصالح المقاولين أو منح قروض فعلية.

1. **منح كفالات لصالح المقاولين**: تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية. وتمنح غالبا هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة هي:

◆ كفالة الدخول الى المناقصة: **caution d'adjudication** تمنح من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم نقود سائلة الى الإدارة المعنية كتعويض في حالة الانسحاب من المشروع.

---

(1) المواد: 03 –02 من المرسوم الرئاسي: 02 /250، المتعلق بالصفقات العمومية.

(2) الصفقات العمومية، الموقع الالكتروني:
http://: www.dzworld.net/vb/t57445.html, 29/03/2010, 23:59.

- كفالة حسن التنفيذ: caution pour bon exécution تمنح لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المعايير المناسبة.

- كفالة التسبيق: caution d'avance يشترط لمنح التسبيقات التي تمنح للمقاولين الفائزين بالصفقة

- كفالة اقتطاع الضمان: caution pour retenue de garantie

2. **منح قروض فعلية**: نميز بين ثالثة انواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل النشاطات العمومية هي:

قرض التمويل المسبق: **crédit par préfinancement** يمنح هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع، ويمنح عادة للشركات الكبيرة والعملاقة.

تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:

l'avance sur créances nées et non constatées

يمنح عند انجاز المقاول نسبة مهمة من الأشغال ولكن الادارة لم تسجل ذلك رسميا.

تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة:

l'avance sur créances nées et constatées

تمنح عندما تقوم الادارة بالتسجيل الرسمي لنسبة الانجاز.

1- 1- 2- 3 الخصم التجاري: l'escompté commerciale

كلمة الخصم معناها حرفيا تخفيض أو إنقاص من المبلغ أو من الحساب الإجمالي للشيء، ومعناها التجاري هو خصم نظير الدفع قبل موعد الاستحقاق أو مقابل الدفع فورا لكمبيالة أو حساب(1).

خصم الأوراق التجارية هو عمليا عبارة عن إقراض لفترة قصيرة. فالتجار الذين لا يرغبون في تجميد أموالهم على شكل كمبيالات أو سحوبات فأنهم يقومون بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك بما يتيح لهم الحصول على الكمبيالات على شكل نقود سائلة، مقابل مبلغ بسيط هو فائدة البنك وعمولته وغالبا ما تكون هذه الكمبيالات قصيرة الأجل، وعندما يحين ميعاد استحقاقها فان البنك يحصل على القيمة الاسمية للكمبيالات وبذلك يكسب ربحا يعادل سعر الفائدة وعمولته، بالإضافة إلى تسهيل العمليات التجارية(2).

ب- 1- 1- 3 القروض المقدمة للأفراد: الى جانب كل أنواع القروض التي سبق ذكرها، بامكان البنك أن يمنح قروضا من نوع أخر، هي ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات للأفراد دون استعمال النقود. وتوجد أيضا القروض الشخصية والتي تقدم عادة للأشخاص ذوي الدخول الثابتة، ويتناسب مبلغها مع الدخل الشهري للمستفيد. وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر. ولم تستطع البنوك بعد أن تطور استعمال هذا النوع من القروض لكي يرقى الى درجة الممارسة التقليدية الشاملة .

---

(1) محمد مصلح الدين، مرجع سابق، ص: 147.

(2) محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 148-149.

ب- 1- 2 القروض الغير المباشرة: **crédits indirects** تتمثل القروض الغير المباشرة في القروض التي لاتمنح مباشرة للأفراد أو المؤسسات وإنما يكون البنك هنا كضامن او كفيل لعمليات يتولاها الزبون لديه. وهذه القروض هي:

القروض بالالتزام أو القروض بالامضاء:

crédits par engagement/ c. par signature

إن القرض بالالتزام أو التوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك الى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا وإنما يمنح ثقته فقط. وفي حالة عجز الزبون من تسديد هذا الالتزام يسدد البنك المبلغ المستحق.

ونميز بين ثلاثة أنواع من القروض بالالتزام:

الضمان الاحتياطي: **aval** عبارة عن التزام شخصين يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية. وعليه فان الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمتن القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

الكفالة: **caution** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

القبول: **acceptation** في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه. ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون: الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.

القبول الممنوح بهدف تعبئة الورقة التجارية.

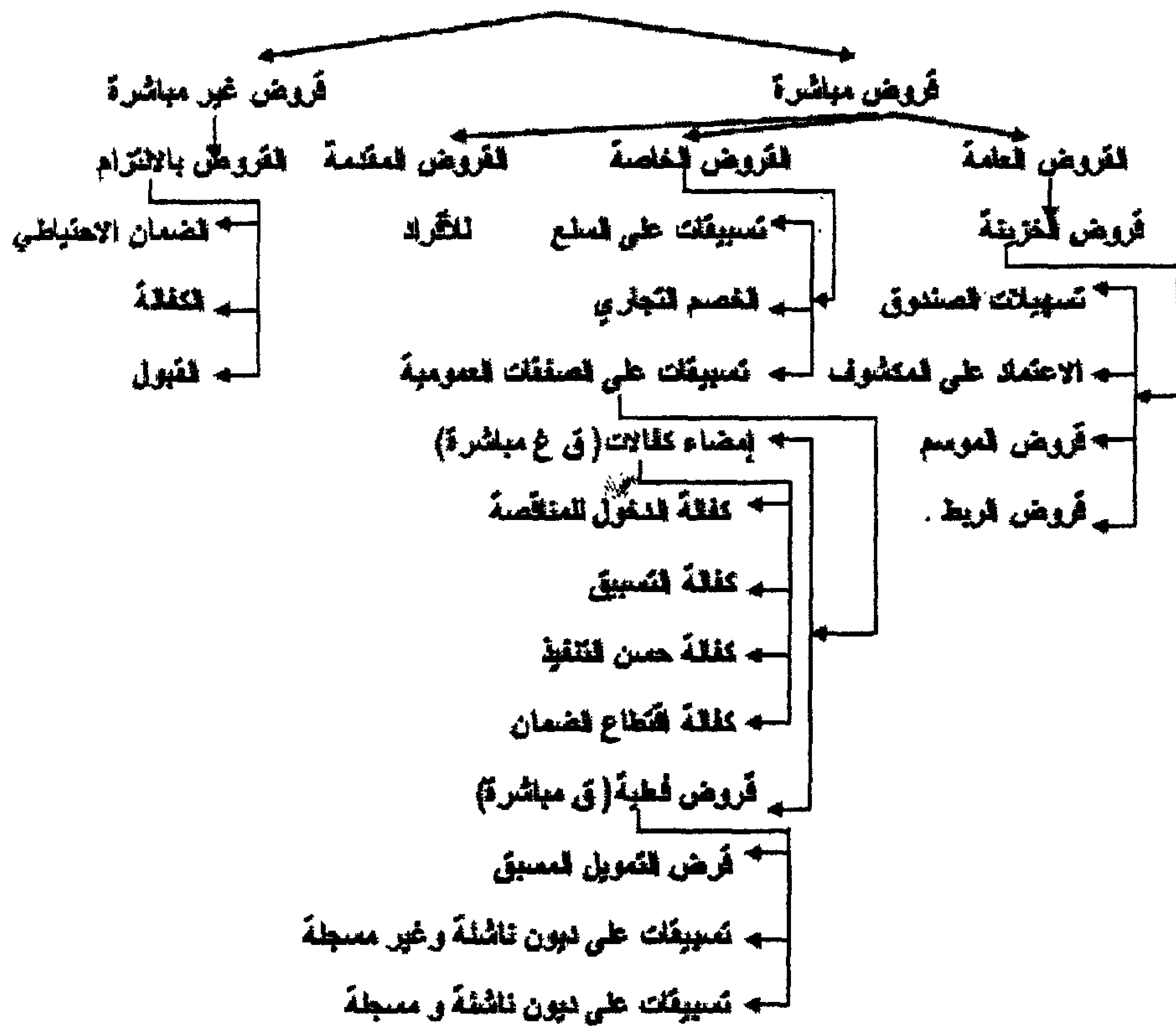
القبول الممنوح للزبون من اجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة.

القبول الممنوح والمقدم في المعاملات للتجارة الخارجية.

ونستطيع تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

الشكل رقم (03): مخطط توضيحي للقروض الموجهة للاستغلال

القروض الموجهة للاستغلال



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق.

ب- 2 **تمويل الاستثمار**: وهي عمليات تختلف جوهريا عن قروض الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها، ولهذ فهي تتطلب أشكالا أخرى

من التمويل. وتمويل عمليات الاستثمار يعني قيام البنك بتجميد أمواله لمدة غير قصيرة عادة لا تقل عن سنتين.

وأهم الطرق التقليدية لتمويل عمليا الاستثمار هي القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل.

1- **القروض متوسطة الأجل** : توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات كالآلات والمعدات، تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ، ومدتها عموما أكثر من سنتين ولا تتجاوز سبع سنوات،وعلى البنك في هذا النوع من القروض دراسة مراحل تسديد القرض والبحث عن الضمانات الملائمة نظرا للمخاطر و التغيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض ويمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل ويتعلق الأمر ب:

1- **القروض القابلة للتعبئة** : يعني أن البنك بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وتسمح له هذه العملية بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه مما يسمح له التقليل من خطر تجميد الأموال وتجنبه الوقوع في أزمة نقص السيولة.

2- **القروض غير القابلة للتعبئة** : ويعني ذلك أن البنك لا يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي مما يجعل البنك مجبرا على انتظار مواعيد استحقاق هذه القروض ولتفادي الوقوع في أزمة نقص السيولة يجب على البنك أن يحسن دراسة القرض وبرمجته زمنيا بشكل لا يهدد صحة خزينته .

وقد يصاحب تقديم هذه القروض إلزام المؤسسة المقترضة بمجموعة من الشروط نذكر منها :

- شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأغراض المحددة كضمان لاسترجاع الأموال .
- شرط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملاءمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا .
- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين فلا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة [1].

2- **القروض طويلة الأجل** : تتجاوز مدة القروض طويلة الأجل في العادة السبع سنوات ، تمنحها مؤسسات متخصصة ، الغرض منها تمويل الأصول طويلة الأجل التي تزيد عن مدة إهلاكها عن السبع سنوات ، تقدم لتمويل المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية ذات النفع العام ، ويتم إهتلاك القرض وفقا للعمر الإنتاجي للأصل ، ويسدد القرض من التدفقات الناتجة عن استخدام الأصل.

مزايا وعيوب القروض المتوسطة وطويلة الأجل :

1- المزايا: من المزايا التي تتحصل عليها المؤسسة بلجوئها إلى التمويل عن طريق القروض المتوسطة وطويلة الأجل نذكر مايلي :

❖ تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام إلى الجمهور.

---

(1) بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص: 116- 117.

❖ عملية الحصول على القروض لا تستغرق وقتا طويلا مقارنة بالوقت الذي تتطلبه إجراءات عملية الإصدار العام إلى الجمهور.

❖ سهولة التفاوض بين المؤسسة والجهة المقرضة خاصة إذا كان للقرض طرفا وحيدا.

❖ الاستعانة بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل يغني عن اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وبالتالي تفادي مخاطر احتمال عدم التجديد أو مواعيد الاستحقاق القصيرة.

2- العيوب: من المساوئ التي تترتب عن اللجوء إلى التمويل بالاستعانة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل نذكر ما يلي :

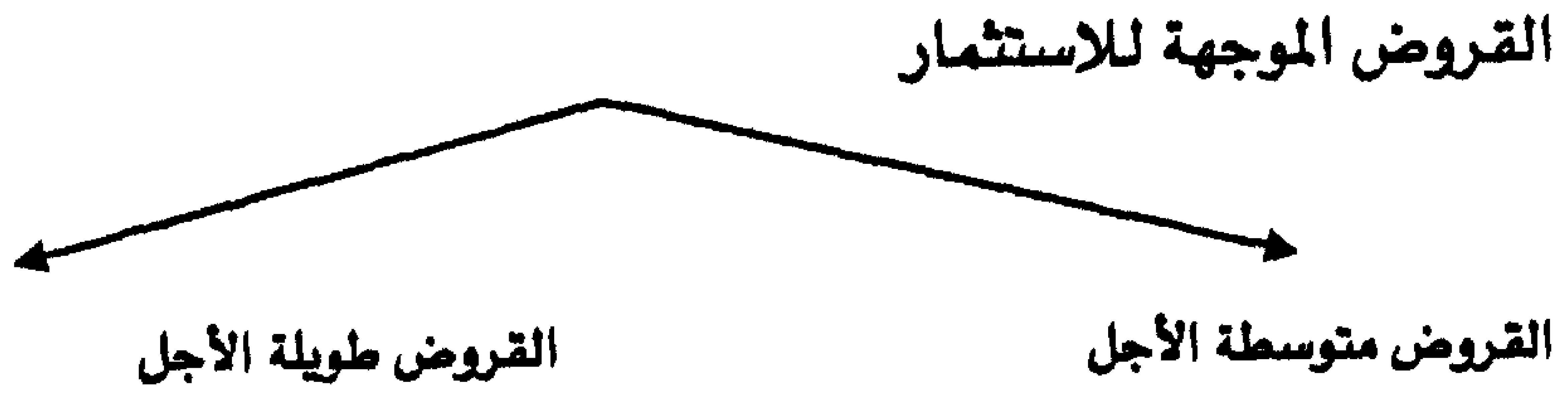
❖ إن سداد القروض متوسطة وطويلة الأجل بأقساط سنوية طيلة المدة المحددة لإهلاك هذه القروض يعرض المؤسسة إلى الاستنزاف النقدي المستمر ، وهنا تتجلى أفضلية اللجوء إلى التمويل عن طريق الأسهم (لما تتميز به من عدم محدودية تاريخ التسديد).

❖ في العادة تتضمن اتفاقيات تقديم القروض نصوصا مقيدة للمؤسسات المقترضة لحماية حقوق الدائنين ، بينما تخلو مصادر التمويل الأخرى من هذا القيد.

❖ كون هذه القروض طويلة الأجل ، فالمقرض يطلب ضمانات قد لا تكون في متناول المؤسسة ويلجأ إلى استقصاءات مفصلة ودقيقة عن وضعية المؤسسة ، وقد تكون تكاليف هذه الاستقصاءات عالية، ولذا فالمقرض يضع حدا للقرض المقدم لغرض تغطية هذه التكاليف[1] .

(1) القروض البنكية مخاطرها وكيفية تسييرها، منتديات الجلفة، الموقع الالكتروني:
http:// www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=214593, 05/04/2010, 18:25.

الشكل رقم (04): مخطط توضيحي للقروض الموجهة للاستثمار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق.

2- الأنشطة والأدوات المصرفية غير التقليدية:

يمكن حصر النشاطات المصرفية غير التقليدية التي تتميز بها المصارف الحالية في المجالات التالية:

1- الاستثمار في الأوراق المالية:

هي السندات والأسهم، فتقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وعند حدوث العكس تبيع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاضا في أسعارها، ويسمى بالاستثمار غير المباشر، أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات فيصبح الاستثمار مباشرا[1].

والهدف من الاستثمار في الأوراق المالية هو تحقيق عائد مرضي يضمن التعويض لجزء من المخاطر التي يتعرض لها هذا الاستثمار[2].

---

(1) محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص: 148.

(2) محمد براق، الجودي صاطوري، **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية**، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، العدد الثامن،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 27.

ومن أمثلتها:

- المساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك الشامل.
- شراء الأسهم في الشركات التي يؤسسها البنك.
- البيع التدريجي لمساهمات البنك في الشركات المقرر بيعها في إطار برنامج التخصصية.
- القيام بمهمة صانع السوق المالية.
- توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية.
- الترويج لبيع هذه الأوراق.
- إعادة تأهيل الشركات المتعثرة وإصلاح هياكلها التمويلية.
- إنشاء شركات رأس المال المخاطر.
- القيام بعمليات التمويل التأجيري.
- إنشاء صناديق الاستثمار.
- إنشاء شراكات المساندة لعمل البورصات مثل شركات السمسرة، وإدارة المحافظ ..الخ[1].

2 – تمويل التجارة الخارجية:

التوسط في المعاملات الخارجية حيث تقوم البنوك بدور هام في انجاز العمليات التجارية الخارجية إذ أن لها مراسلين في معظم بلاد العالم وهم عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة، وتقوم البنوك أيضا

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص ص: 46.

بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية. وهناك عدة وسائل يتم بها تمويل التجارة الدولية أهمها: الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التوطين المصرفي، التحويل الحر.

2- 1 الاعتماد المستندي: يعتبر من أهم طرق التمويل للتجارة الدولية، ويعرف على انه تعهد كتابي صادر من بنك بناءا على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها، يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية اجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد.تتمثل أطرافه في: طالب فتح الاعتماد(المستورد)، البنك مصدر الاعتماد(بنك المستورد)، المستفيدين من الاعتماد، (المصدر)، والبنك مبلغ الاعتماد (بنك المصدر).

يبدو هنا دور المشتري بارزا بجانب مركز البائع، فيطلب البائع او يشترط عند توقيع عقد البيع، من المشترين تدخل بنكه سواء بالدفع أ وقبول الكمبيالة، في مقابل تسليم المستندات والتي يمكن بواسطتها ان يتسلم المشتري البضاعة[1].

2- 2 التحصيل المستندي: يقضي بأن يبادر المصدر ببعث السلعة أولا إلى المستورد الذي يكون بمقدوره في هذه الحالة استلام السلعة ما لم يتحصل أولا على الوثائق التي تسمح له بذلك، التي يرسلها بنك المتعامل الأجنبي إلى بنك المتعامل المحلي.

2- 3 التحويل الحر: يمكن تلخيصه في التعامل على أساس الثقة بين المستورد المحلي وممونه الأجنبي، حيث يرسل الثاني المنتجات إلى الأول

---

(1) زينب عوض الله، أسامة محمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 110.

الـذي يسـتلمها ويسـتخدمها لتركيـب صـناعاته ويضـعها رهـن الاسـتهلاك ويبيع ويشتري فيها كما يحلو له، قبل أن يسدد فاتورتها.

2- 4 التوطين المصرفي: هو إجراء مالي يقوم بـه البنـك التجـاري باعتمـاد البنـك المركـزي لصـالح زبائنـه مـن مسـتوردين ومصـدرين قصـد توطيـد العلاقـة بيـنهم وبـين المتعـاملين، وكـذلك لتسـهيل وتبسـيط عمليـة الـدفع والقبض بينهم[1].

3- خدمات متعلقة بإقامة مشروعات النشاط الاقتصادي:

- دراسة الجدوى الاقتصادية.
- الترويج للمشروعات الجديدة.

4- تطوير النشاط الاقراضي للبنك:

- تقديم القروض لكافة النشاطات الاقتصادية ولأجال مختلفة، فيمكن للبنك التجاري تمويل برامج ائتمان المستهلكين، التمويل الإسكاني، التنمية العقارية...الخ.
- الاهتمـام المتعـاظم بالمشـروعات الصـغيرة وإقامـة منـاطق الصـناعات الحرفية.
- ادارة القـروض المسوقة وبمـا يكفـل التمويـل للعمـلاء بتكلفـة أقـل مـن الاقتراض الخارجي.

القيـام بعمليـات تسـنيد أو توريـق القـروض، أي تحويـل القـروض مـن كونها قروض مباشرة الى أوراق مديونية ولا سيما السندات .

---

(1) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص: 149.

5- التعامل بالمشتقات المالية في كافة الأسواق :

لا شك أن الأدوات الجديدة تعد من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك الشاملة وتتضمن هذه المشتقات: عقود الخيار، المستقبليات...الخ، حيث تستخدم اليوم في كافة الأسواق النقدية والمالية والسلعية.

6- خدمات أمناء الاستثمار:

وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء مثل:

- سداد الالتزامات الدورية.
- اقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا.
- إقامة المزادات لبيع وشراء السلع.
- ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات.
- أية أعمال للعملاء طالما كانت مشروعة

7- بطاقات الدفع البلاستيكية :

أصبح اصدار هذه البطاقات من أهم الاعمال التي تمارسها معظم البنوك في مختلف دول العالم، ويشمل ذلك في بطاقات فيزا كارد، ماستر كارد..الخ، من أنواع هذه البطاقات وهذا النوع من الإصدار يرسخ الوعي المصرفي ويوفر سبل أمنة وسريعة للوفاء وتسوية المعاملات[1].

8- الائتمان التأجيري :

وهو إحدى الطرق الحديثة لتمويل نشاطات، الاستثمار ويعني قيام مؤسسة مالية مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات ومعدات تحت تصرف مؤسسة تستعمله على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة[2].

---

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص: 47.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 77.

إذن فالمتعامل في وظائف البنوك ونشاطاتها يجد أنها ارتبطت في تطورها وتنوعها بتطور ظهور البنوك نفسها والتي ترجع الى العصور الوسطى وذلك من خلال نشاط الصيارفة ورجال الصاغة[1].

9- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك في الفترة الأخيرة تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند انشاء مشروعاتهم، وعلى هذا الأساس يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل، وكذلك طريقة السداد.

والخدمات الاستشارية المقدمة للمتعاملين لم تكن من الانشطة الأساسية وليست لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، ولكن الجو التنافسي الموجود بين البنوك حتم عليها الاعتماد على كفاءة المسؤوليين بالبنك واستعدادهم لتقديم الخدمات والاستشارات الجديدة للمتعاملين وذلك لكسب ثقة البنك ونجاح المشروعات التي يقوم بدارسة جدواها للمتعاملين.

10- مساعدة الشركات على بيع إصداراتها من الأسهم الجديدة:

تقوم البنوك على مساعدة الشركات على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وكذلك تساعدها في تلقي الدفعات الأولى من سعر تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها البنوك من تلك الشركات.

فالبنوك بذلك تسهل عملية الاكتتاب في رأس المال بين المستثمرين والشركات المصدرة للأسهم[2].

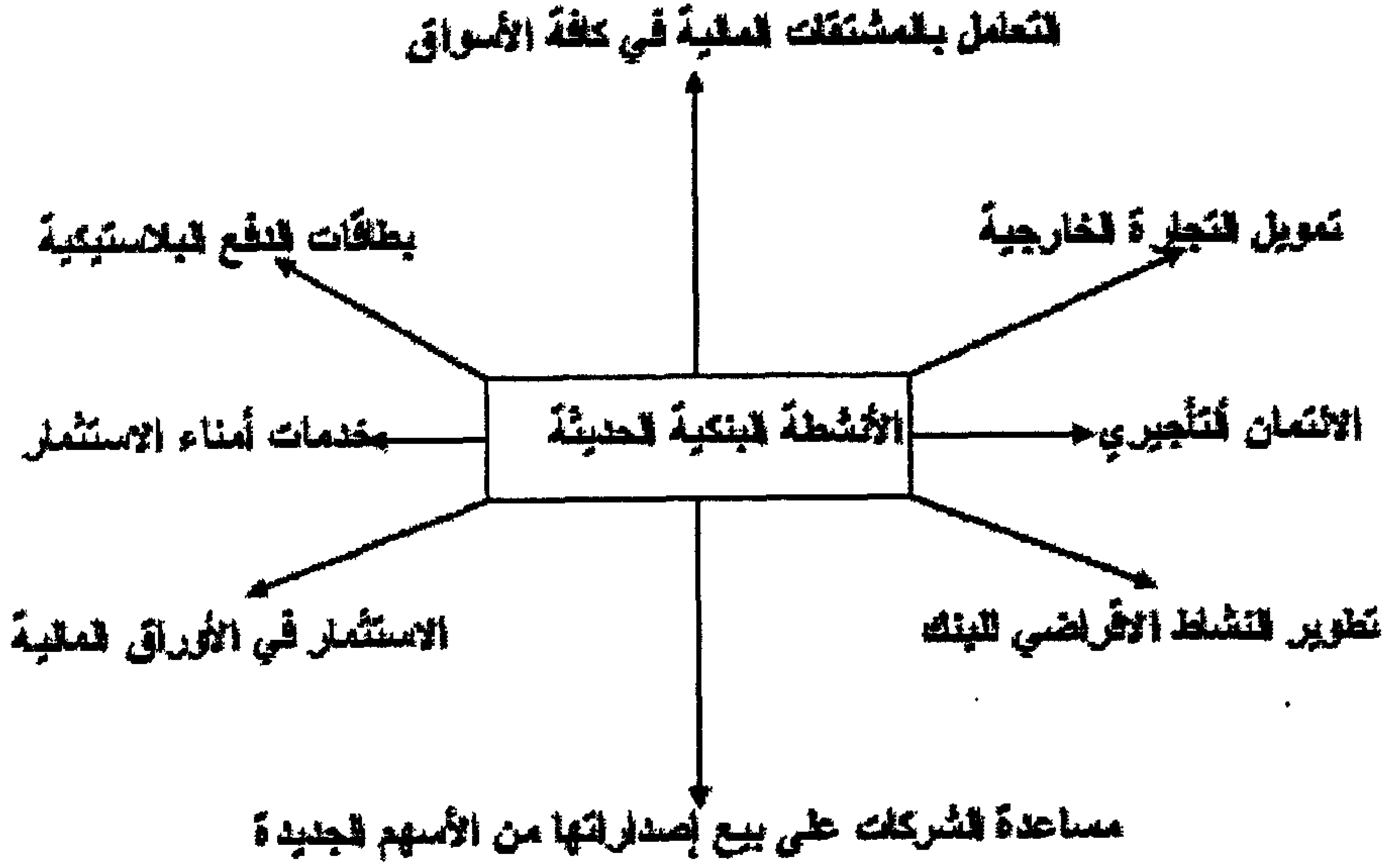
---

(1) سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص: 35-36.

(2) زياد رمضان، **ادارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ط6، ص: 29.

ويمكن وضع أهم الانشطة البنكية الحديثة في المخطط التالي:

الشكل رقم (05): مخطط توضيحي لأهم الأنشطة البنكية الحديثة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: دور البنوك في التمويل

أولا : أهمية المصارف في اقتصاديات الدول

- تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأداء دورا هاما في الاقتصاد الوطني لان وجودها يساعد الأسواق المالية للقيام بعملها خير قيام. وبدونها فان الأسواق المالية تصبح غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى الأفراد الذين لديهم فرص استثمارية منتجة وعندهم نقص بالأموال[1].

(1) غالب عوض الرغاعين عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك " الجزء الأول: الأساسيات "، دار وائل للنشر، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2002، ص: 17.

- كما يتلخص دور البنوك في الوساطة المالية بقيامها بوظيفة الوسيط بين المدخرين بشكل حسابات جارية (ودائع عند الطلب)، أو حسابات توفير (ودائع ومنية)، وهذه الحسابات هي في الواقع الأدوات المالية غير المباشرة التي تستخدمها البنوك في تجميع المدخرات وتخلق بواسطتها حقوقا مالية على نفسها، وكما ذكرنا أنفا، تخلق بنفس الوقت أصولا مالية مساوية لها بالقيمة[1].

- كما انه من الفوائد التي تعود بها البنوك على الأفراد هي تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية ذات نطاقات مختلة ومستويات عوئد ومخاطر متفاوتة، هذا بالإضافة إلى قيام البنوك بتطوير طرق وبرامج التمويل و تسهيل الحصول عليها[2].

- كما أن وجود المصارف في النظم الاقتصادية والمالية يترتب عليه عادة تحقيق وفرات اقتصادية تعمل على تخفيض الضياع الاقتصادي الذي يمكن أن يحدث في حالة عدم وجودها وأهم هذه الوفرات هي :

- تقديم المعلومات المالية للمدخرين وتحليلها.
- تخفيض تكاليف التعامل في الاصول المالية المباشرة.
- توفير وتقديم الائتمان الى الراغبين فيه.
- توفير السيولة.
- تقليل المخاطرة[3].

---

(1) عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق الماليـة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص: 95.

(2) علي محمد شلهوب، **شؤون النقود واعمال البنوك**، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2007، ص: 284.

(3) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص: 253-254-255.

كما تلعب المصارف دورا أكثر مسؤولية وأهمية في مجالات الإصلاح والتحول الاقتصادي ، ويشمل ذلك التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية والتوسع في منح القروض طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك ، تقدم المصارف التجارية للاقتصاد القومي فوائد وخدمات عديدة في مجالات أخرى ، من أهمها:

- توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات.
- توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي.
- خزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم.
- أوراق مالية أخرى.
- توفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية ، مثل الخيارات والعمليات الآجلة.
- العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم.
- العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم[1].

وهكذا أصبحت البنوك تلعب دورا هاما وفعالا في النشاط الاقتصادي وذلك بسبب تطور الصناعة وازدياد حجم القروض، بالإضافة إلى استقبال الودائع واستثمارها وتحقيق فوائد[2].

(1) **دور البنوك في تمويل التنمية**، الملتقى الاقتصادي، مكتبة الكتب والبحوث العلمية الموقع الالكتروني:

http:// www.drabid.net, 22/03/2010, 23:0

(2) دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، الموقع الالكتروني:
http://www.cubba-keaf.net/montada-f13/topic-t859-html, 24/12/2009, 23 :20.

ثانيا : التمويل وأهمية الائتمان.

1- **تعريف التمويل:** تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني:

"توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام .

" كما يعرفه البعض على أنه:

"إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها "

و من خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي :

1 – التمويل خاص بالمبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات.

2 – أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل.

3 – الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة.

4 – أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه[1].

2 - **أهمية الائتمان:** هناك تعاريف متعددة للائتمان تتكامل مع بعضها إلا انه يمكن أن يعرف الائتمان في أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها.

فمن التعريف نجد أن الائتمان المصرفي هو تمويل لتغطية نفقة آجلة على أن يتم تسديدها في وقت لاحق متفق عليه سلفا ، وهذه العملية تعتبر ميزة لأصحاب العجز وبالتالي للائتمان أهمية بالغة في الاقتصاديات ويمكن القول أن المبادلات التجارية في الدول المتقدمة اقتصاديًا ، تكاد تتم

---

(1) الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، مخاطر التمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، الموقع الالكتروني:

http//: www.clubnada.jeeran.com, 22/02/2010, 22 :20

جميعها بواسطة النقود الكتابية، وهذه النقود غالبا ما تكون عبارة عن ائتمان تمنحه البنوك لعملائها في شكل ودائع أو حسابات جارية مفتوحة باسمهم[1].

ولمنح الائتمان طرق عديدة يتبعها البنك ومن بين هذه الطرق مايلي:

- ❖ قد يمنح البنك العميل حق السحب على المكشوف، بمعنى أن يسمح للعميل أن يسحب من حسابه الجاري مبالغ تفوق رصيده النقدي، إلا أن هذا الإجراء يتوقف على سلامة الموقف المالي للمشروع.
- ❖ قد يلجأ البنك الى طلب بعض الضمانات حتى يتسنى له منح العميل القرض مثال أن يكون القرض ممنوحا بضمان عقارات أو أصول ثابتة للمشروع[2].
- ❖ وقد يتطلب الأمر أن يتنازل المشروع للبنك عن الأوراق التجارية، التي في حوزته في مقابل سداد قيمة الدين والفوائد، وتسمى هذه العملية بعملية خصم الاوراق المالية.

وعموما تقسم القروض الى أنواع عدة ويمكن تصنيفها الى:

1- على أساس طول أجلها: وهي ثلاثة أنواع:

أ – **القروض طويلة الأجل:** وهي قروض تتجاوز مدتها خمس سنوات

ب- **القروض متوسطة الأجل:** تتراوح منها من عام الى خمسة أعوام.

ج- **القروض قصيرة الأجل:** تسدد في فترة لا تزيد عن سنة[3].

---

(1) أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص: 232.

(2) أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 220.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية– على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 75.

2- على أساس الغرض: وهي نوعين:

أ- **القروض الغير منتجة أو القروض الاستهلاكية**: وهي القروض الممنوحة للأفراد لشراء سيارات او أثاث منزلي...الخ.

ب- **القروض المنتجة**: وهي القروض الممنوحة لتعزيز التجارة والصناعة.

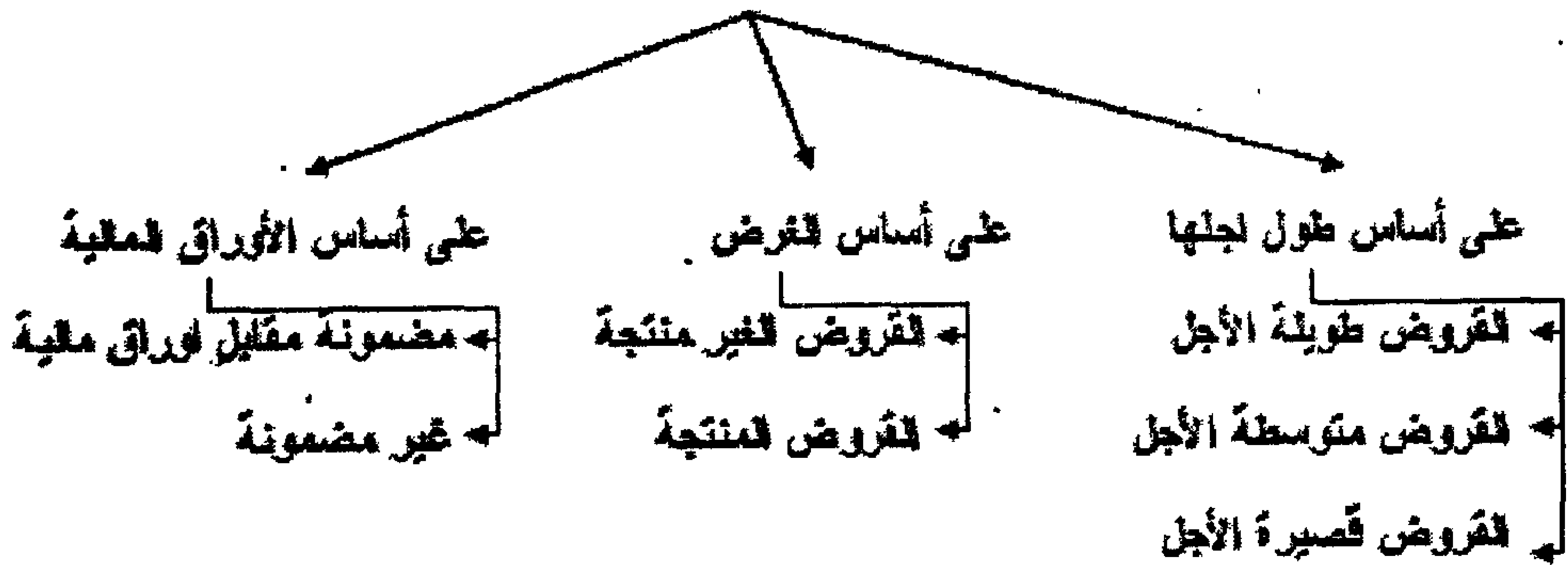
3- على أساس الأوراق المالية: وهي كذلك نوعين:

أ- مضمونة مقابل اوراق مالية: تمنح بضمان عيني.

ب- غير مضمونة أوليس عليها أية إشارة لمستندات: مثل السحب على المكشوف[1].

وفي الختام يمكننا تلخيص أنواع القروض حسب الصيغ السابقة في المخطط التالي:

الشكل رقم (06): مخطط توضيحي لأنواع القروض حسب التصنيفات



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ماسبق.

(1) محمد مصلح الدين، مرجع سابق، ص: 40.

المطلب الثالث: مميزات البنك المعاصر

أولا: تطور تكنلوجيا العمل المصرفي

يجسد الإبداع التكنولوجي فرصة حقيقية للبنوك برفع كفاءة خدماتها، مما يسمح باكتساب عملاء جدد واختراق الأسواق النقدية والمالية العالمية في ظل ما يعرف بالتجارة الالكترونية. لذلك أصبحت العمليات المصرفية والمالية تعتمد على الركيزة الالكترونية، التي تركزت على أجهزة الكمبيوتر والشيكات الالكترونية، وهذا ما ساهم في تنوع البرمجيات المستخدمة في تكنلوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فمن بين اهم هذه البرمجيات ظهر نظام جديد يعرف باختصار باسم IBOS وهو نظام يعتمد على اجراء العمليات المصرفية بالهاتف ويمكن هذا النظام أيضا العملاء من اجراء أي تعاملات على حساباتهم من فروع البنك المختلفة نظير رسم متواضع وسرعة مذهلة قد لا تتجاوز ثواني معدودة(1).

كما ساهم التطور التكنولوجي في تنوع وسائل الدفع الحديثة التي تعتمد عليها البنوك في أداء خدماتها المصرفية، ومن بين أهم تلك الوسائل الهاتف المصرفي، الشيك، التحويل المالي الالكتروني، مما أدى إلى نمو وتطور النقود الالكترونية وهذا نظرا لما توفره هذه الوسائل من مزايا وفوائد كسرعة اجراء المبادلات وتجنب مخاطر حمل النقود، فعالية الدفع وغيرها(2).

---

(1) محمد أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنش والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص: 54.

(2) محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود المصرفية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد رقم 04، ماي 2003، ص: 63.

ثانيا : مجالات عمل البنوك المعاصرة

تتنوع نشاطات البنك المعاصر بين ما هو معروف وبين وظائف أخرى ظهرت نتيجة لكبر حجم التعاملات البنكية من جهة، وزيادة عدد البنوك وظهور ما يسمى بالمنافسة مابين البنوك من جهة أخرى. وتتلخص المجالات الخدمية والأنشطة البنكية للبنوك المعاصرة فيما يلي:

- **مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها:** حيث تساعد شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتبين بأسهمها الجديدة عند طرحها للاكتتاب العام لأول مرة مقابل عمولة محددة[1].

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** من خلال إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لمشروعاتهم.

- **خدمات البطاقة الائتمانية:** وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه[2] وشراء ما يريد على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد[3]. كما تتيح هذه البطاقات لحاملها الجمع بين وظيفتين تتميز البنوك بهما هما: سداد المدفوعات النقدية، ومنح ائتمان لحامل البطاقة[4].

---

(1) زياد رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 1997، ص: 230.

(2) خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000، ص: 30.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 142.

(4) مدحت صادق، **أدوات وتقنيات بنكية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص: 137.

- **خدمات الكمبيوتر:** لتزويد المتعاملين بكشوف توضح أوضاعهم المالية، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات[1].

- **خدمات في السوق المالية:** من خلال: تقديم النصيحة، تسجيل الوثائق، وضمان إصدار الأسهم والسندات[2].

- **منح الشيكات السياحية:** أو صكوك المسافرين كما يطلق عليها احيانا، وهي احدى أدوات تسوية المدفوعات الشخصية عندما يكون حاملها على سفر للخارج سواء للسياحة أو للعمل، وتعتبر أكثر امانا من النقود[3].

ثالثا- النشاطات التي تمارسها البنوك الدولية الكبيرة وتنوعها:

تمارس البنوك الدولية مصرفية متنوعة منها:

- قبول الودائع وتقديم القروض بالعملة المحلية الوطنية الى الحكومات والمشروعات والأفراد.
- قبول الودائع والإقراض بالعملات الأجنبية للهيئات الوطنية والأجنبية.
- الإدارة والعمل كوكلاء للقروض المشتركة لعدة جهات وترتيب الوضع خطط خاصة لمتطلبات التمويل، سواء للتجارة الدولية أو للمشاريع.
- القيام بصفقات العملات الأجنبية والتعامل بالذهب والمعادن النفيسة والحوالات النقدية الدولية.

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 275.

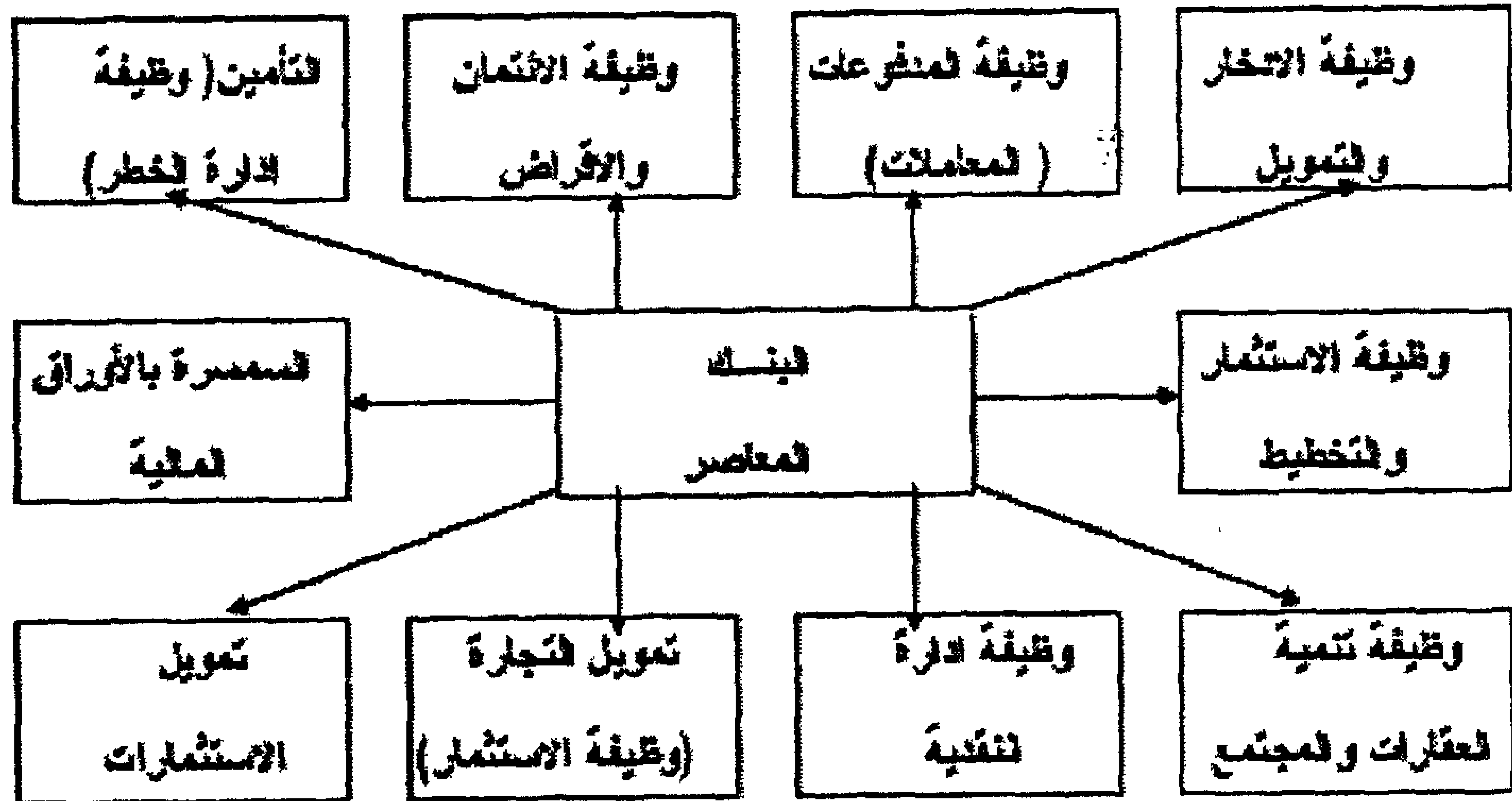
(2) عبد النافع الزراري، غازي فرج، **الأسواق المالية**، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 107.

(3) مدحت صادق، مرجع سابق، ص: 158.

- توفير خطابات الضمان المستندي وخطابات الاعتمادات الضامنة وإصدار الأوراق بالعملات الأوروبية والتسهيلات الملحقة بها.
- الاكتتاب وإصدار السندات في السوق الأوروبية وما يرابط بها من عمليات مصرفية وتوزيع الأوراق التجارية في السوق الأوروبية للعملات والمعاونة في اندماجات المصارف في دول متعددة والحصول على بيع العملات وتقديم خدمات المشورة المالية والاستثمار[1].

ومما سبق ذكره يمكن وضع المجالات الخدمية للبنك المعاصر:

الشكل رقم (07):مخطط توضيحي للمجالات الخدمية للبنك المعاصر



المصدر: رعد حسن الصرن، جودة الخدمة المصرفية، مرجع سابق، ص: 82.

---

(1) غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثاني، 2006، ص ص: 50-51.

المبحث الثاني: الضمانات البنكية الممنوحة ،

العوائد والمخاطر المترتبة

تواجه البنوك عند قيامها بأعمالها الروتينية عدة مخاطر سواء من حيث تعاملاتها مع الزبائن، أو من خلال المعلومات التي قد تصلها من البيئة الخارجية ولمواجهة هذه المخاطر تطلب البنوك من عملائها ضمانات مختلفة الأشكال للحفاظ على مصالحها الأساسية وأهمها تحقيق الربح والاستمرارية.

المطلب الأول: المخاطر البنكية

أولا: تعريف الخطر، المخاطرة والمخاطرة البنكية:

1ـ تعريف الخطر:

التعريف الأول: هو الخطر المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى حدوث خسارة مالية للطرف المتضررة (البنك). ويقوم هذا الخطر على عدة عوامل منها تركيز العمليات والوسائل المالية على أشخاص محددين (عدم التنويع)[1].

التعريف الثاني: كما يعرف الخطر أيضا على أنه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالعهد بصفة شاملة فعندما يقوم البنك بتدعيم المؤسسة ويقبل تمويلها ، في هذه الحالة يتحمل الخطر المتوقع من طرف المؤسسة[2].

---

(1)Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dirivés, classiques et exotiques**, paris, édition dunod 2003, P : 19.

(2) سيد طه بدوي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 277.

التعريف الثالث: تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة، بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة خاصة الإستراتيجية منها[1].

2. تعريف المخاطرة:

إن مصطلح المخاطرة كما تستخدم في الاقتصاد لا يعني مجرد احتمال الخسارة، فالاقتصاديين يستخدمون هذا المصطلح ليشمل كل من احتمال المكسب واحتمال الخسارة، أي بعبارة أخرى البعد أو الانحراف عن اليقين في أي من الاتجاهين[2].

التعريف الأول: "إحالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية لحدث على ضوء الدراسات السابقة"[3].

التعريف الثاني: هي مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل، والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر ايجابيا فيطلق عليه❖ فرصة❖، وقد يكون سلبيا فيسمى ❖خطرا❖أو ❖تهديدا❖، وتصنف الأصول المعرضة للمخاطر إلى أصول مالية أو مادية، مثل النقدية بالنسبة للأولى، ومباني للثانية، وأصول غير ملموسة كالمعلومات و السياسات[4].

---

(1) غول فرحات، بومدين يوسف، **الأخطار ونماذج في المؤسسات**، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية المخاطر في المؤسسات * الأفاق والتحديات*، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 32.

(2) توماس ماير، جيمس أس دوسينبري، روبرت زد الیبر، ترجمة السيد أحمد عبد الرزاق، مراجعة أحمد بديع بليح، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، السعودية،ص: 80.

(3) سعيد عبد العزيز عثمان، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996، ص.264.

(4) عبد الناصر سيد درويش، **إطار مقترح في إستراتيجية تخطيط و تدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول ' إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17/16 أفريل 2007، ص: 6.

التعريف الثالث: مقدار اللاتأكد الموجود، فان اللاتأكد عالي يعني وجود مخاطرة عالية، واللاتأكد يقصد به معرفة ما الذي سوف يحصل في المستقبل وعليه فان المخاطرة هي درجة اللاتاكد[1].

مما سبق نستنتج أن الخطر هو السبب في الخسارة، أما المخاطرة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما و من الممكن أن يكون شيء ما خطر أو مجازفة معا.

3. تعريف المخاطرة البنكية:

التعريف الأول: إن مصطلح المخاطرة البنكية يعني العقبات والصعوبات التي تواجه البنكي وهو يمارس نشاطاته اليومية، فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ الغير مسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج وتضع وجود البنك واستمراره في الخطر، لذا وأخذا بعين الاعتبار الحجم المهم لرؤوس الأموال المقرضة من طرف البنك فان مخاطر القروض يجب أن تتابع بحذر.

التعريف الثاني: وفي تعريف أخر نجد أن المخاطرة البنكية هي مقياس نسبي لدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وبالتالي هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد[2].

---

(1) عدنان كاية النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية * النظرية والتطبيق ***، دار الميسرة، الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى، ص: 135.

(2) منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي، القاهرة، مصر، الطبعة 4، 1999، ص: 440.

وعلى ضوء ما تقدم من المفاهيم والتعاريف التي حاولنا من خلالها الوصول إلى مفهوم عام وشامل للمخاطر البنكية وهو: تلك الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله[1].

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا[2].

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية:

تقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية. فالمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر الغير مالية فتشمل إضافة لأنواع أخرى مخاطر التشغيل والمخاطر الرقابية والقانونية.

1ـالمخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بالسيولة، ويقصد بها كذلك قدرة الزبون على التسديد أو عدم قدرته، لذا يقوم البنك بتقدير هذه الملائمة عن طريق دراسته للعناصر المالية المتوفرة في طلب منح القرض (الوثائق،

---

(1) زيدان محمد، جيار عبد الرزاق، **تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية، حالة بنك الجزائر**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات * الأفاق والتحديات*، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 25.

(2) إدروج جمال، **تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2001، ص 24.

المحاسبة، الميزانيات، جداول)، وذلك قبل اتخاذ قرار منح القرض، كما يقوم بدراسة الحالة المالية لمؤسسة الزبون لمعرفة قدرتها على التسديد وتأكده من أن مطالبها في الاحتياجات الفعلية[1].

وتتضمن المخاطر المالية الأشكال التالية:

1- 1 المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر التي تنتج من قبل المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات سواء كليا أو جزئيا، أما إذا كانت المؤسسة قد استلمت أصل الأموال بالإضافة إلى الفوائد بالكامل فلا يكون هناك مخاطر للائتمان، ولكن حالة إفلاس المقترضين تعرضهم لمشاكل تمنعهم من السداد، قد تفقد المؤسسة المالية العائد على أموالها فقط أو العائد وجزء من أصل القرض أو الاثنين معا[2].

كما أن هذه المخاطر تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم من الدين وخدمة الدين تجاه البنك. وتعتبر هذه المخاطر أكثر ضررا لأنها تعبر عن عجز نهائي كلي أو جزئي للمقترض، وهلاك كلي للمصرف، كما نعرف هذه المخاطر على أنها تراجع المركز المالي للمدين وهذا التراجع لا يعني بالضرورة التخلف عن السداد وتقوم أسواق رأس المال بتقييم المركز المالي للمؤسسات المقترضة[3].

---

(1) عبد العال حماد طارق، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1995م، ص: 266.

(2) نهال فريد مصطفى، السيد عبد الفتاح إسماعيل، **الأسواق و المؤسسات المالية العالمية**، دار الفكر للنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 287.

(3) أيت مختار عمر، بوشقور محمد حريري، **تسيير المخاطر البنكية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات * الأفاق والتحديات*، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص:5.

كما تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[1].

1- 2 **مخاطر السيولة:** تتمثل مخاطر السيولة في عدم توفر البنك على سيولة كافية تمكنه من إرجاع الأموال لأصحابها في حالة طلبها، وهذا قد يؤدي إلى فقدان البنك لثقة الزبائن المتعاملين معه والى إفلاسه.

فخطر السيولة يشير إلى مقارنة نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمواجهة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة النقدية سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصادر هذه النقود والتي تتمثل في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل، وبما أن كلا المتغيرين تقديرات تقريبية فان أموال القروض تستلزم قدر اكبر من النقدية وزيادة الخصوم، وهما من أهم المصادر النقدية. وتعتبر مثل هذه العلاقة مؤشر أولي لقياس مخاطر السيولة، أي أن زيادة معدل سيولة البنك هو مؤشر على قلة المخاطرة والربحية[2].

(1) عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 213.

(2) عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 246.

كما تتمثل مخاطر السيولة في عوامل داخلية وأخرى خارجية:

1- 2- 1 **العوامل الداخلية:** وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات ذات الدرجات المتقاربة، مما يؤدي إلى صعوبة تحويل الأرصدة السائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

1- 2- 2 **العوامل الخارجية:** وتتمثل في:

- الركود الاقتصادي، وما يترتب عليه من تعثر.

- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال[1].

1- 3 **مخاطر سعر الفائدة:** وهي المخاطر التي تنتج عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في معدلات الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية[2].

ينتج هذا الخطر جراء تعرض الوضع المالي للبنك إلى تقلبات غير ملائمة في أسعار الفائدة، كما انه نعرض لها نتيجة لعدم الموازنة، أو وجود تغيرات بين مبالغ الموجودات والمطلوبات. وسعر الفائدة هو الثمن الذي يتقاضاه البنك جراء منحه للقروض، أو هو الثمن الذي يدفعه البنك

---

(1) صالح رجب حمد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي: 17/16 أفريل 2007، ص: 07.

(2) رسمية أحمد أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، 2005، ص: 209.

لأصحاب الودائع مقابل الاحتفاظ بها. كما يشمل خطر سعر الفائدة، خطر مستقبلي وأخر حالي، حيث أن الخطر المستقبلي هو الخطر الذي له تأثير على إيرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، وهذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم، وكذلك التغيرات التي تطرأ على معدلات الفوائد[1].

كما ترتفع مخاطر التغير المستمر في أسعار الفائدة كلما ازدادت مدة ربط الودائع أو الإقراض بسبب زيادة تقلبات الأسعار، وتقوم البنوك بربط ودائعها لدى الغير باستحقاقات مماثلة لتفادي مثل هذه المخاطر، تسمى هذه العملية بالتماثل MATCHING ، ومن الجدير بالذكر هنا أن البنوك تحقق أرباحا مؤكدة بقيمة الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة وهذا كله مرتبطا بإتمام عملية التبادل[2].

وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة استبعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات ويمس خطر سعر الفائدة جميع المتعاملين في البنك سواء المقرضين أو المقترضين. حيث يتحمل المقرض خطر انخفاض عوائده عند انخفاض معدلات الفائدة. ويتحمل المقترض ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها مما يهدد قدرته على التسديد[3].

---

(1) عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك " منهج وصفي تحليلي "**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:218.

(2) سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي" المنظور العلمي "**، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 1999، ص: 234.

(3)Paul krugman, maurice obstfeld, **économie internationale**, Pearson éducation, 7eme édition, paris, 2006, p : 336.

1- 4 **مخاطر سعر الصرف:** ينشأ هذا النوع من المخاطر حينما تفتقد إدارة البنك لنظم حديثة للمعلومات ودراسات مستمرة ومتكاملة لكافة العوامل السياسية والاقتصادية التي تحكم حركة أسواق المال والتجارة الدولية، ويمكن تعريف خطر سعر الصرف بأنه الخسارة المحتملة الحدوث نتيجة تباين وتغير سعر الصرف بين العملات الأجنبية المختلفة، وبين العملة الوطنية، وينجم عن عمليات التغير في أسعار الصرف تحقيق أرباح وخسائر، وتزداد خطورة عدم توافر إدارة سليمة حينما تكون بعض عناصر أصول وخصوم البنك مقومة بعملة أجنبية. وإذا ما اختلفت الأصول عن الالتزامات وتغيرت أسعار الصرف وكانت التزامات البنك بالعملة الأجنبية اكبر من أصوله، وارتفعت لأسعار العملة، فان البنك سوف يحقق خسائر، وإذا ما كانت أصول البنك بالعملة الأجنبية أكبر من التزاماته، وانخفضت أسعار العملة لهذه الأصول، فان البنك سوف يحقق خسائر[1].

1- 5 **مخاطر السوق:** تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغييرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.

وتنشأ مخاطر السوق العامة نتيجة التغيير العام في الأسعار والسياسات على المستوى الاقتصادي ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عند تغيير أسعار الأصول أو الأدوات بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، وتصنف مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التضخم، مخاطر التسعير.

---

(1) أحمد غنيم، **الأزمات المصرفية والمالية**، دون ذكر دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، ص: 86.

وينتج عن عملية سعر الصرف الكثير من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين[1].

2. مخاطر التشغيل: تعرف مخاطر التشغيل حسب لجنة بازل بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية، أو الأفراد، أو ضعف أنظمة المعلومات ومن أهمها:

2- 1 المخاطر الفنية: وهي مخاطر تنشأ عند قصور نظام المعلومات، كأجهزة الاتصالات والحاسب الآلي وكذا غياب أدوات قياس فعالة وكافية للمخاطر أو الأخطاء في عملية تسجيل المعلومات، وهذا النوع من المخاطر يعيب التحكم فيه كون نظام المعلومات في تطور مستمر، وهو لا يوفر تغطية كاملة للمخاطر[2].

2- 2 مخاطر المعلومات: وتشمل مخاطر العمليات اليومية لبنك كعدم الدقة في تنفيذ العمليات، ممارسة العمل المصرفي دون الالتزام بالقواعد المحددة، أو تجاوز الموظفين للسلطات المخولة لهم، التواطؤ بين إدارات المصارف وعملائها.. الخ. وهناك الكثير من العوامل التي زادت من تطور المخاطر التشغيلية في هذا المجال مثل: تعقد الخدمات المالية، زيادة استخدام التكنولوجيا، ممارسة أنشطة البنوك مثل على المستوى الدولي... الخ[3].

---

(1) بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الآفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي: 26/25 نوفمبر 2008، ص: 05.

(2) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات ، شركات ، بنوك، مرجع سابق، ص:208.

(3) عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002ن ص: 173.

3ـ **مخاطر أخرى:** بالإضافة للمخاطر المالية و التشغيلية التي سبق ذكرها سلفا يوجد مخاطر أخرى، أهمها:

3- 1 **المخاطر القانونية:** وهي المخاطر إلي تنشا من عدم توافق القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية، أو عن العقود التي يبرمها البنك عندما تكون مبهمة ويحيط بها الغموض، حيث لا توضع الحقوق و الالتزامات بين الأطراف المختلفة بشكل محدد وواضح، فيتم ذلك التوثيق للعقود أو عدم قابليتها للتنفيذ[1].

3- 2 **مخاطر السمعة:** تنشأ بسبب الفشل في التشغيل، أو عدم التلائم مع القوانين نتيجة مصادر أخرى، وتلحق هذه المخاطر ضررا كبيرا بالمصارف باعتبار أن طبيعة عملها تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقترضين والسوق بأكمله.

3- 3 **المخاطر الإستراتيجية:** وهي تعتبر من أهم المخاطر البنكية، وتقع في أعلى مستوى من القرارات، فقد أصبح خطا التوجيه يكلف البنك مبالغ ضخمة، فهذا الخطر له تأثير على قرار العمل سواء كان ذو طابع عمومي أو خاص، ونميز سببين لحدوث الخطر الاستراتيجي.

أولا: السماح بارتكاب الأخطاء في ظل المنافسة الشرسة.

ثانيا: قرار الاستثمار غير قابل للمناقشة على غرار قرار التمويل[2].

---

(1) عبد الناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص:06.

(2) عقبة رضا ،ريم غنام، **دور مصرف سوريا المركزية في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد 02، 2005، ص: 157.

3- 4 مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية: يصاحب تقديم العمليات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة خلال مارس 1998 ومايو 2..1 مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت مايلي:

ونظرا لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، فنجدها تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، و التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض أ و بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني، فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوقنا، و هذا نتيجة لتعرض بلده للحرب مثلا، أو لكارثة طبيعية، أو أي ظروف اقتصادية أخرى.

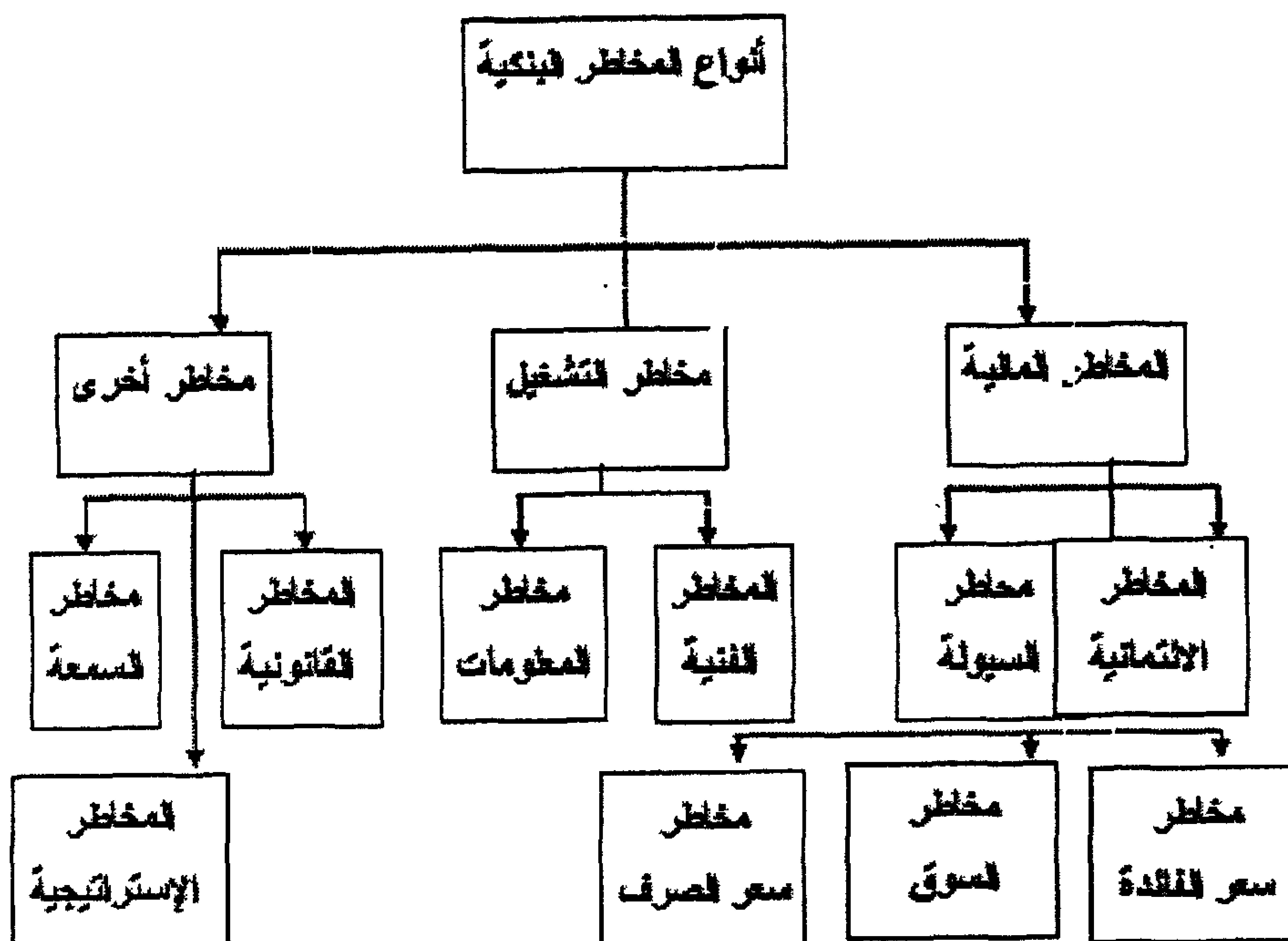
هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها المصرف مثل مخاطر الصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغير في أسعار صرفها. إذن فخطر الصرف هو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك[1].

---

(1) أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة** دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(2000/1997)، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات-، يومي 15/14 ديسمبر 2004 جامعة الشلف، الجزائر، ص: 104.

وبعـد التطـرق لأهـم المخـاطر البنكيـة الـتي تواجـه البنـوك في أداء مهامها يمكن تلخيص الخاطر البنكية في المخطط التالي:

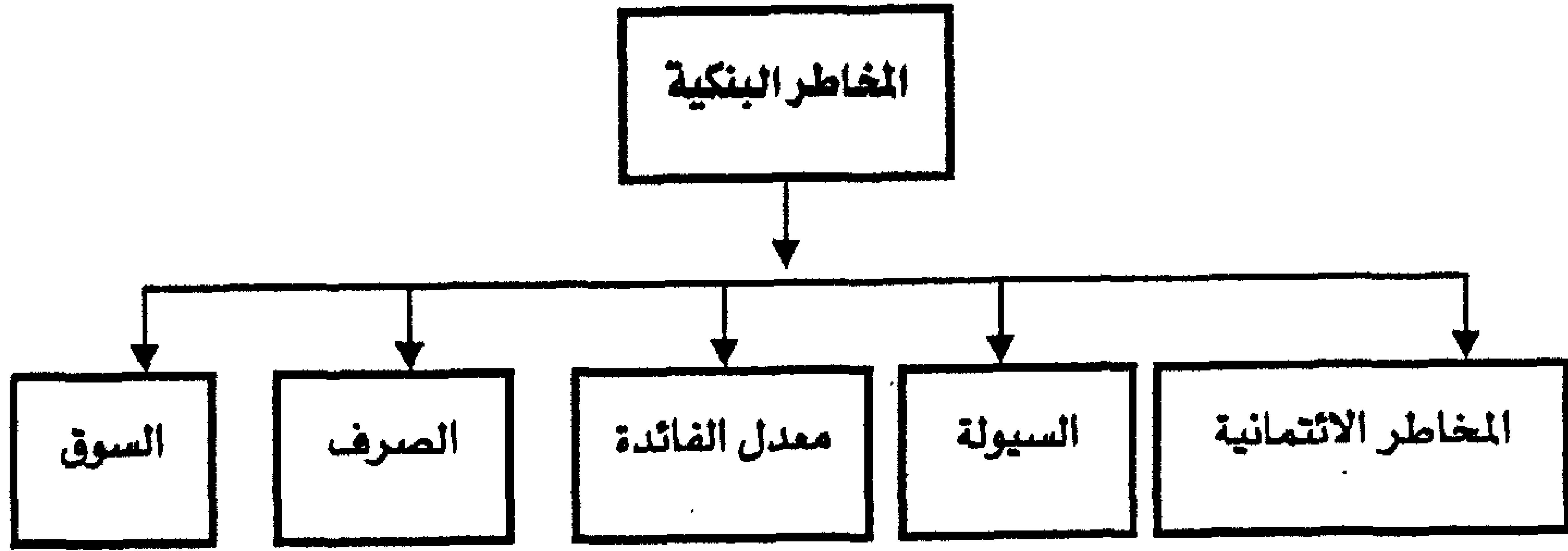
الشكل رقم (08):مخطط توضيحي يبين أنواع المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق.

وبصـفة عامـة يمكـن توضيـح مختلـف المخـاطر البنكيـة مـن خـلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09):مخطط توضيحي يبين أنواع المخاطر البنكية



Source : Joel Bessés, gestion de risque et gestion actif passif des Banques, edition DALLOZ, Paris 1995, p15.

التطرق للمخاطر البنكية وأنواعها يؤدي بنا بالضرورة إلى معرفة أهم المؤشرات التي تتم من خلالها قياس المخاطر في البنوك، ولمعرفة هذه المؤشرات ارتأينا التطرق أولا لمؤشرات قياس المخاطر بصفة عامة.

جدول (01): أهم مؤشرات قياس المخاطر

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض. مخصص الديون المشكوك في تحصيله / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي. الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول. سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول. الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
مخاطر سعر الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعد الرأسمالية. إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العاملين. مصروفات العمالة / عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر:(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، مرجع سابق، ص :239.

كما حاولت دراسة George H.Hempel et Donald في 1991. التوصل إلى نموذج لقياس العائد والمخاطرة في البنوك، لخص في الجدول الآتي:

جدول (02): قياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب إدارة الائتمان
مخاطر الائتمان	متوسط القروض/ الأصول القروض غير المسددة/ إجمالي الخسائر خسائر القروض/ إجمالي الخسائر احتياطي خسائر القروض/ القروض	درجة تركيز القروض معدل نمو القروض معدلات الإقراض المرتفعة الاحتياطات/ القروض غير المسددة	تحليل الائتمان توثيق الائتمان رقابة الائتمان تقييم خاص للمخاطر الائتمانية

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب إدارة الائتمان
مخاطر السيولة	القروض / الودائع الأصول السائلة / الودائع	الأموال المشتراة تكاليف الإقراض الأصول السائلة الإقراض / الودائع	خطة السيولة خطة سيولة الطوارئ نموذج التكلفة أو التغيير تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة لسعر فائدة/الخصوم الفجوة	سلسلة الفجوات تحليل التدفق الفجوات المتحركة	إدارة الفجوة المتحركة تحليل التدفق
مخاطرة الرافعة	حق الملكية / الودائع حق الملكية / الأصول إجمالي الديون / الأصول	الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	تخطيط رأس المال سياسة لتوزيع الأرباح ملائمة رأس المال

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر:(أفراد، إدارات، شركات، بنوك).. مرجع سابق، ص: 240

أنواع وأصناف مخاطر الإقراض الدولي:

يمكن تلخيص أنواع مخاطر الإقراض الدولي، مصدرها، وكذا إستراتيجية التقليل منها في الجدول التالي:

جدول (03): أنواع وأصناف مخاطر الإقراض الدولي

مخاطر الإقراض الدولي	مصادر المخاطر	إستراتيجية تقليل المخاطر
مخاطر العملة	عدم توافق الموجودات والمطلوبات لعملة معينة	ترتيبات اختيار العملة
مخاطر تنظيمية	فرض متطلبات الاحتياطي أو الضرائب على البنوك	فقرة في عقد القرض تجبر المقترضين على تحمل هذه المخاطر
مخاطر التعريفات الطارئة	خيارات المقترضين لتقليل التزامات الإقراض	ادارة المطلوبات وتسويق الموجودات
مخاطر السيولة	خيارات المجموعات المصرفية لسحب الودائع	
مخاطر سعر الفائدة	استحقاقات غير متوافقة وحركات غير متوقعة في أسعار الفائدة	تسعير الاعتمادات على أساس مدور
مخاطر الاعتمادات	قدرة المؤسسة على تسديد الدين	
مخاطر البلد	قدرة ورغبة المقيمين في بلد ما في الإبقاء بالتزاماتهم و تأديتها	قروض مجموعات المصارف المشاركة وتحمل المخاطر من خلال توزيع المخاطر عن طريق سوق مابين البنوك وتنويع عوائد القرض

المصدر: غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص: 122.

ثالثا : أسباب زيادة المخاطرة المصرفية وأساليب وأنواع مواجهتها

1ـأسباب زيادة المخاطرة المصرفية: يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر و كسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم و تقلبات الأسعار.

- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية و المالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل(1).

2ـأساليب وأنواع مواجهة المخاطر المصرفية

1- **مفهوم إدارة المخاطر:** تجدر الإشارة أن هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها؛ فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات

---

(1) بن علي بلعزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي:نظام حماية الودائع و الحوكمة. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول:الإصلاح المصرفي بالجزائر: واقع و آفاق أفريل 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 5.

المالية لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستتعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر(1).

وقد أصبحت البنوك تستعمل استراتيجيات حديثة لإدارة المخاطر وخاصة مخاطر القروض التي تشكل الخطر الأكبر لها وهذه الاستراتيجيات هي :

2- الاستراتيجيات الحديثة للحد من مخاطر القروض :

2- 1 **التوريق المصرفي:** وهو يسمى أيضا بالتسديد (Titrisation) وهو يعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل:القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم و سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين(2).

فالتوريق يعني إمكانية الحصول على تمويل جديد بضمان الديون المصرفية القائمة ،إما من خلال إنشاء أصول مالية جديدة أو من خلال تحويل الموجودات من المقرض الرئيسي إلى مستثمرين آخرين ، وتحويل القروض إلى أوراق مالية يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه وتحويلها إلى دائنين آخرين ببيع الأوراق التي تمثلها و تداولها في البورصة .وتعتبر بذلك عملية التو ريق دمجا بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال، كونها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية.

---

(1) طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم05 البنك الإسلامي للتنمية،المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003، ص:30.

(2) مدحت صادق، مرجع سابق، ص: 35.

2- 2 **هامش الضمان:** ويسمى الأرصدة التعويضية وهي عبارة عن أرصدة يتركها البنك كوديعة لحين انتهاء السداد وتمكن هذه التقنية البنك من السيطرة على مخاطر الائتمان ويحتفظ بها البنك كجزء من الأموال المستحقة على العميل إذا لم يسدد هذا الأخير دينه في الآجال المحددة، ويمكن له توظيف هذه الودائع أو جزءا منها لتحقيق الأرباح(1).

2- 3 **إتباع القواعد المملاة من طرف الهيئات المالية الدولية:** ومن أهم القواعد والإجراءات التي على البنوك إتباعها للحد من المخاطر الائتمانية ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معدل كفاية رأس المال، حيث تسعى الهيئات المالية الدولية لدعم كفاية استقرار السوق المصرفي العالمي وتقليل المخاطر البنكية(2).

2- 4 **الاعتماد على طريقة التنقيط" (Crédit Scoting)**: تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة خطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منع القرض أو عدم منحه.

ويعرف القرض التنقيطي بأنه طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، فهي من طرق التوقع لمعرفة الوضعية المالية للعميل طالب الائتمان، فهي تساعد طرق البنك على

---

(1) كريم رزمان، التوقع بخطر القرض في البنك التجاري باستخدام نموذج ذو متغيرات كمية - دراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري بان ورامبك، قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2008/2007، ص :46.

(2) سليمان ناصر، التو ريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر الدولة في البنك:(تجربة توريق القروض العقارية في الجزائر)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات -الآفاق والتحديات-". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ،الجزائر، يومي :25/ 26 نوفمبر 2008، ص :04.

تخفيض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم كما أنها تعود بفوائد على المقترض كموضوعية التحليل سرعته والتي من شانها تخفيض مدة الانتظار للحصول على القرض[1].

2- 5 **نظرية تنويع محفظة القروض:** وتقوم فكرة التنويع على :

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التحويلات القائمة و التي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء(صغار، كبار).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملاء الممنوح بها التسهيلات.

هذا من جانب إدارة المخاطر أما الأساليب المثلى لمواجهتها فنجد:

الإشراف الفعال: ينبغي على البنك القيام بأساليب لمواجهة المخاطر البنكية ومحاولة التخفيف من حدتها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن، وعند دراستنا لبعض الأساليب المستخدمة في مواجهة المخاطر البنكية وجدنا أن أفضلها نجاعة وفعالية هو الأشراف الفعال.

حيث يضمن الإشراف الفعال سلامة أدائها لأعمالها، بحيث يكسب النظام المالي الثقة التامة من قبل المودعين والمستثمرين وبهذه الطريقة يمكن إبعاد العوائق التي تنشأ من نظام التمويل الذاتي بالإضافة

(1) مولاي مخنتر، محمد بن بوزيان ، تسيير و تقييم مخاطر القروض :(تطبيق طريقة التنقيط في قطاع الأشغال العمومية)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات -الأفاق والتحديات-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 25/ 26 نوفمبر 2008، ص ص :10- 11.

إلى إمكانية زيادة التعامل مع النظام النقدي. ويمكن حصر أهداف الإشراف الفعال في النقاط التالية.

- دعم الاستقرار والثقة في النظام المالي وبالتالي إبعاد خطر الخسارة عن المودعين والدائنين الآخرين للبنوك، وهذا هو الهدف الرئيسي للإشراف الفعال.
- تشجيع انضباط السوق والعمل على ذلك بتشجيع الإدارة الجيدة للمؤسسات وتحسين شفافية السوق والمراقبة.
- فهم طبيعة الأعمال التي تقوم بها البنوك والتأكد ما أمكنهم من أن المخاطر التي تصاحب هذه الأعمال تدار بصورة ملائمة[1].

كما توجد مجموعة كبيرة من الأدوات لمواجهة المخاطر المتوقعة وتتمثل هذه الإجراءات المتبعة في الحماية من المخاطر إما عن طريق مواقف فردية خاصة بالأفراد أو مواقف تتخذ داخل البنوك أو السوق البنكية بصفة عامة[2].

المطلب الثاني: الضمانات البنكية

أولا- بعض الاعتبارات المتعلقة بالضمانات:

1ـ نشأة الضمان: لقد تطورت الضمانات عبر العصور، فلكل ضمان زمن اشتهر فيه ولهذا نجد ضمانات فقدت شهرتها وثقتها وضعف استعمالها بينما أخرى تشهد منشأ جديدا.

---

(1) الموقع الالكتروني، أساليب مواجهة المخاطر المصرفية، منتدى التمويل الإسلامي:
http://www.islamfin.go.forum.net/mountada.f28/topic-t768-html, 25/12/2009, 02 :38.

(2)Jean- louis besson. **Monnaie et finance**, office des publications universitaires, Alger, 1993, p : 51

أما المعنى الحقيقي لكلمة الضمان فهو حماية للدائن مقابل خسارة جزئية أو كلية في حالة توقف المدين أو فشله في تسديد القرض[1]. ولقد لجأت البنوك لاستعمال الضمانات للأسباب التالية:

قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على سمعة حسن التعامل مما يضطر البنك إلى طلب ضمانات.

كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة إلى مالية التعامل نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية التي طرأت مخرا مثل برامج التنمية وما يتبعها من نشاط اقتصادي متزايد والغلاء وما ينتج عنه من تراجع القدرة الشرائية فيزدادا حجم الكتلة النقدية ومن هنا يمكن القول أن الضمانات أنشئت من أجل الحماية من عدم التنفيذ الجيد من طرف المقترض أو المصدر لالتزاماته البنكية[2].

2. تعريف الضمانات البنكية: الضمانات البنكية هي :

التعريف الأول: وسيلة من خلالها مكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة الإثبات وحق البنك إلى الحصول على أمواله التي اقترضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم[3].

التعريف الثاني: حسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري الذي يعرف الضمان على أنّه عبارة عن عقد بمقتضاه شخص يلتزم و يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام في حالة ما إذا لم يف به المدين نفسه.

---

(1) محمد مصلح الدين، مرجع سابق، ص: 43.

(2) هشام مصري،منتدى الاقتصاد والتجارة والتسويق، السعودية، ص: 21، الموقع الالكتروني:
http// : www.sarambit.com, 22/01/2010, 13 :30.

(3) خدمة الضمان، جامعة الأغواط، الموقع الالكتروني:
http// :www.scribd.com/doc/128811461/html/25/12/2009, 01 :10.

التعريف الثالث: كما يمكن تعريف الضمانات البنكية، على أنها وثيقة تعهد البنك برصد مبلغ معين لأجل معين يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون البنك، بالالتزام تجاه الشخص الثالث وهو المستفيد، في حالة عدم التزام الزبون بتعهداته[1].

التعريف الرابع: كما يمكن تعريف الضمانات البنكية، على أنها وثيقة تعهد البنك برصد مبلغ معين لأجل معين يتضمن تنفيذ شخص وه زبون البنك، بالالتزام تجاه الشخص الثالث وهو المستفيد، في حالة عدم التزام الزبون بتعهداته[2].

3ـ قيمة الضمان: إن طلب الضمانات من قبل البنك، يفتح الباب لتساؤل حول العديد من المسائل المرتبطة بهذه الضمانات، و من بين هذه التساؤلات، قيمة الضمان.

فعندما يقدم البنك على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه، فهو يصطدم بمشكلة أولى هي ما قيمة هذا الضمان ؟ وفي الواقع لا يمكن أن ننتظر إجابة قاطعة في هذا الخصوص باعتبار أنه لا يوجد قانونا يحدد هذه القيمة. و مع ذلك، يمكننا أن نتصور بأن قيمة هذا الضمان لا يمكن أن تتجاوز مبلغ القرض المطلوب.

وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نرجع تحديد قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة. و أولى هذه الاعتبارات هي ما يتعلق بالعرف البنكي، فالبنوك بصفة عامة لها عادات وتقاليد مكتسبة في شأن الضمانات، كما أن تجاربها المتراكمة في هذا

---

(1) شاكر القز ويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص:127.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 127.

الميدان نجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب حسب طبيعة كل نوع من أنواع القروض، و في هذا المجال ليس هناك أحسن من وجهة نظر البنك طبعا، من أن تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض، بحيث يسمح له ذلك بانتظار موعد التسديد في طمأنينة، و لكن ذلك أمر نسبي بطبيعة الحال.

كما أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة الضمان و هي ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل، فالمؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع إلا لاعتبارات شكلية. كما أن أي شخص لا يمكنه أن يعطي ضمانات إلا في حدود ما يملك، وقد يدفع عدم كفاية ما يملك إلى اللجوء إلى أطراف أخرى لضمانه أمام البنك.

وقيمة الضمانات المطلوبة كما قلنا سابقا، أمر نسبي إلى حدّ بعيد، خاصة فيما يتعلق ببعض أنواع الضمانات، فالضمان المطلوب في الوقت الراهن قد تكون قد تكون قيمته في المستقبل مختلفة تماماً عن قيمته الآن.

فاحتمال أن يفقد هذا الضمان جزء من قيمته أمر وارد جدا، فإذا كان موضوع هذا الضمان يتمثل على سبيل المثال في سمعة المؤسسة، فإن تدهور هذه السمعة لأي سبب من الأسباب سوف يؤدي إلى تدهور قيمة الضمان. و هناك مثال آخر يعكس هذه القضية بشكل أفضل، و هو الحال التي تكون فيها الضمان عبارة عن قيم منقولة (أسهم و سندات)، فإذا تدهورت أسعار هذه القيم في البورصة، فهذا يعني أن قيمتها الحقيقية أصبحت أقل من قيمتها الاسمية مما يؤدي إلى فقدان الضمان لجزء من قيمته، و لهذه الاعتبارات، يعتبر تحديد قيمة الضمانات أمر هام و نسبي في

ذات الوقت، فهو أمر هام لأنه يضع البنك في مأمن ضد الأخطار المحتملة، و هو أمر نسبي لأن هذه القيمة من المحتمل أن تعتريها بعض التغيرات في المستقبل و هي بحوزة البنك.

4. **اختيار الضمانات:** تعتبر عملية اختيار الضمانات مشكل من المشاكل التي تواجه البنك في قضية الضمانات، و في الحقيقة سمحت التجارب البنكية و العرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات و صيغ لاختيار الضمانات، وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط بين أشكال الضمانات المطلوبة و مدة القرض المتوجهة لتغطيته. و في هذا المجال، وإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل، حيث آجال التسديد قريبة واحتمالات تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة و يمكن توقعها بشكل أفضل، كما أن هذه القروض ليست بالكبيرة، في هذه الحالة يمكن أن يكتفي البنك بطلب تسبق على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر كضمان.

و لكن عندما يتعلق الأمر بالقروض متوسطة و طويلة الأجل حيث آجال التسديد بعيدة و تطورات المستقبل غير متحكم فيها تماماً، فإن البنك يمكن أن تكون هذه الضمانات يتوافق مع طبيعة القرض، ويمكن أن تكون هذه الضمانات متجسدة في أشياء ملموسة، و ذات قيمة و تأخذ شكل رهن هذه الأشياء و أهم أنواع هذه الضمانات هي الرهن العقاري[1].

5. **خطاب الضمان:** هو خطاب يصدره البنك بناءا على طلب شخص يسمى المضمون و يقوم بإصداره لصالح شخص آخر يدعى المستفيد في وضع مبلغ معين لغرض، في نهاية مدة معينة.

(1) الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 164.

وبديهي أنّ خطاب الضمان الذي يقدمه البنك بناءا على طلب عميله إلى دائن هذا العميل لا يمثل ضمانا قويا في نظر هذا الدائن إلاّ إذا كان التزام البنك بمقتضى الخطاب نهائيا مجردا عن العلاقات السابقة ، سواء تلك التي تنشأ بين العميل و دائنه المستفيد أو التي بين البنك و عميله ولذا فإن عبارات الخطاب ذاتها هي التي تكتسب أهميتها الكبرى فيما يتعلق بتحديد التزام البنك ، بحيث إذا تحققت الشروط الواردة فيه وجب على البنك الوفاء بما تعهد به دون تأخير بغض النظر عن سائر العلاقات السابقة، و بغض النظر عن أية معارضة من جانب العميل[1].

6ـ **خصائص الضمانات البنكية:** من أهم خصائص الضمانات البنكية ما يلي:

- تعتبر الضمانات عملا تجاريا.
- تعتبر البنوك التي أصدرت الضمانات ملتزمة لوحدها أمام الدائنين بدفع المبالغ المنصوص عليها في خطابات الضمان.
- تتوفر الضمانات البنكية على صفة القبول والرضا.
- تصدر الضمانات البنكية بناءا على طلب خطي من العملاء[2].

7ـ أسباب اللجوء إلى الضمانات البنكية:

استخدمت الضمانات في عدة مجالات تحتاج هذه الأخيرة فيها الى توفير الثقة بين المتعاملين التجاريين[3]، لذا لجأت المصارف إلى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة وذلك للأسباب التالية:

---

(1) علي البارودي، **العقود والعمليات البنوك التجارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1982، ص:394.

(2) فائق الأخرس وآخرون، **محاسبة البنوك**، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص: 185.

(3) جمال جويدان الجمل، **تشريعات مالية مصرفية**، دار النشر، عمان، الأردن، 2002، ص: 98.

- قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن التعامل، مما يضطر البنك الى طلب هذه الضمانات.

- كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة الى مالية المتعامل نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية التي طرأت مؤخرا مثل برنامج التنمية وما يتبعه من نشاط اقتصادي متزايد والغلاء وما ينتج عنه من انخفاض القدرة الشرائية للنقد الوطني، فيزداد حجم الكتلة النقدية الواجب صرفها على الواردات.

- كما يعتبر الخطر عنصرا ملازما للقرض، لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية، أو استبعاد إمكانية حدوثه ما دام هناك فترة انتظار قبل حلول أجال استرداده، ولذلك على البنك أن يتعامل مع هذا الواقع بشكل حذر وأن يقرأ المستقبل قراءة جيدة[1].

ثانيا : أنواع الضمانات البنكية

1. **الضمانات الشخصية:** يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص آخر خلاف المقترض و تعهد بسداد القرض (رأس مال المقترض و الفوائد المترتبة و كذا تكلفة القرض)، و في حالة توقف المدين عن الدفع البنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن، هذا الأخير يعد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، و في إطار الممارسة، يمكن أن نميز نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة و الضمان الاحتياطي.

---

(1) الموقع الالكتروني، **خدمة الضمان البنكي**، جامعة الأغواط:
http://www.scribd.com/doc/128811461/html, 25/12/2009, 0110

1-1 **الكفالة:** الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية، التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذ لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد الاحتمالات سيئة في المستقبل، و لا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة و المتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير، و يتطلب أن يكون ذلك مكتوبا و متضمناً طبية الالتزام بدقة ووضوح، و ينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام و المتمثلة على وجه الخصوص ي العناصر التالية:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.
- الشخص المدين.(الشخص المكفول).
- الشخص الكافل
- أهمية و حدود الالتزام.

وعليه، تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي ووحيد الجانب، ويتمثل وجه الرضائية في أن قبول دور الكافل لا يخضع إلى أي شكل من الأشكال القانونية و المألوفة، كما أن عنصر أحادية الجانب ينعكس في أن اتفاق الكفالة لا يحرر إلا في نسخة واحدة[1].

---

(1) جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 166.

و من جهة أخرى، و نظرا لأهمية موضوع الكفالة، تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام و آجاله و ذلك خلال كل فترة معينة. و يمكن أن تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الأمر، و من الواضح أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والكفلاء.

1- 2 الضمان الاحتياطي:

التعريف الأول[1]: في كثير من الأحيان يقوم الشخص بتحرير الورقة التجارية إلى شخص آخر و يرفض المستفيد أو المظهر إليه (الحامل الشرعي) قبول استلام هذه الورقة، وذلك لضعف الثقة المالية لديه عند الشخص (المضمون) لذلك يطلب من الشخص الذي ظهر الورقة التجارية إليه تأميناً لكي يقبلها و يطمئن إلى وفاء الورقة التجارية، و هذا التأمين يكون إما رهناً يسلمه إليه أو كفالة شخصية، و هذه الكفالة هي التي أطلق عليها الضمان الاحتياطي.

يقدم الضمان الاحتياطي عادة، عندما يكون هناك توقيع ضعيف أو مشكوك فيه، فيأتي الضامن الاحتياطي لتقوية الثقة لدى الحامل، فالضمان الاحتياطي إذن من ضمانات الورقة التجارية، و يمنحها الثقة كما أنه يسهل تداول الورقة التجارية، وخاصة إذا كان الكفيل مصرفاً أو مؤسسة مالية حيث أن هذا الضمان يجعل الورقة التجارية تتداول بسهولة كتداول النقود الورقية إلى حدّ ما.

---

(1) إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية، دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 21.

والضمان الاحتياطي يجوز في جميع الأوراق التجارية إلا أنه في الشيكات قليل الوقوع، و ذلك لأنها تسحب عادة على المصارف.

التعريف الثاني: يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض، و يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على التسديد".

وبناءاً على هذا التعريف، يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، و يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية.

والأوراق التجارية التي يمكن أن تسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاث أوراق هي: السند لأمر، السفتجة والشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق. وعليه، فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف الغير أو حتى من طرف الموقعين على الورقة، و يسمى هذا الشخص "ضامن الوفاء".

كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في وجهين آخرين: فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى لو كان مانح الضمان غير تاجر. و السبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية. و يتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحاً و لو كان الالتزام الذي ضمنه باطلاً ما لم يعتريه عيب في الشكل[1].

---

(1) الطاهر لطرش، مرحع سابق، ص: 168.

2ـ **الضمانات الحقيقية:** وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- الرهن العقاري منها الرهن الاتفاقي، الرهن القانوني والرهن القضائي.
- الضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك، منها رهن البضائع، رهن الآليات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي.
- الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبنك: منها رهم المحل التجاري ورهن المعدات والآلات[1].

2- 1 **الرهن:** الرهن عقد يلتزم به شخص ضماناً لدين تجاري عليه أو على غيره، أن يسلم مالاً إلى الدائن أو إلى شخص آخر يعينه المتعاقد أن يخوله حبس هذا المال إلى أن يستوفي حقه أو أن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه من ثمن هذا المال في أية يد يكون.

ولما كان الرهن عقداً، فهو ينشأ بأركان العقد العامة، وهي الرضاء والمحل والسبب، ويجب أن يكون الراهن مالكا للمال المرهون، ولا يتم الرهن إلا بتسليم المال المرهون أو السند المرهون، ويترتب على هذا العقد آثار قانونية أهمها بالنسبة للمدين، المال المرهون، ونقل حيازته إلى الدائن أو إلى شخص آخر يتفقان على تسليمه المال المرهون (المادة 951 من

(1)Ammour benhalima, **pratique des techniques bancaire,** édition, Dahleb, Alger, 1997, P 58.

القانون المدني)، وصيانته وحفظه من يوم تسلمه إلى يوم إعادته عند استيفاء الحق، و يترتب للدائن حق حبس المال و حق التقدم على غيره من الدائنين العاديين.

وتتبع المال المرهون في أية يد ينتقل إليها (المادة 32 من قانون التجارة)، لأنه يكون بيع المال المرهون، كما يمكن رهنه ضمانا لعدة ديون و يجوز أيضا رهن الأموال المستقلة (المادة 895 من القانون المدني)، تسري على الرهن التجاري قواعد الإثبات التجارية عدا ما نص القانون عليه من استثناءات، فقد نصت المادة 31 من قانون التجارة) على أنه "يثبت الرهن المتمم من تاجر أو غير تاجر لأجل عمل من الأعمال التجارية، اتجاه الغير و بالنسبة للمتعاقدين طبقاً لأحكام المادة 30 أعلاه.

ويثبت الرهن أيضاً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل بتظهير قانوني يشير إلى أن القيم سلمت على وجه الضمان. أما بالنسبة للأسهم و حصص الشركاء في الشركات المالي و الصناعية و التجارية أو المدنية و التي يحصل نقلها بموجب تحويل في دفاتر الشركة يجب أن يثبت الرهن بعقد رسمي و يجب أن تقيد هذه العملية على سبيل الضمان في الدفاتر المذكورة[1].

ونميز نوعين اثنين من الرهن:

2- 1- 1 **الرهن الحيازي:** في مجال الرهن الحيازي، نجد أنفسنا أمام نوعين: الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز، و الرهن للمحل التجاري

---

(1) سمير جميل حسين الفتلاوي، **العقود التجارية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة سنة 2001، ص: 469-497.

أ- الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات و الأثاث و معدات التجهيز والبضائع، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات و التجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غي قابلة للتلف و أن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

وحسب نص المادة (152) من القانون التجاري الجزائري، تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي، أو عرفي يسجل برسم محدد، و إذا وقع هذا العقد للمقرض و هي حالة البنك، اعتبر الرهن الحيازي حاصلا بموجب عقد البيع.

وبصفة عامة، في حالة الرهن الحيازي، يجوز للبنك إذ لم يستوفي حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له بيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال. و يجوز أيضا أن يطلب من القاضي أن يأمر بتمليكه هذه الأشياء المرهونة وفاء للدين على أن يحسب ببيعه بقيمته حسب تقدير الخبراء. و تذهب المادة (178) من قانون النقد والقرض يمكن البنوك والمؤسسات المالية بعد مضي خمسة عشر يوما على إنذار المدين بموجب طلب غير قضائي، وبالرغم من كل اعتراض، أن تحصل، بناء على عريضة تقدمها لرئيس المحكمة، على قرار ببيع كل مال مرهون لصالحها وتخصيصه مباشرة ودون أية معاملة بناتج البيع تسديدا لما يترتب لها من مبالغ كامل الدين وفوائده وفوائد تأخير.

تطبق أحكام هذه المادة أيضا:

- على الأموال المنقولة الموجودة بحوزة المدين أو بحوزة الغير لمصلحته.

- على الديون المترتبة للمدين على الغير وعلى جميع موجودات الحسابات[1].

ب- **الرهن الحيازي للمحل التجاري**: تنص المادة 177 من قانون النقد والقرض على أنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح المصارف والمؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية، ومن ثم تقيده في الثلاثين يوم الموالية لتاريخ إبرام العقد وإلا فإنه يدخل تحت طائلة البطلان

2- 1- 2 **الرهن العقاري**: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا أو عقار لوفاء دينه، ويمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يوم كان، متقدم على الدائنين التاليين له في المرتبة، وله جملة من الشروط إذ ينبغي أن يكون صالح لتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني ومعين بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق[2].

ويمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض، وهذه الأنواع هي:

ديون معلقة أو شرطية، ❖ ديون مستقبلية، ❖ ديون احتمالية الوقوع، ❖ قروض مفتوحة، ❖ الحساب الجاري[3].

---

(1) المادة 178 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

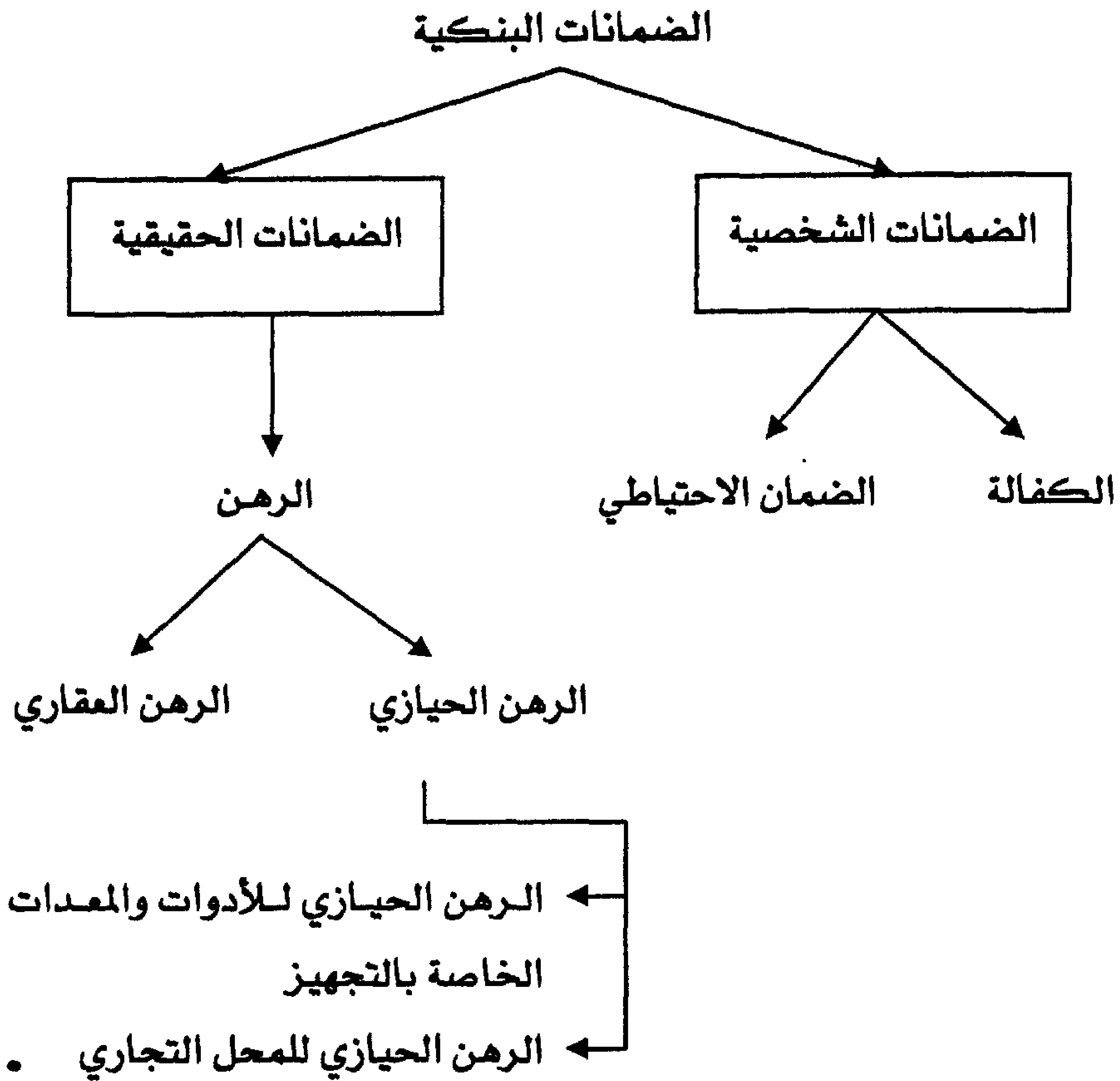
(2) الموقع الالكتروني، أساليب مواجهة المخاطر المصرفية:

http:// islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t768.htm, 30/03/2010, 18 :33.

(3) المادة 891 من القانون المدني الجزائري المؤرخ في 14 أفريل 1990.

وفي الأخير يمكن لنا تلخيص أنواع الضمانات البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): مخطط توضيحي لأهم الضمانات البنكية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق.

المطلب الثالث: العوائد البنكية ومؤشرات قياسها

أولا- عوائد البنوك:

تهتم الإدارة العليا بمدى ربحية البنك في المجالات المختلفة لتوظيف الأموال حتى تتمكن من توجيه هذه الأموال في الاتجاه السليم، وعلى اعتبار أن البنك التجاري هو مؤسسة ربحية فهو يسعى إلى تحقيق العائد الأمثل من نشاطاته المختلفة فالأرباح تؤدي وظائف اقتصادية عديدة للبنك أهمها[1]:

- ❖ تعتبر الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطرة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء.
- ❖ إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل عن طريق:
  - إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة.
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله.
  - إعطاء المساهم عائدا مقبولا يزيد من ثقته في البنك.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم مصادر عوائد البنوك التجارية ومؤشرات قياسها.

1- **إيرادات الفوائد:** هي مجموعة الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى والأوراق المالية[2]، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك وهي:

---

(1) محمد سعيد أنور، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 468.

(2) طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 69.

- فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج وهذه الأخيرة المتعلقة بالتجارة الدولية وتجدر الإشارة أن هناك بلدان تدفع عليها فوائد وأخرى لا تدفع؛
- فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات وأرباح بيع الأسهم والسندات؛
- الفوائد المحصلة من أذونات الخزينة، إضافة إلى الإيرادات المتأتية من خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات والإيرادات المتأتية من مشاريع المشاركة.

2. **عمولات مقبوضة**: أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان[1] وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية لمصلحة العملاء، كما تفرض البنوك أعباءا على نشاط فحص الحساب وأجور إيداع على حفظ الودائع والأوراق المالية وغير ذلك من العمليات.
3. إضافة إلى إيرادات استثمارات المحفظة المالية الخاصة بالبنك (الاستثمارات الحقيقية).

ثانيا: مؤشرات قياس الربحية:

على اعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك التجاري فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في قياسها.

---

(1) صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1998، ص: 42.

وسنركز في هذا الإطار على أهم المعايير المعتمدة في البنوك التجارية كما يلي:

❖ العائد على حقوق الملكية ❖ العائد على الأصول ❖ هامش الربح ❖ منفعة الأصول

❖ العائد على الودائع ❖ هامش الفائدة الصافي

1. **معدل العائد على حق الملكية:** إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بحقوق الملكية ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله أي الأموال الخاصة، ويعبر عن هذا المعدل بالنسبة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع العائد وتمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وزيادة الأرباح المحتجزة.

2. **معدل العائد على الأصول:** يعتبر هذا المعدل مقياسا جيدا للربحية والكفاءة الإدارية حيث يدل على مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الربح[1] ويحسب كما يلي:

(1) http// : www.Jadb.org/sds/mic.pdf. **Indicateurs de performance pour les institution de microfinance, Guide Technique**, 2eme édition, rars 2003.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويتأثر العائد على الأصول بنوعين رئيسيين من العوامل:

◆**الأول**: بيئي غير خاضع لعملية الرقابة ويتمثل في الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها كالظروف الطبيعية وما ينتج عنها من نقص حجم إيرادات النشاط الفلاحي، وبالتالي تقليص حجم القروض الفلاحية تجنبا لخطر عدم التسديد أو حالات عدم الاستقرار السياسي والقانوني...

◆ **والثاني**: وهو الذي يهمنا في هذا البحث وسنحاول تحليله في الجزء التطبيقي، فيتمثل في عوائد كمية المتعلقة بمختلف الأنشطة المالية التي يمارسها البنك والتي يوجه لها موارده المالية مثل: تفضيل الاستثمار في الأوراق المالية على الإقراض أو المزج بينهما، معدلات الفائدة....

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا من خلال معامل الرفع أو مضاعف حق الملكية حيث أن:

العائد على حق الملكية = العائد على الأصول X الرفع المالي

ويقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة وهو ناتج عن التكاليف الثابتة لمصادر التمويل المتمثلة في فوائد القروض المدينة والسندات وتوزيعات الأسهم الممتازة[1]، حيث تشير القيمة

---

(1) بعلوج بولعيد، **مزايا تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي:30/29 أكتوبر 2001، ص: 1.

الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة. ويمثل هذا المعدل مقياسا للعائد والمخاطرة حيث يؤثر على أرباح البنك بتأثيره على الأصول التي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية، ويمثل مقياسا للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات. ونحصل على هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وبعد تحليل العائد على حق الملكية إلى معدل العائد على الأصول والرفع المالي يمكن تحليل معدل العائد على الأصول إلى معدل هامش الربح ومنفعة الأصول للبنك.

3. **هامش الربح**: ويعبر هذا المعدل عن مقدرة البنك على السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه على اعتبار أن:

صافي الدخل= الإيرادات – (المصاريف + الضرائب)

وبالتالي فإن ارتفاع هذا الهامش يعبر على مقدرة البنك على تقليص مصاريفه.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ويعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار من صافي الربح المحقق من الإيرادات الكلية.

ولمعرفة المصاريف الأكثر تأثيرا على الإيرادات يتم حساب النسب التالية:

نسبة مصاريف الفوائد =	مصاريف الفوائد / إجمالي الإيرادات
نسبة المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد =	المصاريف الأخرى / إجمالي الإيرادات
نسبة مخصصات خسائر القروض =	مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات
نسبة الضريبة =	ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات

وبمقارنة النسب السابقة بنسب البنوك الأخرى من نفس الحجم يتضح نوع المصاريف أو الضرائب التي تؤثر على أداء البنك، وعند وجود اختلافات يجب إتمام الفحص وذلك بدراسة نسب إضافية لتبيين سبب الاختلاف فقد يكون بسبب تأثير معدل الفائدة أو اختلاف مكونات خصوم البنك الذي يؤدي لاختلاف عبء الفوائد أو قد يعود السبب لحجم الديون وحقوق الملكية[1].

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"، مرجع سابق، ص ص: 82-83.

4ـ **منفعة الأصول**: تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل دينار من الأصول ويعبر عن مدى مساهمة الأصول في تحقيق الإيرادات. وهنا يتم التقييم بفحص عوائد كل أصل قبل الضريبة لمقارنة العوائد المحققة للبنك مع عوائد البنوك الأخرى، فقد تكون الاختلافات بسبب اختلاف أجال استحقاق الأصول[1].

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

5ـ **معدل العائد على الودائع** : ويتم الوصول إلى هذا المعدل بقسمة أرباح العام الماضي على إجمالي الودائع كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{أرباح العام الماضي القابل للتوزيع}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ويقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها ولكن ما يعاب على هذا المعدل أن الودائع لا تعتبر كل الأموال المتاحة للتوظيف، لذلك يتم استعمال مؤشر آخر هو معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف الذي يحسب من خلال العلاقة:

(1) ميلودي محمد كريم، **الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص:54.

معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية+ الودائع

6ـ **هامش الفائدة الصافي**: ويمثل هامش الفائدة الصافي مقياس لصافي العائد مقسوما على الأصول المنتجة لعائد كما يلي:

هامش الفائدة الصافي = دخل الفائدة الصافي / الأصول التي تولد مكاسب

عموما تمثل المؤشرات السابقة أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل العائد في البنوك التجارية وإن كان معدل العائد على الملكية ومعدل العائد على الأصول الأهم فيها[1].

(1) شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان جازية، تقييم أداء النظام المصرفي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، يومي24-25 أفريل 2006، الجزائر، ص:48.

المبحث الثالث: القضايا الإستراتيجية التي تواجه البنوك

إن السرعة في المستجدات العالمية هي واحدة من سمات العولمة[1] والتي ترتبت عليها عدة قضايا. كما تواجه البنوك في الوقت الحالي جملة من التحديات والقضايا التي تمس مستقبل العمل المصرفي والتي يمكنها إحداث تغيرات جذرية في هذا القطاع ومن بين هذه القضايا الإستراتيجية : الخوصصة، الاندماج المصرفي، مقررات لجنة بازل، التحرر المصرفي، التركيز والتركز.

المطلب الأول: الخوصصة والاندماج المصرفي

أولا : الخوصصة

1. **مفهوم الخوصصة** : ظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات ولكن ترجع جذوره إلى البرنامج الشامل الذي قامت به حكومة المحافظين البريطانية لعام 1979 ثم انتقلت التجارب إلى باقي دول العالم.

ولهذا المصطلح عدة مرادفات وهي التخاصية، التخصصية، والتخصيص، والخصخصة، والآداب الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة[2].

وهناك عدة مفاهيم للخوصصة تختلف حسب رؤية الدولة وهدفها من الخصخصة نذكرها فيما يلي:

---

(1) محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة "الأوهام والحقائق"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 42

(2) رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004، ص، 6 .

أ- الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة و زيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخصخصة ، وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة و لكن بنسبة معينة فقط[1].

ب- الخصخصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص و هذا ما يؤدي إلى زيادة و تحسين الإنتاجية و زيادة الأرباح.

ج- الخوصصة عكس التأميم بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأميمها.

د- الخوصصة تعني التخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد و التحرر الاقتصادي .

ويمكن في الأخير الخروج بتعريف شامل للخوصصة:

الخوصصة Privatization هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، لتفعيل آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية ، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[2].

---

(1) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 25.

(2) نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة- تجارب عالمية-، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بكلية الشريعة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المحرم 1425هـ، طبعة تمهيدية، ص: 8.

لذلك يجب على الدولة تحديد و بدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفقا لهذا المفهوم (1).

2ـ خوصصة البنوك:

التعريف الأول: يمكن تعريفها على أنها قيام الدولة بتحويل ملكية البنوك جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا أما الخدمات المقدمة (2).

التعريف الثاني: خوصصة البنوك نعني بها❖ توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية و بالتدريج لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية و تحقيق كفاءة اكبر لتلك البنوك في ظل العولمة بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لآخر مثل "اختيار أحد البنوك المفلسة " ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه وإعادة هيكلة وتأهيله لعملية الخصخصة على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس المال هذا البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص جزئيا أي تدريجيا مع الآخر في عين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال أي خصخصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية) مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها لأن ذلك سيؤدي إلى سيطرته في القرار (3).

---

(1) أحمد ماهر، مرجع السابق، ص: 26.

(2) دوفي قرمية، أثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 08.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص ص204 – 205 .

معنى ذلك أن عملية خوصصة البنوك يجب أن تتم بإتباع إجراءات معينة وبشروط معينة .

3ـ شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك :

- ❖ إعادة هيكلة البنوك المراد خوصصتها وحل مشكلاتها وضمان حقوق العاملين فيها.
- ❖ عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية ، وهذا الأخير ليس شرطا عاما وانما نجده في بعض الدول فقط .
- ❖ تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وسيطرته على السياسة النقدية ، دون أن تخل الخوصصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية و المالية.
- ❖ إصدار بعض القوانين لعدم المنافسة ومنع الاحتكار القطاع المصرفي.
- ❖ تفعيل نظام التأمين على الودائع وهذا لزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولتزداد قدرة البنوك على المنافسة وتزداد أرباحها وتقل مخاطرها .
- ❖ ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي للوقوف ضد أي أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي .
- ❖ استخدام التقنيات المصرفية الجديدة وتطوير الجهاز المصرفي لمسايرة التطورات العالمية والتكيف مع العولمة.

4ـ دوافع خوصصة البنوك و الأهداف المراد تحقيقها:

أ- **دوافع خوصصة البنوك:** يمكن تلخيص أهم الدوافع التي كانت السبب في خوصصة البنوك في التالي:

- زيادة التوجه نحو العولمة والتحرر الاقتصادي وإزالة القيود أمام حركة الأموال وخاصة مع توقيع معظم الدول على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية .

- تزايد اتجاه الأفراد لتحويل مدخراتهم الموضوعة في البنوك إلى أدوات استثمارية في أسواق المال أو من خلال صناديق الاستثمار التابعة للبنوك أو للشركات و اتجاه المؤسسات غير المصرفية لاقتحام العمل المصرفي ومنافسة البنوك في خدماتها .

- ظهور ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية أو ما يسمى بالبنك المنزلي أو البنك على الخط و تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت

- انتشار ما يسمي بالبنوك الشاملة وتوسيع عملياتها وظهور الاندماج المصرفي من خلال تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

- انخفاض معدل الفائدة في البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

- ارتفاع العمالة في البنوك العامة بالمقارنة بالبنوك الخاصة كما أن معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك العامة أقل من مثيله في البنوك الخاصة.

- تعتبر الخوصصة مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي و الدخول في إطار آليات السوق.

ب- أهداف خوصصة البنوك:

❖ تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي بالاهتمام بتمويل المشروعات الأكثر ربحية بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة وتحسين الجودة.

❖ تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية، فأسهم البنوك تلقى ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة، فزيادة طرح أسهم البنوك العامة في البورصة يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية و زيادة سعة السوق وتطويرها كما تؤدي إلى تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم.

❖تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، فالخوصصة تؤدي إلى تحرر القرار الإداري سواء في المجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية فتحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها يزيد من قدرة البنوك على المنافسة والتطوير واستعمال التكنولوجيات المتطورة وهذا ما أثبته نجاح كل من البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية.

❖ ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية، فقيام الدولة ببيع جزء من ملكيتها يزيد من حجم إراداتها التي ستخدمها في استثمارات معينة وبالتالي تتفرغ الدولة للقيام بوظائفها الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها للقطاع الخاص.

❖ خوصصة البنوك تسمح بإدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة لكفاءة أكبر وذلك في ظل وجود سوق الأوراق المالية متطورة(1).

5. إيجابيات وسلبيات خوصصة البنوك:

1- السلبيات:

- تؤدي الخوصصة الى تحويل الدولة الى جهاز لا يملك، مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة والرقابة(2).

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 120 – 122.

(2) عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 89.

- احتمـالات حـدوث احتكـار في نشـاط مصـرفي أو مجموعـة انشـطة سـيكون كـبيرا في حالـة عـدم اختيـار المشـتري بدقـة وتسـريح بعـض العاملين بالبنك المخصص.
- كذا ارتفاع اسعار الخدمات المصرفية المقدمة من البنك المخصخص.
- السيطرة الأجنبية على السوق المصرفية المحلية

2- الإيجابيات:

- زيادة الكفاءة الإدارية والفنية بالبنك مما سيترتب عليه تحسين الأداء.
- إدخال خدمات جديدة بالسوق المصرفي وزيادة قدرة البنـك علـى مواجهـة الأزمات.
- التخلص من البيروقراطية والروتين في العمل.
- خصخصـة بنـك قطـاع عـام سـيتيح تـوفير مـوارد للدولـة مـن شـأنها زيـادة الاحتياطي بالعملة الأجنبية[1].
- الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية.
- تحقيق التميز المصرفي وزيادة كفاءات البنوك[2].

6ـ الأبعـاد المختلفـة للخوصصـة: هنالـك العديـد مـن الأبعـاد الـتي يجـب أخذها في عين الاعتبار عند الشروع في تطبيق عمليات خوصصـة البنـوك والتي من أهمـاه:

---

(1) دراسة مصرفية، الموقع الالكتروني:
http:// www.aawsat.com/details.asp?section=6, 14/04/2010, 17:40..

(2) دوقي قرمية، مرجع سابق، ص ص: 95-99.

- **البعد الإداري:** يعطي هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية الطبقة في ظل الملكية العامة، حيث أن حرية اتخاذ القرارات في أهداف البنك وسياساته المختلفة تحددها المعلومات الحكومية والتي تؤثر على مجالات التوظيف واستثمار الأموال.
- **البعد التنموي:** تلعب البنوك العامة دورا هاما في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وبالتاي فان عمليات الخوصصة يجب أن تراعي تحقيق المصالح الاقتصادية، تنفيذ السياسات الحكومية المالية والنقدية، واختيار الأسلوب الأمثل للخوصصة لضمان حقوق العاملين وعدم الإخلال بالتوازن النقدي والمالي.
- **البعد الاجتماعي:** تكون البنوك العامة مجبرة على تحمل حجم كبير من العملاء في حين نجد أن البنوك الخاصة تتجه الى تطبيق تكنلوجيا الخدمات المصرفية، مما يؤدي الى الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة.

إلى جانب هذا القدر من العمالة الذي تتحمله البنوك العامة، فهي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي كخدمة أصحاب المعاشات والنقابات العمالية، لذا يجب الحفاظ على حقوق العاملين بعد عملية الخوصصة ووضع الضوابط اللازمة لعدم انتقاص الحقوق والحوافز المختلفة[1].

---

(1) رحال فؤاد، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005، ص 120.

ثانيا- الاندماج المصرفي:

1- ماهية الاندماج والاندماج المصرفي: يعتبر الاندماج شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لأن هذا الأخير يتعدى إلى تشكيل المناطق الحرة والاتحادات الجمركية وكذلك السوق المشتركة أو الاتحاد لمجموعة من الدول. ويعرف الاندماج بـ:

التعريف الأول: يعرف الدمج المصرفي بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث قد يتخلى البنك المندمج عن اسمه وينضوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج[1].

التعريف الثاني: يمكن تعريف الاندماج "Marger " على أنه "إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد[2]

التعريف الثالث: و يعرف أيضا أنه " تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى ، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة على استقلاليته ، ويدخل في البنك الدامج و يصبح مصرفا واحدا[3] .

---

(1) زيدان محمد، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،2004، ص: 413.

(2) طارق عبد العال حماد ، اندماج و خصخصة البنوك، الجزء الثالث، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ،1999 ص :5

(3) بوزعرور عمار، درواسي مسعود-،الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية -حالة الجزائر – مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،2004، ص: 138.

التعريف الرابع: ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي[1]. هذا بالنسبة للاندماج بصفة عامة، أما الاندماج المصرفي فقد عرف بـ:

التعريف الثاني: الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج الى زوال كل المصارف في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه consolidation أو زوال المصارف[2].

فالاندماج المصرفي إذا يعني قيام البنوك بالإتحاد فيما بينها وتكوين وحدة مصرفية عملاقة ذات كيان مستقل، بحيث تكون أكثر قدرة وفعالية على مواجهة التحديات العالمية .

ولتحقيق النمو والتوسع لجأت العديد من البنوك الكبيرة في الدول المتقدمة إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات مصرفية قادرة على البقاء و الاستمرارية والمنافسة القوية.

2. **مراحل الاندماج المصرفي:** يحتاج البنك التنظيمي لعمليات الاندماج بين البنوك إلى دراسة متأنية و إستراتيجية محددة الأهداف، و إجراءات مرحلية نوضحها في مرحلتين أساسيتين كما يلي[3] :

---

(1) طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص: 5.

(2) محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي- النشأة والتطور والدوافع والمبررات-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص: 61.

(3) طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق ، ص 41.

المرحلة التمهيدية : تتضمن وضع تصورات أولية و إعداد خطة لعملية الاندماج" بروتوكول الاندماج " و تحديد دواعي الاندماج و أغراضه و محدداته ، بالإضافة إلى تقدير قيمة أصول و خصوم البنك المندمج و الحدود الدنيا و القصوى لسعر شراء البنك المندمج مع تحديد الأسلوب الذي يتم به الاندماج .

المرحلة التنفيذية : ويقصد منها الطريقة النهائية التي سيتم بها مشروع الاندماج المصرفي من حيث كونه دمج أو استحواذ.

3ـ دوافع ومبررات الاندماج: إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية:

- الاستفادة من وفرات الحجم ومن المزايا الضريبية.
- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك

الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم ، وأداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط[1].

4ـ أنواع الاندماج المصرفي: إن عمليات الاندماج المصرفي متعددة و متنوعة لتعدد الأهداف و الدوافع و فيما يلي محاولة تحليل بعض أنواع الاندماج معتمدين على معايير معينة.

أ- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة :

الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقيا عندما يندمج بنكين أو أكثر يمارسان نفس النشاط. و يتميز هذا الاندماج بحدة الاحتكارات المصرفية و هو ما يتطلب تدخل الحكومات و التنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة[2].

الاندماج المصرفي الرأسي: هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و البنك الرئيسي في المدن الكبرى و تصبح بذلك البنوك الصغيرة امتداد للبنك الكبير.

3ـ الاندماج المتنوع: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة و غير مترابطة فيما بينها. و هذا يعني اختلاف الخدمات المصرفية المقدمة من كلا البنكين، مثل الاندماج الذي يتم بين بنك تجاري و بنك متخصص[3].

---

(1) مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص ص: 259-260.

(2) خليل الهندي، أنطوان الناسف، **العمليات المصرفية و السوق المالية- دمج المصارف-**، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000 ، ص: 11.

(3) بوعزة عبد القادر، **ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية الجديدة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 15/14 ديسمبر 2004، ص: 04.

ب- **الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي :** هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة و التفاهم المشترك بين البنكين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة.

ونشير إلى أن السلطات تشجع في كثير من الدول هذا النوع من الاندماج[1].

الاندماج العدائي : و عبارة عن اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف ، فيقوم البنك الدامج بعرض شراء أسهم مساهمي البنك المندمج و بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق ، و ذلك يمثل حافزا لمساهمي البنك المندمج لقبول العرض . و هذا ما يأخذ مفهوم الاستحواذ لأن إدارة البنك المستهدف ترفض هذا العرض ، فيقوم البنك الدامج بالاستحواذ على البنك المندمج مباشرة عن طريق شراء أسهمه من السوق المالية و الدمج العدائي لا إرادي بطبيعته يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك[2].

الاندماج الإجباري: يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك ، و يتم اللجوء إليه بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما و الجهاز المصرفي خصوصا . و هو يستعمل كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس، والاندماج المصرفي الإجباري يكون مقابل قانون

(1) طارق عبد العال حماد ، اندماج و خوصصة البنوك، مرجع سابق، ص: 9 .

(2) رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة.الجزائر، السنة الجامعية 2004/ 2005، ص:70.

يشجع البنوك على الاندماج مثل الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بقروض مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج[1].

ج- الاندماج المصرفي بمعايير أخرى

1- **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك أخر تدريجيا ، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك المراد ابتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع أخر وهكذا الى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك، ويتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

2- **الاندماج بالحيازة ونقل الملكية:** ويتم ذلك من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدراجه وهذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي في ظل ظروف معينة.

3- **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل: العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان المصرفي وتوريق الديون والمشتقات المصرفية.

4- **الاندماج بالضم:** ويقوم على قيام مجلس إدارة موحد معا للبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد اسم كلا البنكين معا[2].

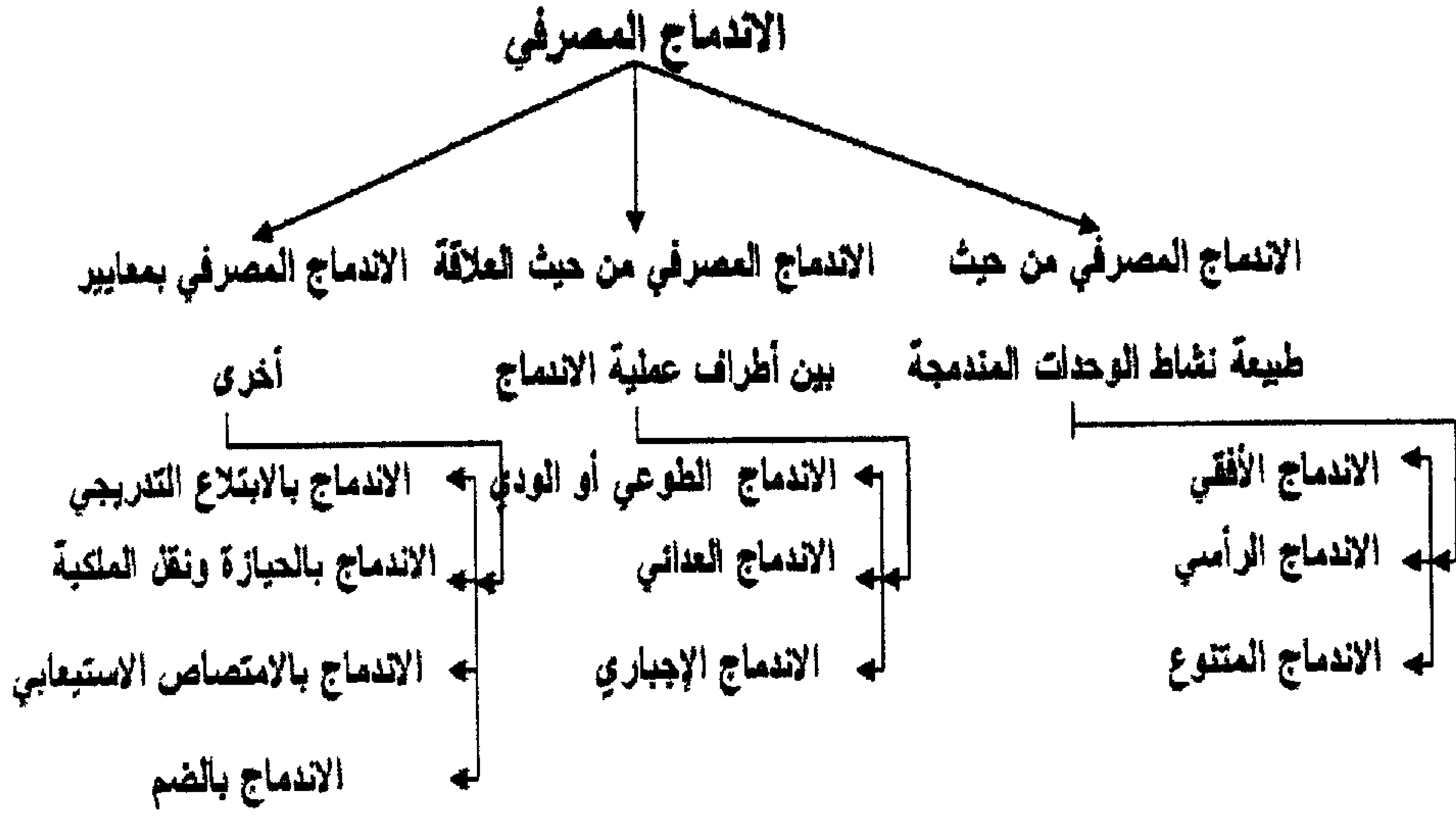
ومنه يمكن تلخيص أنواع الاندماج المصرفي في المخطط التالي:

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 164.

(2) محمود احمد التوني، مرجع سابق، ص ص: 77- 78.

الشكل رقم (10): مخطط توضيحي لأنواع الاندماج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

5ـ شروط وضوابط الاندماج المصرفي:

أ - **شروط الاندماج:** هناك جملة من الشروط يجب توفرها حتى تحقق عملية الاندماج المصرفي الأهداف المرجوة منها أهمها:

❖ توفر الرغبة الحقيقية والنية الصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج.

❖ توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

❖ أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة.

❖ إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

❖ أن يكون هناك تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد الجيد وتهيئة البيئة الخارجية للترحيب به ينم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

ب- **ضوابط الاندماج المصرفي:** إن شروط الاندماج المذكورة أعلاه بحاجة إلى دراسة عميقة ومتأنية وضوابط لازمة لإنجاح عملية الاندماج المصرفي لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج يجب مراعاتها ومن أهم هذه الضوابط نذكر ما يلي:

- ❖ توفر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية الاندماج من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج، كحجم الودائع والقروض والاستثمارات والديون والمخصصات المعدومة و الاحتياطات غير الموزعة والعمليات خارج الميزانية والمركز المالي وكل المعلومات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة خبرتها وكفاءتها ومهارتها والهيكل التنظيمي والوظيفي لكل المؤسسات المعنية بعملية الاندماج.
- ❖ ضرورة توفر مجموعة من العوامل والحوافز المشجعة كالإعفاءات الضريبية.
- ❖ دراسة التجارب السابقة لمعرفة الدروس المستفادة و إمكانية تطبيقها.
- ❖ تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة لعملية الاندماج والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها.
- ❖ أن تتم عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج وعلاج كل المشاكل المتعلقة بالعمالة الزائدة واختلال السيولة النقدي قبل الشروع في عمليات الاندماج[1].

6- **تجارب الاندماج المصرفي** : تعد عمليات الاندماج المصرفي لدى الدول المتقدمة وسيلة طبيعية لاختراق الأسواق الجديدة ، وزيادة حصتها بالسوق ، و الملاحظ أن نماذج الاندماج في الدول المتقدمة كثيرة و

(1) رايس مبروك، مرجع سابق، ص: 72-73.

متنوعة بين أحجام البنوك الكبيرة و الصغيرة حيث شهدت الساحة المصرفية حركات اندماج منذ مطلع التسعينات ففي سنة1993 أستحوذ "Nation Bank" على شركة "CRT" (شركة رائدة في المشتقات المالية) كما حدث اندماج أكبر بنكين " نزافلرزنيك " مع " سيتي كورب بنك " و تم الاندماج تحت اسم " سيتي جورب " أين حقق أرباحا إضافية[1]

وازدادت وتيرة الاندماجات أكثر مثل :

ايطاليا : اندماج البنك التجاري الإيطالي Gredito Italino مع بنك الادخار الإيطالي Unicredito في أفريل من سنة 1998 ،

ألمانيا : إندماج" دوستيشة" بنك و "د رسدنريتك "

سويسرا : تم إندماج بين أكبر بنوك " بونيو بنك" "سويزرلاند" "سويس نيك كوربورش".

فرنسا : تملك بنك الائتمان الزراعي crédit agricole ثاني أكبر البنوك الفرنسية لبنك أندو سويز indo suez الذي كان بنكا استثماريا.

هولندا : اندماج بنكي أي بي أن ABN وأمرو AMRO ليصبح بنكا واحدا له دور مشهود في الأسواق العالمية. كما استحوذت مجموعة " ING" الهولندية التي تعمل في المجال المصرفي و التأمين على البنك "Allegeineine Deutche" في مارس سنة 1998.

أما الو م أ : اندماج سيتي بنك (City Bank) مع شركة ترافلز (Travelers) للتأمين التي سبق لها امتلاك بنك الاستثمار والخدمات

---

(1) بوزعرور عمار، درواسي مسعود، مرجع سابق، ص: 142.

المالية المعروف: (Salmon Smith-Barney)، مما ترتب عليه تكوين شركة سيتي غروب (City Group)

أما في الدول العربية نسجل عمليات الإندماج المصرفي في حدود 0،5 % عالميا في السعودية بين "البنك السعودي المتحد "، "البنك السعودي الأمريكي"، "البنك السعودي العالمي "عام 1997 و دمج "بنك الاعتماد و التجارة" مع" بنوك التنمية الوطنية "في مصر عام 2002.

ولعلى أهم الاندماجات العربية هي:

الجدول رقم (04): أهم عمليات الدمج بين المصارف العربية في الفترة 1999- 2002

قبل الدمج					بعد الدمج			
اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات	تاريخ الدمج	اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات
بنك الخليج الدولي البنك السعودي العالمي	17 -	731 377	209.10 948.4	افريل 1999	بنك الخليج الدولي	8	138.1	679.15
البنك السعودي الأمريكي البنك السعودي المتحد	6 11	302.1 847	327.13 294.7	يوليو 1999	البنك السعودي الأمريكي	2	202.2	548.20
بنك فيصل الإسلامي الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	69 -	135	092.1	يونيو 2000	بنك البحرين التجاري	53	256	316.1
الشركة الكويتيةللبنك بنك التنمية للاقتصاد التونسي البنك القومي للتنمية السياحية	66 - -	142	931.1	سبتمبر 2000	الشركة التونسية للبنك	50	274	619.2
بنك مسقط بنك عمان البنك الصناعي	65 57 -	144 189	942.1 335.1	2000 2001	بنك مسقط	52	252	477.3 810.3

المصدر: حسان لخضر، حبر التنمية◆ الدمج المصرفي ◆، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 15[1].

(1) حسان لخضر، حبر التنمية* الدمج المصرفي *، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 15.

المطلب الثاني: تحرير الخدمات المصرفية

أولا- مفهوم التحرير المصرفي:

يعرف التحرر المصرفي على أنه مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وهذا التعريف للتحرر المصرفي بالمعنى الواسع أو الشامل، أما بالمعنى الضيق فهو مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي[1].

كما يعرف أيضا على أنه القدرة على تخطي الحدود كمنتج نهائي – خدمة – أو كعناصر منفردة ضمن سلسلة إنتاج تلك الخدمة من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها، و إذا كان المنتج هو الخدمة المالية والمصرفية فان الاتجار بها يقصد به قدرة الخدمة تلك على تخطي الحدود من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها (العميل)[2].

وفي هذا السياق يجدر بنا إن نشير إلى إن هناك فرق بين تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع حتى لا يقع خلط بينهما، حيث لا تمثل الحدود مشكلة لتجارة الخدمات في اغلب الأحيان (التعريفات الجمركية مثلا)، بل المنظومة القانونية لكل دولة (القوانين واللوائح والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة) هي التي تشكل عائقا عليها، ولهذا سعت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلى إزالة هذه العوائق والقيود وتخفيضها، و أتاحت للحكومات فرصة لتحقيق التزام مشترك لرفع القيود بشكل مضطرد وتدريجي يعطي فرصا أفضل

---

(1) سعيد النجار، السياسات المالية واسواق المال، صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994، ص 13 .

(2) سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية العمال الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 234.

لتجارة يكون من شانها تحقيق الفائدة لكل المنتجين والمستهلكين للخدمات المالية من خلال التوصل إلى أفضل أسواق الخدمات الأجنبية ومورديها ، وعليه فانه يمكننا القول بان سياسة تحرير الخدمات المصرفية تقوم على الثقة الكاملة في الأسواق من خلال تحريرها من كافة القيود لاسيما تحرير معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها ، بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار والقضاء على كافة الصعوبات التي تعرقل أو تقف عائقا أمام عمل الأسواق[1].

ثانيا- مبادئ وإجراءات التحرير المصرفي :

1. **مبادئ التحرير المصرفي :** تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين :

تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية ، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري ، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

2. **إجراءات التحرير المصرفي :** تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة ، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي ، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية ، أو لدعم عملية التنظيم

(1) مبروك رايس، مرجع سابق، ص ص: 95- 96.

الـواعي والهيكـل التنظيمـي ، علـى العمـوم يمكـن تلخـيص هـذه الإجراءات في النقاط التالية :

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه ؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين
- إطلاق الرسوم والعمولات
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

ثالثا- أهداف التحرير المصرفي:

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار .
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار .
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة .
- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة[1].

رابعا- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الخدمات:

تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية الخدمات في الآتي:

- قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
- الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية.

---

(1) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، الجزائر، ص: 477.

❖ خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

❖ الضمانات والالتزامات.

❖ الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال والشيكات – الكمبيالات – شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.

❖ المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.

❖ سمسرة العملات.

❖ إدارة محفظة الأوراق المالية.

❖ الاحتفاظ بالأوراق المالية(1).

❖ خدمات الائتمان.

خامسا- شروط نجاح ومزايا التحرر المصرفي:

1- شروط نجاح التحرر المصرفي: هناك أربع شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة وهي:

❖ توافر الاستقرار الاقتصادي العام.

❖ توافر المعلومات والتناسق بينها.

❖ إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرر المصرفي.

---

(1) عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، المعهد العالي لدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، طبعة تمهيدية، بدون ذكر سنة النشر، ص: 13.

❖ الإشراف الحذر على الأسواق المالية.

2ـ مزايا التحرير المصرفي: تؤدي إجراءات تحرير إلى:

- تحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص.
- الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الى الخارج.
- الانفتاح المالي يمكن الدول من الوصول الى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات على تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي[1].
- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها. (من جانب الموارد، تنمية الادخار، الاستثمار).
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن وجلبهم لتقديم أحسن الخدمات المصرفية.
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض.

سادسا- جولات المفاوضات المتعلقة بتحرير الخدمات المصرفية:

❖ **المرحلة الأولى:** استمرت هذه الجولة 15شهرا وقد شهدت هذه المفاوضات اعتراضات أمريكية حول سيرها بدعوى أن بعض الالتزامات التي قدمتها بعض الدول غير كافية لتحقيق انفتاح حقيقي الأسواق وهو ما أدى إلى تأخير تاريخ إعلان نتائج المفاوضات شهر لتتم في 30جويلية 1996.

---

(1) عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص: 166.

◆ المرحلة الثانية: كانت الاتفاقية السابقة في 95 اتفاقية مؤقتة وصلت إلى نهايتها في نوفمبر 1997، وقد سمح لبعض الدول بتجديد سحب التزاماتها في الخدمات المالية وقد قامت بعض الدول بوضع استثناءات الدولة الأولى بالرعاية إلا إنه وفي نهاية الجولة فقد قامت الولايا ت المتحدة الأمريكية، الهند، تايلاند، بسحب استثناءاتها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مقابل الالتزام بمبدأ التبادلية.

المطلب الثالث: قضايا أخرى

أولا- معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال:

في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرض على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد و المعايير لمواجهة المخاطر التي تعترض نشاط البنوك ،و كان أهم ما سجل في هذا السياق هو تشكيل لجنة بازل المصرفية كآلية لمواجهة التحديات أمام البنوك .

1ـ **التعريف بلجنة بازل المصرفية:** هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة group of ten و ذلك عام 1988 تحت إشراف بتك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا.

وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية وتشكلت من ممثلين عن مجموعة العشر وهي : بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية .

2ـ **أهدافها:** وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

- إلغاء المنافسة الغير عادلة بين البنوك في الأسواق الدولية .

- تشخيص المخاطر المصرفية التي تهدد نشاط البنوك خصوصا العناصر خارج الميزانية[1].

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولة منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والتي تنشئ من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي[2].

جاءت لجنة بازل المصرفية كأساس لتدعيم ملاءة رأس مال البنوك وقواعد الحذر و الالتزام بالشفافية للدلالة على متانة مركزها المالي مما يزيد من ثقة المتعاملين فيها ، "و أقرت اللجنة في هذا الصدد أن تلتزم البنوك بان تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى".

3ـ اتفاقية بازل1 لكفاية رأس المال:

3- 1 الجوانب الأساسية لاتفاقية "بازل 1": حددت اتفاقية بازل كفاية رأس المال ب 8% كحد أدنى بطريقة ترجيحية على حسب درجة خطورة الأصول

---

(1) سليمان ناصر، **النظام الجزائري و اتفاقيات بازل** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات – مرجع سابق ،ص 288..

(2) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك– سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص: 126.

مع نهاية عام 1992، وتقوم هذه الاتفاقية على خمس جوانب أساسية تتمثل في[1]:

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بتوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية.

المجموعة الأولى: يطلق عليها دول أل oced، إذ ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم يمكن أن تحدد الالتزامات لحكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها.

إذا زادت الإيداعات لديها عن سنة فان وزن المخاطر وفقا لما سيرد ذكره يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، ودول هذه المجموعة هي الدول التي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهذه الدول هي:

بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الو م أ، أيسلندا، ايرلندا، اسبانيا، استراليا، البرتغال، اليونان، الدانمرك، فنلندا، النمسا، النرويج، نيوزيلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية.

المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى[2].

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 83.

(2) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 129.

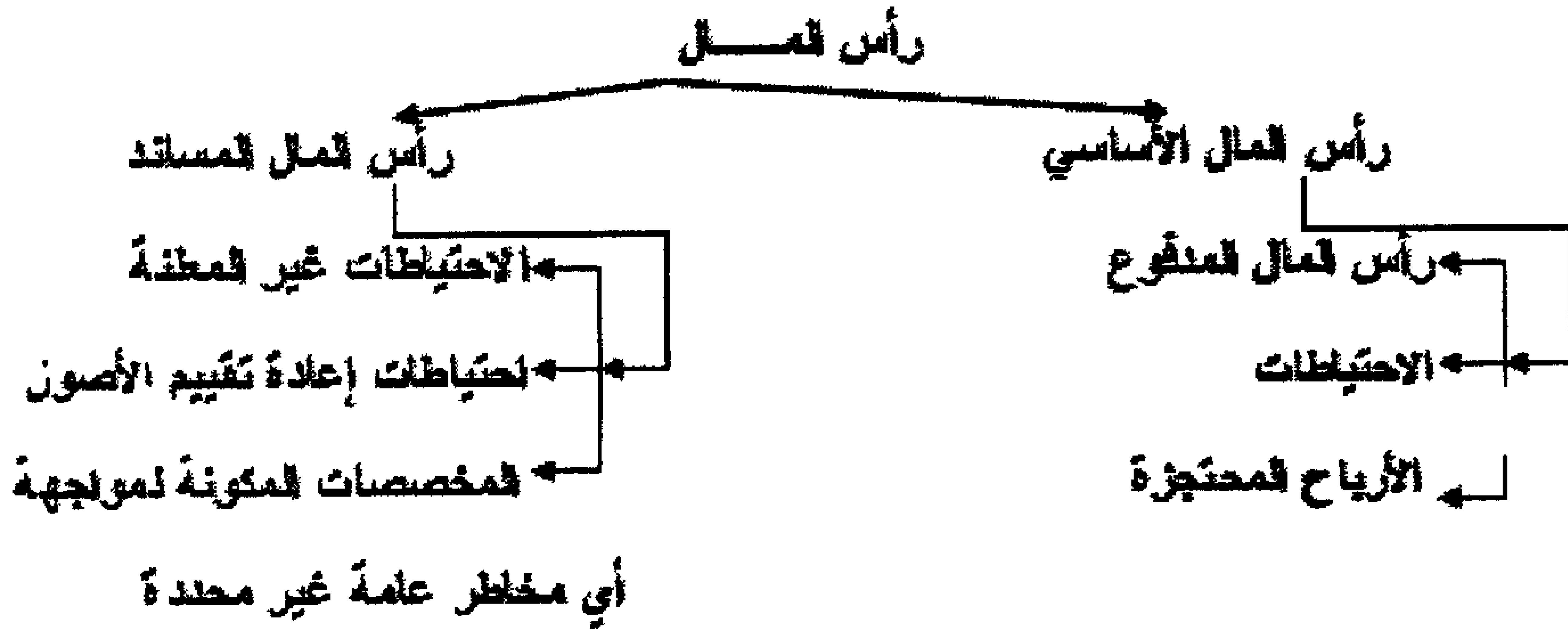
وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول

وضع مكونات كفاية رأس المال المصري[1].

3- 3 تقسيم رأس المال حسب اتفاقية بازل:

يمكن تلخيص تقسيمات كفاية رأس المال في المخطط التالي:

شكل رقم (11): مخطط توضيحي لتقسيمات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل



المصدر: من اعداد الطالب بالرجوع إلى طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك: ص ص: 130- 131.

3- 4 نموذج كفاية رأس المال لبازل1:

نموذج تحديد الحد الادني لرأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان.

(1) رقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر 2008/2007. ص 114

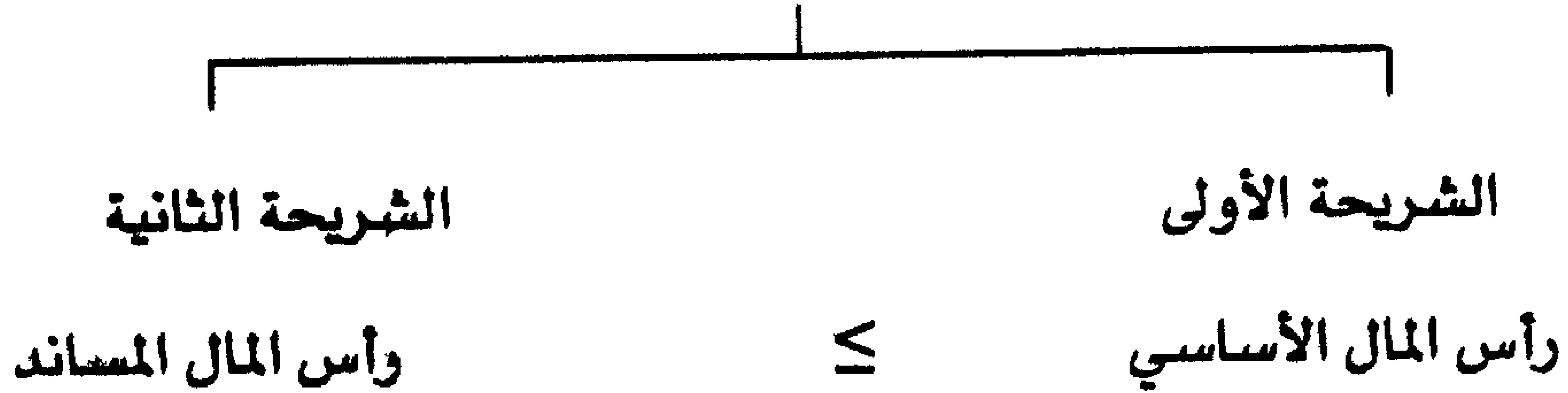
1- شكل النموذج:

إجمالي رأس المال

%8 ≤ ــــــــــــــــــــــــ

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

2- إجمالي رأس المال عبارة عن (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية)



المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص: 171.

4. اتفاقية بازل الجديدة اتفاقية بازل2

4- 1 الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2

اهتمت لجنة بازل في يونيو من عام 2004 بنشر معايير التقارب الدولية بين قياسات رأس المال "إطار عام معدل" والمعروفة ببازل[1] 2.

تعد بازل 2 تطوير نوعي و كمي ذلك أنها تناولت ثلاث عناصر هامة[2]: "كفاية رأس المال، الإشراف المصرفي و رقابة السوق " نوضح جوانب الاتفاقية كمايلي :

---

(1) محمد محمود يوسف، اعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 93.

(2) أحلام بوعبدلي ، عبد الرزاق خليل ،دور الرقابة الداخلية في دعم استقرار النظام المصرفي الجزائري مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،7/8/ ديسمبر 2004، ص 135.

- **متطلبات رأس المال الدنيا :** أبقت الاتفاقية على نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال مع إضافة مختلف المخاطر بما فيها مخاطر السوق .
- **متابعة كفاية رأس المال من قبل السلطات الإشرافية :** يمكن بموجب اتفاقية بازل 2 للهيئات المختصة بالإشراف والرقابة على أنظمة إدارة المخاطر في البنوك .
- **الانضباطية السوقية :** تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل سليم وامن من خلال إقامة قاعدة رأسمالية متينة لمواجهة المخاطر السوقية .

وبالتالي اتفاقية بازل 2 سمحت للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية.

4- 1 نماذج كفاية رأس المال لبازل2 :

نموذج تحديد الحد الادني لرأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية.

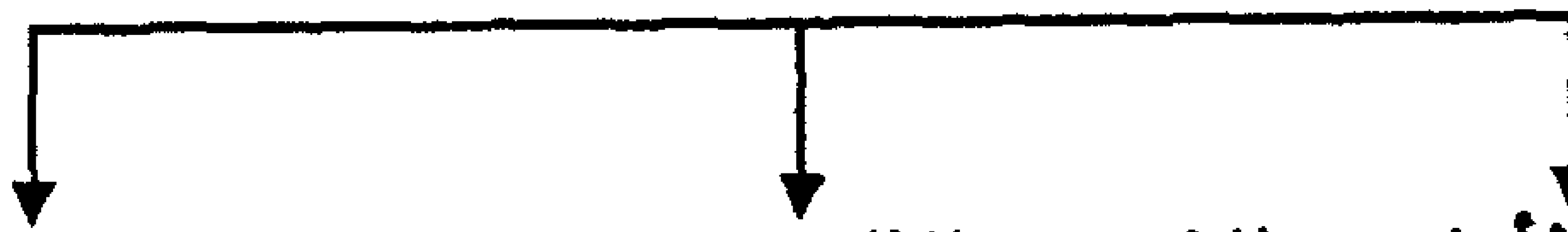
1- شكل النموذج:

إجمالي رأس المال

≥ 8%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية ◆ 12.5

2- اجمالي رأس المال: عبارة عن الشريحة الأولى+ الثانية + الثالثة



الشريحة الأولى + الشريحة الثاني + الشريحة الثالثة

راس المال الأساسي ≤ (رأس المال المساند + دين متآحر الرتبة قصير الأجل)

ويشترط ان تكون الشريحة الأولى ≤ (الشريحة الثانية + الثالثة)

حيث تمثل الشريحة 3 : دين متآحر الرتبة قصير الأجل .

3- مقياس المخاطرة السوقية:

يسمح للبنوك ان تختار بين

منهج موحد صادر عن لجنة بازل | منهج داخلي أي يضعه كل بنك لنفسه

وعليه فإن قواعد الحذر الجديدة التي تضمنها إتفاق بازل2 يسند مهمة تقدير المخاطر قواعد الحذر للبنوك الأولية بدلا من دور البنوك المركزية كما هو الحال بالنسبة لإتفاق بازل1.

للإشارة فإنَّ اللجنة ترى أنه يتعيَّن على البنوك المستخدمة لنماذج داخليَّة أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبِّر عن كلِّ مخاطرها السوقيَّة، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي: باستخدام النماذج الداخليَّة، أو باستخدام النموذج الموحَّد الصادر عن اللجنة[1].

إذا فإن المعايير التي وضعتها اللجنة التي سميت بمعايير بازل تضمنت 25 معياراً تركز على ثلاث دعائم أساسية: أولها كفاية رأس المال ومدى قدرته على تحمل الخسائر والتي يتعرض لها المصرف وثانيها تكوين جاهزة رقابة وتدقيق داخلي كفء تتناسب مع حجم الأعمال المصرفية تكون وظيفتها مراقبة تنفيذ التعليمات والسياسات والقوانين المفروضة على المصارف بما يجعل المصارف بعيدة عن الإخفاقات والشبهات في إعمالها وسمعتها وأخيرا فرضت هذه المعايير على المصارف وضع السياسات التي تراقب وتحدد مخاطر السوق وتكوين المخصص لها كونه هو البيئة التي

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديّات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2001، ص: 301.

تعمل بها المصارف وغالباً ما تتعرض إلى مخاطر تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها ، علماً أن هناك مخاطر أخرى لم تتطرق إليها لجنة بازل وهي المخاطر الإدارية المتمثلة بالفساد الإداري وكذلك المخاطر السياسية المتمثلة بالتجميد والمصادرة للأرصدة وكذلك العقوبات الاقتصادية من الهيئات الدولية وهناك مخاطر اقتصادية لم تتطرق إليها لجنة بازل مثل التضخم والكساد وغيرها[1].

5ـ **تأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري** : في الجزائر حدّدت التعليمة رقم 47- 49 الصادرة في 92 نوفمبر 1994م معظم المعدّلات المتعلّقة بالقواعد الحذرة Les régles prudentielles وأهمّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية:

- 4 % مع نهاية شهر جوان 1995. - 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997.- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

---

(1) معايير بازل للرقابة المصرفية، جريدة الصباح، الموقع الالكتروني:
http:// www.alsabaah.com/paper.php ?Source,....., 24/03/2010, 23:21.

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة رقم 74 – 94 كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها حسب ما يكافئها من قروض، وذلك في ملحق خاصٍّ ينشره ويوزِّعه بنك الجزائر، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل I[1].

6. إيجابيات معيار رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل المصرفية:

- دعم الاستقرار للنظام العالمي ودعم القرارات التنافسية للبنوك على حد سواء.
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك.
- أصبح من السهل على المتعاملين والمساهمين وأي كان تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، اذ قامت البنوك بالإعلان عن التزاماتها بمعيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل. ارتفاع في درجة الأمان لدى البنوك وذلك لاتجاهها نحو حيازة الأصول ذات معامل أقل درجة مخاطرة[2].

---

(1) سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص: 294.

(2) زقرير عادل، مرجع سابق، ص: 19.

6- أوجه الاختلاف بين بازل1 وبازل2:

6- 1 أوجه الشبه:

- إن نسبة كفاية رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير، حيث الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بقي 8%.
- لم تتغير مكونات رأس المال القانوني أو الرقابي الصالح للاستخدام، كما نص عليه اتفاق بازل1 بشأن الأدوات الصالحة للدخول في الشريحة الأولى والثانية لرأس المال.

6- 2 أوجه الاختلاف:

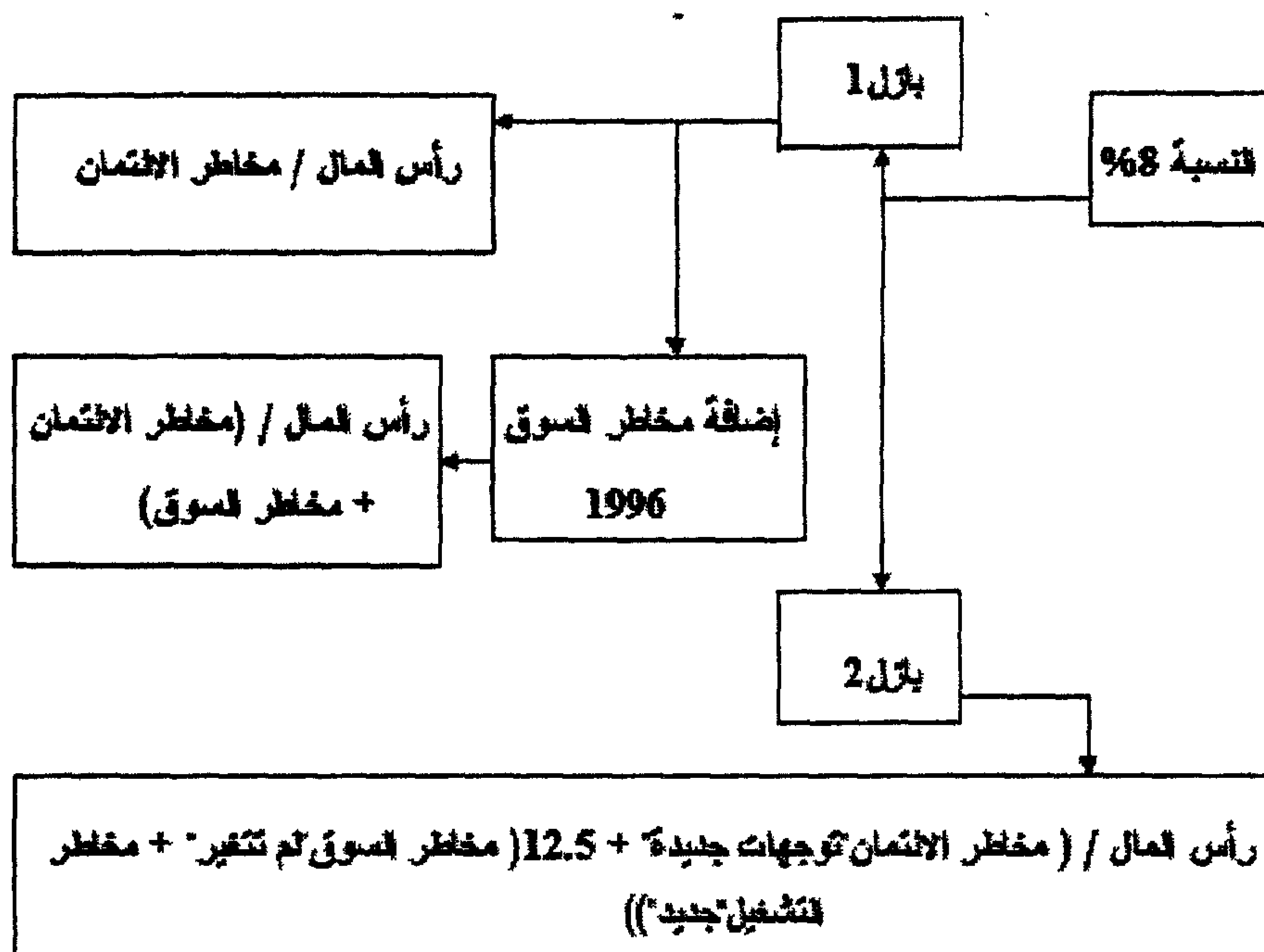
- ادراج مخاطر التشغيل في اتفاق بازل2، حيث لم يتضمن اتفاق بازل1 هذا النوع من المخاطر.
- استحداث طرق جديدة تضمنها اتفاق بازل2، لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي سيكون معدل كفاية رأس المال أكثر واقعية مع حجم المخاطر.
- لم يعد رأس المال الرقابي هو المستهدف بل تغير المفهوم إلى تحقيق رأس المال الاقتصادي الذي يضمن للبنك المزيد من الأمان[1].

ومما سبق يمكن لنا توضيح أهم الاختلافات بين بالزل1 وبازل2.

---

(1) تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل- دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص:93..

الشكل رقم (12): مخطط توضيحي لأهم الاختلافات بين بازل1 وبازل2



المصدر: تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل- دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص:93.

ثانيا: التركز المصرفي

من القضايا الأخرى التي تواجه البنوك التركز والتمركز والتي هي الأخرى من مظاهر العولمة ونعني بها تركيز النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي في عدد قليل من الدول والشركات[1].

---

(1) عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر-دراسة تحليلية-**، فلمنج للطباعة، المبرة، مصر، 2002، ص: 80.

1ـ **مفهوم التركـز المصـرفي:** يعد التركـز في أسـواق العمـل المصـرفي مـن أهـم الملامـح للتغيرات الإسـتراتيجية في أعمـال البنـوك، و تجـد هـذه الظـاهرة تعريفهـا في " سـيطرة عـدد قليـل مـن البنـوك علـى أغلبيـة أصـول النظام المصرفي للدولة المعنية " .

2ـ **آثار التركز على النشاط المصـرفي:** إن للتركـز المصـرفي في النشـاط المصرفي آثار و انعكاسات إيجابية و أحرى سلبية نوضحها كمايلي :

أ – الآثار الإيجابية : يسعى البنك الكبير من عمليات التركز إلى تحقيق:

- إمكانية تجميع أكبر قدر من الأموال.
- التكفل بالمشاريع الكبيرة و العملاقة بتبعيتها إلى مصرف واحد .
- توزيع المخاطر من جراء تنويع الأصول ، و التنويع الجغرافي .
- ارتفاع نسبة الخدمات المقدمة و إنحفاض مخاطر التعرض للإفلاس أثناء الأزمات .

ب - الآثـار السلبية :

- خلـق الاحتكـارات بتركـز معظـم المـوارد في يـد مجموعـة قليلـة مـن المصارف وهوما يترك أثر سلبى على المنافسة .
- في حالة انهيار أحد المصارف ينعكس الخطر على الاقتصاد الوطني .
- صعوبة قياس التركـز المصـرفي بالقياسـات المعاصـرة بسـبب عـدم وضـوح الخطوط الفاصلة بين أسواق العمل المصرفي و الأسواق المالية الأحرى[1].

(1) عبد المنعم راضي، عزت فرج، **إقتصاديات النقـود والبنـوك**، البيـان للطباعـة والنشـر، الإسكندرية، مصر ، 2001 ، ص291.

الخلاصة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى نظرة عامة حول البنوك حيث قمنا من خلاله بدراسة أهم التطورات التي عرفها العمل المصرفي والمالي عبر عدة مراحل منذ اكتشافه إلى يومنا هذا. وكذا دراسة المخاطر والضمانات التي تتحملها البنوك في ظل القضايا الجديدة التي تشهدها.

ونتيجة لكبر حجم التعاملات البنكية وزيادة العوائد المترتبة عنها على المستويات المحلية والإقليمية، أصبح البنك عرضة لجملة من المخاطر نشئت كنتيجة لهذه النشاطات فأصبح لزاما على البنك طلب ضمانات من طرف طالبي الائتمان بغية الحد من المخاطر والتقليل منها وتجنب حالات عدم التسديد التي تضع البنك في حالة اللاتوازن.

بالإضافة إلى المخاطر التي أصبحت تهدد النشاط البنكي والمالي بصفة عامة ونتيجة للانفتاح الدولي وظهور ما يسمى بالعولمة، أصبحت البنوك تواجه قضايا استراتيجة حديثة مثل الاندماج والخوصصة وتحرير الخدمات المصرفية..الخ، تعود بالسلب على بعض البنوك والإيجاب على البعض الأخر.

كما تطرقنا الى تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى وقتنا الحالي وهذا عبر عدة مراحل حيث كان لبعضها دورا هاما في تغير وتيرة الاقتصاد الجزائري خاصة بعد قانون النقد والقرض 10/90، الذي فتح المجال أمام انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاستثمارات الأجنبية بما فيها دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للسوق النقدية الوطنية.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري والبنوك الأجنبية



تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد عقب الاستقلال وما شهدته من أزمات، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تقوم بعدة اصلاحات بغية الوصول إلى درجة معتبرة من الازدهار للبلاد ونسيان الحقبة الاستعمارية.

ولقد مر النهج الاصلاحي للاقتصاد الجزائري بعدة مراحل ميزت كل مرحلة مجموعة من الاصلاحات، وكانت كل هذه الاصلاحات هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء الهياكل القاعدية للدولة التي كانت شبه معدومة عقب الاستقلال.

وفي نهاية الثمانينات وبعد الأزمة التي شهدتها الجزائر سنة 1986، وتحديدا في سنة 1990، جاء قانون النقد والقرض الذي ساهم كثيرا في إرساء قواعد النظام الجزائري وسمح بالانفتاح الدولي، الأمر الذي شجع الاستثمار في الجزائر للبنوك الأجنبية ، هذه الأخيرة التي سيتم دراسة أهميتها في الاقتصاد الوطني.

وقد قسم الفصل الثاني من المذكرة إلى مبحثين:

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

بعد الاستقلال كان أهم شيء هو مواصلة النشاط في ظروف لا توجد فيها ضمانات عادية لتحقيق عمليات القرض والبنك وهي الظروف التي ورثتها البلاد بعد سبع سنوات ونصف من الحرب والتدمير، وهكذا رفضت البنوك تمويل الأنشطة الزراعية بعد الاستقلال بسبب هجرة وفرار الملاكين الأوروبيين، وعدم وجود ضمانات لهم، أما السبب الحقيقي فهو رفض البنوك الرأسمالية تمويل لجان العمال التي أخذت على عاتقها تسير المزارع مكان ملاكيها الأوروبيين وزيادة على ذلك كانت البنوك تسهل وتساعد المعمرين في تهريب أموالهم إلى فرنسا، ونتيجة لكل هذا شهدت الجزائر أزمة مالية ومصرفية غداة الاستقلال[1].

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1967)

يطلق على هذه المرحلة "مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق"، وتميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ووقائع سوف نتطرق لها كل على حدا.

أولا: مميزات مرحلة 1962- 1966:

تميزت بداية هذه الفترة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

---

(1) أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص: 66-67.

- غياب شبة تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية، ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80 بالمئة من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون، ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- الهياكل القاعدية، وهي أحد العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حواي 10000 كلم، و4300 كلم من السكك الحديدية، و 20 مطارا وشبكة الكهرباء و 600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشات أخرى، كميناء الجزائر والتي تتركز كلها في الشمال أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.

- مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا البلاد قبيل إعلان الاستقلال، ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي، و35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا ومستخدما، وهو مت عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

- عند مغادرة المعمرين الفرنسيين، حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962، تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك فرنسي، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض، وبالتالي قلة الاستثمارات[1].

ثانيا: واقع النظام المصرفي الجزائري مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري (62- 66):

يتكون الجهاز المصرفي والمالي عموما من وزارة المالية أو الخزانة، البنك المركزي، المصارف التجارية، مؤسسات الإقراض المتخصصة والمؤسسات المالية غير المصرفية.

والجهاز المصرفي بالمعنى الضيق يحتوي على البنك المركزي والمصارف التجارية، أما بالمعنى الواسع فان الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة.

كما يمكن أن يضاف إلى ذلك بقية المؤسسات المالية الأخرى[2].

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذا التاريخ، ويمكن أن نميز من ناحية تأسيس وتكوين

---

(1) مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني ببشار 2004، حول: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 2.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص:55.

النظام المصرفي والمالي خلال هذه الفترة مرحلتين هامتين هما مرحلة إضفاء السيادة (62- 63) ومرحلة التأميم (66- 67).

أ- مرحلة إضفاء السيادة (62-65): عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وتم إنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية : الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

1 – **الخزينة:** نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة البنوك، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من المؤسسات المصرفية المتواجدة ،وقامت الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966- 1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة1971. كل هذا جعل من الخزينة العمومية الجزائرية الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة مابين 1963-1967 . والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي . الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي و كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية[1].

(1) أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 139.

2 - **البنك المركزي الجزائري**[1]: إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62- 144 بتاريخ 1962/12/13[2]، حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، ونجده بهذا قد ورث وظائف بنك الجزائر، المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم[3].

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 1964/04/10 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك إلاّ أنه بالنظر إلى الخزينة، فإن البنك المركزي قد كلف بشكل استثنائي ومرحلي (63- 64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.

3- **الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)**[4]: أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963، وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلاّ قليلا

---

(1) Journal Officiel de la République Algérienne, 28 dec. 1962.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 ديسمبر 1962.

(3) شاكر القز ويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، مرجع سابق، ص: 49.

(4) Ammour Benhalima, **Le système bancaire Algérien, texte et réalité**, ed. Dahleb 97 P 56

وخاصة بصفته بنك أعمال، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

ويتلخص دور هذا الصندوق في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية، وتلك ذات المصادر الخارجية هذا من جهة، وتوجيه تلك الموارد إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بشكل خاص.

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراء هام، ألا وهو حصر عملية الاستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي، وكل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة والعمل على تعبئة الموارد بشكل رشيد[1].

4- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)**: أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227- 64 في أوت 1964 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

5- **إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة**: أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

---

(1) منتدى مجالسنا الموقع الالكتروني:
Http:// www.majalisna.com, 22/02/2009, 10 :30.

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، واستعادت الدولة لـ 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) بالجزائر العاصمة و 20 بالمئة من حصص شركة الغاز (CANEL)، و40 بالمئة في رونو، و 30 بالمئة في (S.A.B.A.B)، و 25 بالمئة في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (LA FONDERIE)، الأكثر أهمية في الجزائر والتي أقيمت في عنابة.

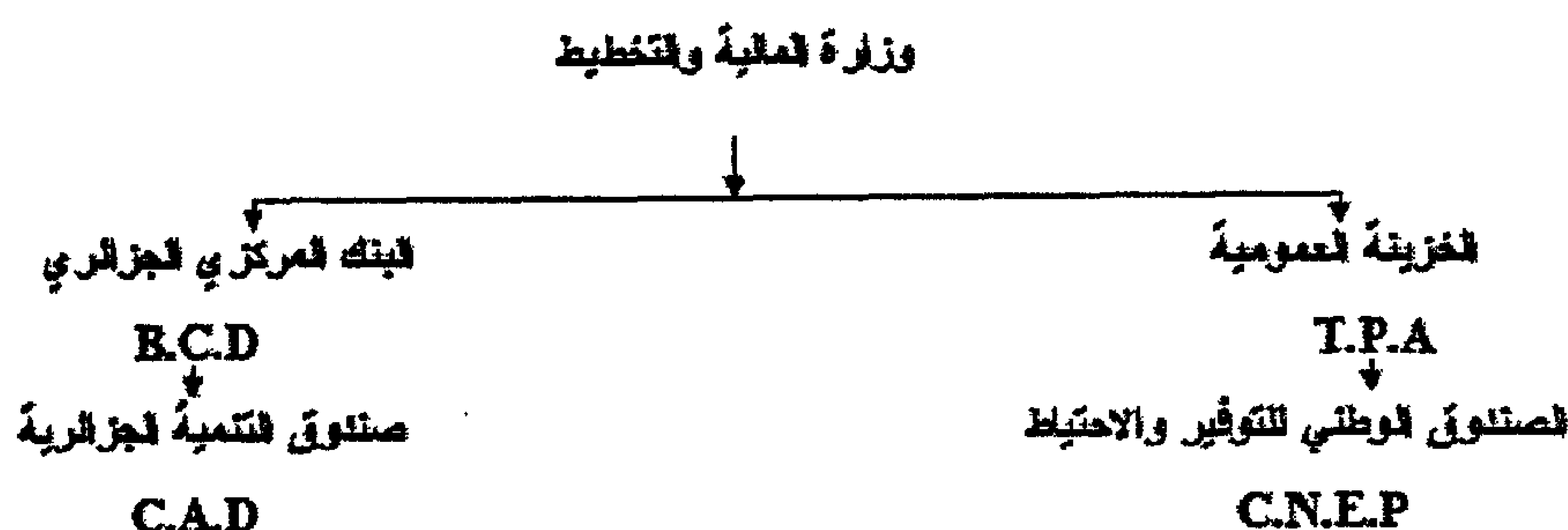
- إنشاء دواوين وشركات وطنية، وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (SONATRACH)، في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة « SNS »، في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد وشركة(S.O.M.G.A)، في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وكذا إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو: البنك الوطني الجزائري(B.N.A) ، في 1966/08/13، وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب الميثاق الوطني لـ 1976، هو استكمال الاستقلال الوطني وبناء مجتمع متحرر من

استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية، وكانت الاستثمارات في الفترة (62- 67) ضعيفة[1]

ويمكن تلخيص الهيكل المالي الجزائري خلال الفترة 1963-1964 في المخطط التالي:

الشكل رقم (13): الهيكل المالي الجزائري خلال الفترة 1963- 1964



المصدر: دوفي قرمية، أثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 114.

ب- مرحلة التأميمات (1966- 1967): بدأت هذه المرحلة سنة 1966، إذ تم تأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم، فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك الأولية (Banque Primaire) لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية[2].

---

(1) مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص: 4.

(2) بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص: 490.

1 - **البنك الوطني الجزائري (BNA)**: أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي(CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC)، وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، وهذا ما عبر عنه عبد الحميد طمار بالمصطلح الاقتصادي " ضرورة التحكم في المستقبل " وبالمصطلح السياسي ب" ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب[1].

إن البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يعمل على دعم التمويل الاشتراكي الفلاحي وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يتكفل هذا البنك لوحده بالميدان الفلاحي حيث تمثلت وظائفه في ما يلي[2]:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- إقراض المنشآت الصناعية العامة.
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

(1) لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 15.

(2) مليكة زغيب و حياة نجار، **النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية: تطور وتحديات**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام 05و06 نوفمبر 2001 ص 44.

- حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي[1].

2 - **القرض الشعبي الجزائري (CPA)**: تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي، وإعادة الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية(B.R.C.P, B.P.C.I.O , M.P.C.IC, B.P.C.H) وهي الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط، ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

3 - **البنك الخارجي الجزائري: (B.E.A)**: تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67- 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية مثل: الشركة العامة (SG) والقرض الليوني (C.L) ومؤسسات أخرى، وقد كان هدفه الأساسي هو تسهيل وتطوير الروابط البنكية والمالية التي تربط الجزائر مع العالم

---

(1) شاكر القز ويني، مرجع سابق، ص:59.

الخارجي، وهو أيضا شأنه شأن البنوك الرئيسية الأخرى، حيث يستطيع ممارسة الأعمال المصرفية والتمويل الداخلي[1] ويقوم بالمهام التالية:

- لقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية[2].
- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب ، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية.
- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص.
- يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل.
- إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وأما التخصص الأصلي للبنك الخارجي فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية ويمثل الدولة على المستوى الدولي. ويضمن تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيكه وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

لقد ظهرت عدة نقائص على عمل هذا الجهاز المصرفي من بينها غياب قانون مصرفي موحد ينضم عمل وعلاقات الخزينة العمومية، البنك المركزي و البنوك التجارية، كما لوحظ وجود تداخل ونزاعات بين

---

(1) Ahmed henni, monnaie, **crédit et financement en Algérie (1962-1987)**, centre de recherches en économie appliquée, pour le développement, Algérie, 1987, p : 74.

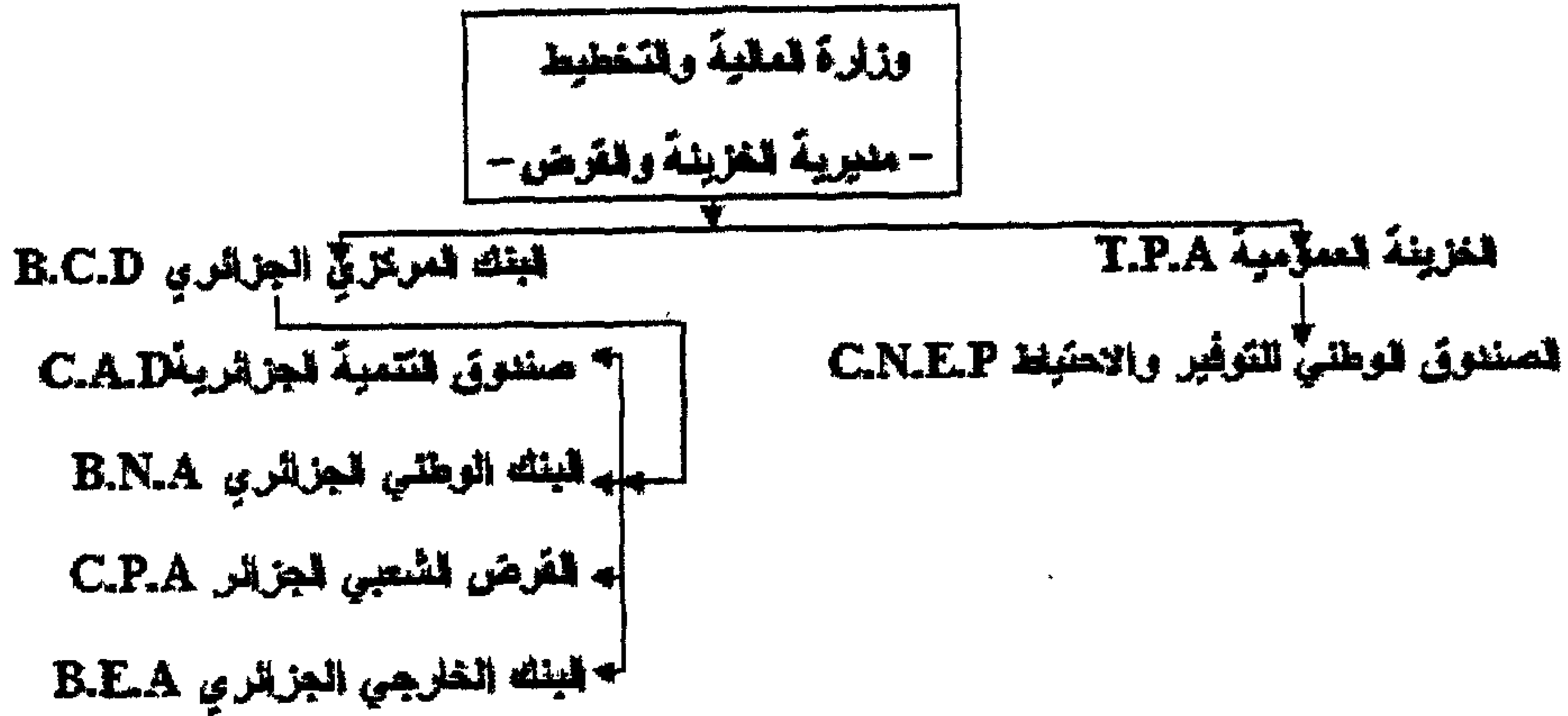
(2) النظام المصرفي الجزائري الموقع الالكتروني:
http:// islamfin.go-forum.net/...f12/topic-t1549.htm, 26/03/2010, 16:00.

السلطات النقدية الثلاث: وزارة المالية، البنك المركزي و الخزينة العموميه. بالإضافة إلى ذلك فان تمثيل البنوك على التراب الوطني لم يكن عادل فهناك بنوك ممثلة في كامل الوطن و أخرى غير ممثلة[1] يمكن اعتبار هذه المرحلة بأنها إتمام جزأرة الهياكل المالية والمصرفية، حيث تم تأميم كل البنوك والمؤسسات المالية، وحسب طريقة التخصص المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة سوف لا تجد طريقها للتطبيق حرفيا في الواقع ، لأن هذه البنوك تمارس نفس الصلاحيات من ناحية العلاقات مع الخارج وكذلك من ناحية القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية، وهاتين الناحيتين سوف تقسم بين البنوك الثلاثة شيئا فشيئا نظرا لإنشائها على أساس معايير الانتماء للقطاع أو الفرع و التوازن المالي.وبالمقابل تبقى البنوك متخصصة في تمويل أنشطة لقطاعين معينين، البنك الوطني الجزائري (B.N.A) لتمويل القطاع الفلاحي. والقرض الشعبي الجزائري (C.P.A) لتمويل المؤسسات والأشغال العمومية.

ويمكن تلخيص الهيكل المالي الجزائري بعد مرحلة التاميمات في المخطط التالي:

(1) مفتاح صالح، محاضرات اقتصاد النقدي المعمق، السنة الثالثة مالية النقود و البنوك، 2003 2004

الشكل رقم (14): الهيكل المالي الجزائري بعد مرحلة التاميمات



المصدر: دويـ قرمية، أثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 114.

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967- 1988).

أولا: واقع الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين، اقتصادا إداريا ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية المالية، المناجم، وكذا البترولية واحتكار

الدولة للتجارة الخارجية ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها ، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة، فان الأولوية المطلقة مثلما يبينه الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي،(اعتماد نموذج دوبرينيس: الصناعات المصنعة) بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

الجدول رقم (05): جدول يبين أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة ♦67- 89♦:

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول: *67- 69*	المخطط الرباعي الأول: *70- 73*	المخطط الرباعي الثاني: *74- 77*	الفترة الوسيطة *78- 79*	المخطط الخماسي الأول: *80- 84*	المخطط الخماسي الثاني: *85- 89*	المجموع
المبلغ الاجمالي الذي يضم	11	27.7	140	%161.3	400.6	550	1160.6
الصناعة ويشمل الحروقات	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6	
الفلاحة ويشمل الري	%0.5	%11.9	%7.3	%7.2	%9.9	%14.6	
القطاعات الاخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54	

Source : ministère de la planification – Algérie – rapports, annuels.

أدلى اختيار الجزائر لمنهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية وكان أول ما أقرته هو المخطط الثلاثي الأول 1969/1967.[1]

وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (67- 69)، هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، أما المخطط الرباعي الأول (70- 73)، فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وادخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال وأخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

أما المخطط الرباعي الثاني (74- 77)، فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير وانتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979. كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

إن تبني تنظيم وتسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد أدى إلى ظهور التبذير العام للأموال العامة، والبيروقراطية، والذي تولدت عنه اختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي اكبر منه على المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي، نلاحظ تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة، نجم عن تأثير ضغط النمو الديمغرافي والتدفق الكثيف

---

(1) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 295.

للدخول قياسا مع نمو التشغيل، الأمر الذي أدى مع التطور الضعيف للإنتاج إلى ظهور ضغوط تضخمية.

كما جاءت عشرية الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول (80- 84) معلنة بداية الإصلاحات جذرية نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف .

فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوي الطموحات، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوي النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها.

فبداية الإصلاحات كانت بإصدار المرسوم رقم 80- 242 بتاريخ 1980/10/14 خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ في نهاية سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية تضم 3/4 من النشاط الاقتصادي إلي 500 مؤسسة جديدة تقريبا

و قد كانت الغاية من سياسة إعادة الهيكلة آنذاك هي:

- إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.
- اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي، الجهوي، وهذا ما جسده اقامت مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

لقد كان للازمة البترولية المعاكسة سنة 1986 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي بالجزائر الأمر الذي أدى إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار

قانون رقم 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة ومزارع فردية، تتمتع بحقوق الاستغلال الطويلة الأجل وهذا بغية النهوض بهذا[1] .

القطاع الذي عانى الإهمال في المخططات التنموية السابقة، فنجد أن نصيب القطاع الفلاحي من الأموال المستثمرة كان ضعيفا جدا 20% في الفترة [1967- 1969]، 1% في الفترة [1970- 1973] و 3.7% في الفترة [1974 – 1977] . كما تم إصدار القوانين جانفي 1988 المتعلقة باستقلالية العمومية، كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث منحت جميع المؤسسات العمومية تقريبا استقلال من الوجهتين القانونية والتشغيلية يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات عرفت فشل على المستوي الاقتصادي، فمثلا سياسة إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقي إلى مستوي الأهداف المنتظرة حيت بلغ العجز المالي ما بين الفترة [1984- 1987] لهذه المؤسسات 125 مليار دينار أو ما يعادل 18،5 مليار دولار كما أن ظروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر[2].

إذن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 و قيمة الدولار التي كانت عملة التعامل في مجال المحروقات أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من 13 مليار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986.

---

(1) مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص:3.

(2) محمود باشن، فعالية العبور في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهاده الماجستير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 46.

و بفعل الاختلالات الكبيرة التي بدا يعرفها الاقتصاد الوطني، كان يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلا، و ذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد التحول من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

ميزت سنة 1986[1] الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

كما ميزت هذه المرحلة استعادت البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلي ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تتحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

وجاء في قانون 88 –01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية .

---

(1) محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 104.

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي:هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

تشكل المصادقة على القانونين 88 –01 و88 –04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، و جاء قانون 88 – 06 المؤرخ في 12 /01 /1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من والى الخارج بالإضافة الى مهامه التقليدية.

ثانيا : واقع النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة : (1967- 1988).

خلال السنة المالية 1966، تم رفع الشرط المحدد لتسبيقات البنك المركزي للخزينة بمعدل 5 % (في المائة) ،كما أن الإصلاحات التي أعقبت ذلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا . فإبتداءا من الإصلاح المالي لعام 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث خصائص هي :

- التمركز.
- هيمنة دور الخزينة، حيث كانت تمول وبنسبة 100 بالمئة كل الاستثمارات في شكل قروض ميسرة وطويلة الأجل، كما أنها تضمن جميع القروض الأجنبية المخصصة للاستثمار[1].

(1) Economie de l'Algérie - wikipédia- fr.wikipedia.org/wiki/Économie_de_l Algérie, 12/03/2010, 20 :15.

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة .

وفي هذا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل قطاع الإنتاج التي أصبحت الخزينة العمومية بموجبه وسيطا ماليا أساسيا أي بتعبير آخر أصبحت مركز النظام المالي للاقتصاد بالاعتماد الكلي على الخزينة حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالآتي :

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المعبئة من طرف الخزينة الممنوحة من قبل الهيآت المالية المتخصصة .
- القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار.
- القروض الخارجية.

1- **إصلاح السبعينيات 1971**: لم تكن آثار الإصلاح المالي لعام 1971 محدودة من الناحية العملية، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية وزارة المالية، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق النقدية". كما تراجع دور البنك المركزي الجزائري عن التحديد المباشر للسياسة النقدية . وخلال هذه الفترة، أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع متطلبات الاقتصاد، وهكذا ارتبط إصدار النقود لصالح الخزينة الوسيط المالي الرئيسي للاقتصاد، بشكل هائل بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير، والجدير بالذكر أن إصلاح 1971 جاء ليكرس لتعزيز تخطيط عمليات التمويل(1).

(1) ماجدة مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007/2008، ص: 97.

كما حدد الإصلاح المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة هي[1]:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية و موارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتبية من طرف الخزينة، والبنوك الأولية والمؤسسات.

ومن أهم الخصائص التي تميز بها نظام التمويل في فترة السبعينات مايلى :

- تعاظم دور الخزينة و هيمنتها على النظام البنكي، حيث تدفع البنك المركزي لإصدار النقود بشكل لا يبرره للوضع النقدي، وتتكفل بتوزيع القرض، هذا ما همش دور النظام البنكي وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة سواء على مستوى تعبئة الادخار و توزيع القرض ورسم السياسات الاقراضية[2].
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة، حيث نجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، كما نجد البنك

---

(1) سعيدة بوزيدي، **الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، أفريل 2003، ص: 3.

(2) أحمد هني، **العملة و النقود**، مرجع سابق ص ص:139- 140.

المركزي، في السنوات الأولى من الاستقلال يتدخل بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، ونجد البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا الوضع خلق تداخل على مستوى نظام التمويل وزاد من تركم المشاكل.

- لم يكن للبنك المركزي عمليا أي سلطة حقيقية على سلوك البنوك التجارية، أي يقعان على مستوى واحد.
- توزيع القرض من طرف البنوك مضمون فقط بحسن نية الدولة، أي لا وجود لأي ضمانات هذا ما نتج عنه التراخي في دراسة، متابعة و مراقبة عملية القرض، مما ولد تراكم ديون المؤسسات العمومية، بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك، المؤسسات و الاقتصاد ككل.
- مبدأ التخصص البنكي الذي يقصد به تكفل كل بنك بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد و يمنع من تمويل فروع من تخصصات بنوك أخرى.
- خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق والوحيد، فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفقا للقرض المتاحة، لكن تمنح للمؤسسات الموطنة لعملياتها في هذه البنوك فقط.

حتى مع عدم توفر المعايير اللازمة لمنح القرض، وعملية التوطين غير اختيارية بالنسبة للبنوك و المؤسسات، حيث وزعت بقرار من وزارة المالية.

فالملاحظ أنه وبعد الاصلاح المالي لسنة 1971، أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة صفات هي:

- التمركز، - تغلب دور الخزينة، - ازالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة[1].

2- **إعادة هيكلة البنوك 82- 85**: الى غاية منتصف سنة 1980ن كان الاقتصاد الجزائري يشهد تطورا في إطار مايسمى بالنمو الموجه وذلك من خلال القوة الصناعية التي شهدها وكذا التسيير المركزي للاقتصاد[2]. وقد شهدت الفترة الموالية من سنة 82 ظهور عدة بنوك وطنية وكانت أهم البنوك التي أسست خلال هذه الفترة هي:

1- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**: تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82- 106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا. وتنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك . كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في :

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

2- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل :

أ – هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله .

---

(1) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص: 133

(2) Djamel Benbelkacem, **Réformes récentes du secteur bancaire,** ملتقى جامعة ورقلة 12 و13 مارس 2008, p2.

ب- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج- هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة .

د- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها .

2- بنك التنمية المحلية : تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85- 85 المؤرخ في 30 أفريل 1985[1] وهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، كما ورث هذا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري .

يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات :

- **نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ويتلخص نشاطه التقليدي فيما يلي :**

- جمع المدخرات الوطنية.
- منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص .
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية،
- تمويل عمليات الرهن[2].

- **أما نشاطه المتخصص فيكمن في:** التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات ويعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985.

(2) محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 135.

ويلاحظ أنه قد تغير مع تأسيس هذين المصرفين نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدائه وكان إجراء تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة، يهدف إلى ترسيخ تخصص البنوك. وفي هذا

الاطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها فأسند للبنك الأول مهام تمويل القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية .

نلاحظ أن التسيير الإداري و المركزي للنظام المصرفي . حول البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا، لكون توزيع القرض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مرد ودية المؤسسات، فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها، و غالبا ما كان مصدر هذه الموارد هو الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي[1].

ويمكن تلخيص الهيكل المالي الجزائري بعد مرحلة التأميمات في المخطط التالي:

3- قانون البنوك والقروض 1986 : انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع الثمانينات، حيث تمت سنة 1983 إعادة هيكلية 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لامركزي، كما تم في سنة 1986 إصلاح القطاع الفلاحي، بتخصيص مزارع الدولة و تنظيمها في شكل تعاونيات،

(1) بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 72.

فأصبحت هذه الإصلاحات ضرورية، خاصة بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية اثر انخفاض أسعار النفط ابتدأ من سنة 1986 . و في 19 أوت 1986 صدر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض، و حمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام و دور البنك المركزي و البنوك التجارية حسب ما يقتضيه اقتصاد السوق، و من أهم الإجراءات التي جاء بها :

1- وجوب متابعة النظام المصرفي لاستخدام القروض الممنوحة للمؤسسات و ضرورة متابعة الوضعية المالية لهذه المؤسسات و اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتقليل من خطر عدم استرداد القرض[1].

2- استعاد البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص على الناقل تطبيق السياسة النقدية حيث علق في هذا الايطار لإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية، كتحديد سوق إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

3- وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض و بين نشاطات البنوك التجارية.

4- استعادت مؤسسات التمويل دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القرض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وإمكانية منح القروض[2]، دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها.

---

(1) ammour Ben halima, opcit, p: 62, p 63.

(2) أحمد هني، العمالة والنقود، مرجع سابق، ص 144.

5- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركزة الموارد المالية، حيث انسحبت الخزينة العمومية سنة 1987 من تمويل المؤسسات وتعد هذه الخطوة منح فرصة للبنوك التجارية للقيام بالتمويل و إبعاد جزئي للدولة من أجل التحول لاقتصاد السوق.

وأعيد النظر في العلاقات التي تربط البنك المركزي الجزائري بالخزينة العامة، إذ أصبحت القروض الممنوحة لها تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض[1].

6- إستعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وأعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و الخزينة.

ثالثا: خصائص النظام المصرفي خلال هذه الفترة:

1- **مبدأ مركزية الموارد المالية:** تجمع الموارد في الخزينة العمومية باعتبار الجزائر تتبنى النظام المخطط، الذي يستوجب معرفة حجم الموارد المالية، والاستعمال الأمثل لها يتطلب حصرها في جهة واحدة "الخزينة العمومية"، هذه الأخيرة التي تقوم بجمع جميع مواردها من عائدات النفط والضرائب الأخرى، كما كانت تجبر المؤسسات العامة على المساهمة في الميزانية بنسبة معينة .

2- **التوزيع المخطط للائتمان:** قامت به السلطات في تلك الفترة لتنظيم الوساطة المالية، حيث حددت مهام البنوك التجارية والخزينة العامة

---

(1) باشوندة رفيق، سليماني زناقي، **عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع وتحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص ص: 68-69.

عن طريق تقسيم تمويل الاستثمارات ، حيث تتولى الدولة مجسدة في الخزينة العامة بتمويل الاستثمارات العامة و الاستثمارات المنتجة الطويلة الأجل عبر حساب التجهيز، أما البنوك فتتولى تمويل الاستثمارات المنتجة قصيرة الأجل.

3- **مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية :** (يشبه دور المحاسب) أسندت وظيفة مراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل قروض واعتمادات إلى البنوك، باعتبارها حلقة وصل بين الخزينة العمومية و البنك المركزي وبين المؤسسات العامة، فألزمت البنوك بتقديم كشوفات ومحاضر لاستعمال الأموال من طرف هذه المؤسسات سواء كان بالعملة الوطنية أو الأجنبية للبك المركزي و وزارة المالية.

4- **التوطين المصرفي الموحد:** معناه أن كل مؤسسة عامة ملزمة بالتعامل مع بنك واحد فقط بفتح حسابين هما : حساب الاستغلال (دورة المنتوج قصير الأجل) و حساب الاستثمار (يخلق دورات إنتاج جديدة يفوق السنة عادة) ، و يمنع أي تداخل بين هذين الحسابين . نستنتج أن المبدأ السابق عظم دور الخزينة العامة و أعطتها أهمية كبيرة في إحداث القرض، بالمقابل انكماش دور البنك المركزي الجزائري، و أصبح عرض النقود في أيطار التخطيط المتغير داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد (احتياجات الخزينة). بعد هذه الفترة حدثت مرجعات للمخططات الإنمائية السابقة مما أعطى إشارة انطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية، قصد إعطائها نوع من إلا اختصاص في أنشطتها[1].

---

(1) محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 132-133.

المطلب الثالث : تطور الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 1988

بعد مرور عقدين من الاقتصاد الإداري والمؤمم، جاءت الأزمة النفطية لعام 86 والتي كشفت الحاجة الى إصلاحات عميقة وفورية في النظام الاقتصادي الجزائري وطريقة عمله، الأمر الذي أدى الى انتهاج الإصلاح الهيكلي الذي أصبح ساري المفعول عام 89 (1).

ولتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في فترات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ثم كان اتفاق في جوان 1991، بالإضافة الى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر1989، وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتبني رسميا سياسات اقتصاد السوق فبدأت خلال 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات. ولتوضيح أهم محطات هذه الإصلاحات وجب علينا معرفة أهم فتراتها(2).

حيث الفترة الأولى في سنة 1988، والثانية في 1991 والثالثة في 1994، والرابعة في 1998، وسوف نتطرق في هذا المطلب الى كل فترة على حدا فيما يلي:

أولا : الفترة الأولى من الإصلاحات 1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مدا خيل

---

(1) Djamel Benbelkacem, **Réformes récentes du secteur bancaire**, séminaire de université de ouragla، 12-13 mars 2008.

(2) ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص: 301.

الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% ، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

1- 1 استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون رقم 88- 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق)، ومعاقبتها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس.

1- 2 الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط : لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88- 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي، ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات:

الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية.

تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المردودية المالية، ولذلك فإن الخزينة العامة تتكفل بتمويلها وتتحمل خسائر التسيير، أما بالنسبة

للاستثمارات اللامركزية فإن القانون يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية، سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عنها على أسس تجارية .

1- 3 مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87- 19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها ، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل .

وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسئوليته المدنية والجزائية.

ووضع القانون 18 ديسمبر 1987 حقيقة حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي، في حين أن القانون العقاري رقم 90- 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها.

كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة، وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية، وبالإضافة إلى القرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضر والفواكه، وقررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة

الزراعية إلى المالكين السابقين، وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص[1].

1- 4 منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني: حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82- 11 المؤرخة في 21 أوت 1982، وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر[2].

1- 5 تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/ 1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني. يحدد مجلس النقد والقرض، بموجب نظام يصدره، كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- أحداث وترقية الشغل.
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

---

(1) مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر في الفترة * 1990-2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص:199.

(2) المادة 187 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 1990/4/14، الجريدة الرسمية العدد 16.

- شـراء وسـائل تقنيـة وعلميـة والاسـتغلال الأمثـل محليـا لـبراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة المسـجلة والعلامـات المحميـة في الجزائـر طبقـا للاتفاقيات الدولية.

- توازن سوق الصرف[1].

1- 6 وضع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها أستعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية . أما القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي.

والأسعار الحرة: الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار).

1- 7 إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني)[2].

---

(1) المادة 183 من قانون النقد والقرض،المؤرخ في بتاريخ 1990/4/14.

(2) مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة الى حالة الجزائر في الفترة * 1990- 2000، مرجع سابق، ص: 200.

1- 8 إعادة تنظيم التجارة الخارجية: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990)، ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03 –91 بنك الجزائر في ماي 1991)، وتشير هذه التعليمة إلى أن : أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

1- 9 التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

1- 10 مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب (حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني[1].

1- 11 التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية ، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

---

(1) مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة الى حالة الجزائر في الفترة * 1990- 2000**، مرجع سابق، ص: 201.

ثانيا : الفترة الثانية من الإصلاحات 1990.

جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى، لا سيما البلدان المتطورة(1).

وتستدعي المهام المصرفية الجديدة الواردة في قانون النقد والقرض أن تجدد مناهج التنظيم والتشغيل، إن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة ، وتشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية، والأنظمة المشتركة للتنافس بين البنوك، ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير المصرفية العصرية وذلك لن يكون إلاّ بإصلاحات عميقة وفعالة عن طريق:

- خلق المنافسة بين البنوك.
- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية.
- ضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك.
- إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك بما يتلاءم واقتصاد السوق.
- ضرورة تكوين إطارات مسيرة كفأة.
- ضرورة توسيع نشاط السوق النقدي والمالي.
- إعطاء البنك الاستقلالية في التمويل والإقراض(2).

---

(1) مصطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، مجلة دورية أكاديمية سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص: 75.

(2) بوخدوني وهيبة، **واقع وآفاق النظام المصر في في إطار التحول إلى اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص ص: 127-128.

1- **أهداف قانون النقد والقرض:** جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية، وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له. وبصفة عامة فان اهداف قانون النقد والقرض هي:

- انشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان، ويرجع دورها كصندوق للدولة.
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خلق علاقة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية في ظل جو تنافسي.
- جلب المستثمر الأجنبي و تشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر و منه تمهيد الأرضية القانونية للاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية.
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسريبات.
- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم بالادخار و الاستثمار، و بالتالي الوصول إلى النمو المطلوب[1].

---

(1) بخوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2006، الجزائر، ص: 13.

إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي، تحت إشراف البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى بداية من صدور هذا القانون بـ"بنك الجزائر" (1)

وفي أفريل 1991 تم التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصين أساسين هما (2):

1- المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

- ❖ إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
- ❖ وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
- ❖ خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.
- ❖ تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع .

---

(1) بن عبد الفتاح دحمان، أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، المنعقد أيام: 11 و 12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 52.

(2) **مفتاح صالح، انقود والسياسة النقدية مع الإشارة الى حالة الجزائر في الفترة * 1990-** 2000، مرجع سابق، ص: 202.

والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2 - المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين (92- 93) كانت وضعية الإختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي : 1- المالية الخارجية ، 2- عجز الميزانية، 3- التضخم، 4- الإعسار المالي .

2- ركائز النظام المصرفي في ضوء قانون 10/90: جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمبادئ وركائز ترجمت الواقع الذي يجب أن يكون عليه النظام المصرفي في المستقبل وهذه المبادئ هي[1]:

2- 1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: في النظام السابق (التخطيط المركزي للاقتصاد) كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، حيث تكن لم هناك أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وبموجب هذا القانون أصبحت القرارات النقدية مبنية على أساس أهداف نقدية تحددها السلطة النقدية ، بناءا على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية[2]. كما أن تبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

---

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 196.

(2) عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة(1997-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تنيل شهادة الماجستير في العلو م الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص: 137.

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- منح قروض بشروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة و الخاصة.
- أيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2- 2 الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، فلن تعد تتميز بتلك التلقائية، ولم تعد تتم بلا حدود، بل أصبح يخضع لقواعد، حيث بلغ دين الخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي نهاية سنة 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية، و هذا المبلغ يشكل ٪ 50 من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة.

ولقد تضمن قانون النقد والقرض المبادئ اللازمة لوضع حد لهذه الحالة :

- إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي وفق جدول يمتد على 15 سنة.
- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية 10٪ من الايرادت العادية للسنة المالية السابقة، مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 8 أشهر، مع تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية[1].

(1) المادة 11 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من فبل البنوك التجارية.
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن إن يقبلها البنك المركزي في محفظته، و التي لا تتعد نسبة 20٪ متن قيمة الايردات العادية للسنة المالية السابقة.

2- 3 إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان: ضلت الخزينة العمومية لغاية نهاية الثمانينات، تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد و توزيع القروض، و بخاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى، و لكن بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية منذ عام 1988 ، بدأت تتخلى عن وظيفة التمويل، أي عن تمويل الاستثمارات التي تقررها المؤسسات العمومية، تكتفي بالتدخل في تمويل الاستثمارات الإستراتجية المخططة من طرف الدولة.

لقد أكد قانون النقد والقرض إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذالك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك، من جهة و منع كل شخص معنوي أو طبيعي عبر البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى، و يسمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد .
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

2- 4 أنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة : كانت السلطة النقدية مشتنة بين وزارة المالية ، الخزينة العامة والبنك المركزي، فألغى هذا القانون التعدد و إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سماها مجلس النقد والقرض[1].

وجعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية :

- ❖ وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية.
- ❖ ومستقلة ، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- ❖ موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

كما كرس هذا القانون مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملتها ، كما أصبح الملجئ الأخير للقرار، له تأثير على السياسات الافتراضية للبنوك وفقا لما يقتضه الوضع النقدي و بنك إصدار، بنك الدولة.

3- أهم الاختلالات التي ميزت هذه الفترة: ميزت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وجود بعض الاختلالات في الاقتصاد الجزائري هذه الاختلالات أطلق عليها اسم الاختلالات التوازنية الكبرى وقد صنفت الى ثلاثة أشكال:

---

(1) المادة 44 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

3- 1 الخلل التوازني في تسير التنمية: اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 الى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التتسير الاجتماعي، أما المرحلة الثانية من سنة 1980 الى سنة 1989 فارتكز على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

3- 2 الخلل التوازني في تسير التجارة الخارجية: لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97% وتعبر هذه النسبة على عجز السيادة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

3- 3 الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة:

سواء كانت مادية أو بشرية وهذا راجع الى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي والخارجي، وهي إستراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام[1].

بعد الاطلاع على قانون النقد والقرض ومعرفة أهم الإصلاحات التي جاء بها وجب علينا معرف شكل النظام المصرفي الجزائري بعد هذا القانون:

---

(1) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 296.

الشكل رقم (15): مخطط توضيحي للنظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض



المصدر: عجلان صباح، مرجع سابق، ص: 193، بتصرف من الطالب.

ثالثا : الفترة الثالثة من الإصلاحات "الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة" 1994 -1998.

◆ برنامج الاستقرار الاقتصادي أو الفترة المخصصة للاستقرار ◆ 1994/04- 1995/03

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 وقد أطلق عليها ◆برنامج الاستقرار الاقتصادي◆، وكانت بسبب حدوث تدهور أخر في أسعار النفط سنة 1993 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994، و مع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي. و مع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

- ❖ العجز الاجمالي للمالية العمومية..
- ❖ نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993 .
- ❖ ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط..

أما الضغوطات المالية الخارجية :

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % و هو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها .
- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93) .

- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، و انخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ - 2.5 % سنة 1993.
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ – 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة[1] .

ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94- 95)(بعد أن عقدت اتفاقان سابقان، الأول وهو اتفاق الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989، والاتفاق الاستعدادي الثاني في 1991)[2] وقد قامت السلطات الجزائرية بعدة اجراءات هي :

الإمكانيات المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج :

لتحقيق الأهداف المسطرة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي قامت السلطات الجزائرية بإجراءات تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية.

(1) مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة * 1990-2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، 205.

(2) خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص ص: 113- 114.

❖ فمن أجل تقليص عجز الميزانية العامة اعتمدت على:

- ضبط نفقات التجهيز.
- تثبيت الأجور الخاصة بالوظيف العمومي.
- الغاء دعم الأسعار لبعض المتبعات وتخفيضه لمنتجات اخرى.
- العمل على زيادة إيرادات الخزينة بتحسين الإيراد الضريبي.

❖ أما بالنسبة لمراقبة السياسة النقدية فقد اتبعت السلطات:

- مراجعة سعر الصرف بتخفيض الدينار، ورفع سعر الفائدة لتقريبها من المستوى الحقيق.
- تأطير القرض المصرفية الموجهة الى المؤسسات العمومية غير المستلقلة[1].
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا .
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية[2].

3- خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي .

---

(1) عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2008/2007، ص ص: 18- 19.

(2) ساكر محمد العربي، محاضرات في التمويل بالتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص: 102.

4- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

❖ أما الاستراتيجية التي يقوم عليها هذا الإصلاح هي إستراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تنفيذ ثلاثة محاور كما يلي :

- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية .
- ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق . التوازن الداخلي و الخارجي بمرور الوقت .
- إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لاتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المتنوع .
- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية .

في هذه النقطة اهتمت الدولة بصفة جدية بسعر الصرف و آثاره السلبية خاصة على الأسعار. ولتخفيف أثر سعر الصرف تمت الإجراءات التالية :

- خفض قيمة العملة بنسبة 50% لتصحيح الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الجزائري
- الاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف .
- إدخال نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 .

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 30 % نتيجة لخفض سعر الصرف الاسمي مع اتباع سياسات متشددة .

هـذا فيما يخص أهـم الإجراءات الـتي قامـت بهـا الدولـة علـى سـعر الصرف بغية تحقيق قدرة تنافسـية مـع الخـارج مـن شـأنها أن تنـوع الاقتصـاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية غير الهيدروكربونية وكذا التـأثير على الأسعار المحلية.

كما كانت هناك إجراءات مباشـرة علـى الأسـعار النسـبية ذاتهـا ، ففيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات تم وضـع أول خطـوة مـن أجـل إنشـاء نظـام أسـعار الفائـدة الـتي تحـددها قـوى السوق سنة 1994 وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائيـة سـنة 1995 ومـع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996 . أما فيما يخص أسـعار السـلع و الخـدمات فقـد تم إلغـاء الـدعم لأغلبيـة السـلع سـنة 1994 حيث تم استثناء بعض المنتجات ليتم إلغاء الدعم حتى على المنتجات الـتي تم استثنائها سنة 1994 وهـذا خلال السنتين التاليتين.

ونتج عن هـذه الإجراءات ارتفاع رهيب في الأسعار وصل في المتوسـط إلى 200 % تقريبا فيما يخص أسعار المنتجات الغذائية البترولية[1] .

رابعا : برنامج التعديل الهيكلي : 1995-1998

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي :

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3 %.

(1) ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص: 320.

- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994-1995 .
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلث فيما يلي:

أ. **سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية:** وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق :

- توسع الضريبة على القيم المضافة
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار.
- عقلنه نفقة التجهيز

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية وتكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك بالإضافة إلى إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

ب- **سياسة متوسطة المدى:** سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل

علـى تقلـيص البطالـة ومتابعـة تحريـر التجـارة بهـدف رفـع القيـود الإداريـة والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات[1].

1- **أسباب برنامج التعديل الهيكلي:** إن أهم أسباب برنامج التعديل الهيكلي هي:

- تبعية الاقتصاد الوطني للخارج بنسبة كبيرة.
- زيادة عجز الميزانية، حيث وصلت في نهاية 1993 الى 8.7% من الناتج الداخلي الخام.
- انخفاض مستوى الاحتياطات من سعر الصرف، حيث وصلت الى أقل من مليار دولار في مارس 1997.
- زيادة نسبة خدمة الدين، حيث وصلت الى 82.2% سنة 1993 وأكثر من 93% في بداية 1994.
- زيادة نسبة البطالة.
- اختلال التوازنات المالية الكلية للاقتصاد الوطني وزيادة نسبة التضخم بسبب الكتلة النقدية من خلال الاعتماد على الاصدار النقدي.

2- **أهداف برنامج التعديل الهيكلي:** يهدف برنامج التعديل الهيكلي الى:

- الحفاظ على نتائج برنامج الاستقرار ودعمها.
- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة ودائمة.

---

(1) الموقع الالكتروني: حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية.
http:// www.ulum.nl/c11.htm, 04/04/2010, 00:09.

- مواصلة الإصلاحات الهيكلية، على الصعيدين الداخلي والخارجي[1].

3- نتائج برنامج التعديل الهيكلي: استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

- انخفاض نسبة التضخم الى 6% في سنة 1997 بعدما كان 39% في سنة 1994.
- الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 الى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و8 مليار نهاية ستة 1997.
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 الى 30% سنة 1997 و28% سنة 2000.
- ارتفاع نسبة الناتج المحلي الخام بـ 4% سنتي 96/95 وأكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000[2].

خصائص المحيط البنكي بعد التعديل الهيكلي:

يتبين من دراسة الوضعية المالية للبنوك الجزائرية بعد تطهير حوافظها المالية، والتي تمت على مرتحل متعاقبة، باشراك الخزينة

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، الجزائر، ص: 45.

(2) عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص ص: 140 -145.

العمومية على نطاق واسع، تحصلت من خلالها البنوك العمومية على فائض في السيولة يقدر بـ: 250 مليون دج سنة 1998 ، إلا انه ما يلاحظ على هيكل ميزانية التمويل، هو أن سيطرة القروض الموجهة للقطاع العمومي لا تزال الميزة الرئيسية داخل القطاع المصرفي، والذي تم بناءه على قرارات ادارية عليا ، دون ان تكون للبنوك العمومية حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات العمومية الا في نطاق ضيق، وهذه الطريقة تجعل من البنك حساسا للتغيرات والأخطار المتعلقة بمنح القروض نتيجة تقلبات سعر الفائدة ومعدلات التضخم وأسعار سعر الصرف.

ومن الأمور البارزة أيضا في هذه الفترة هو استحواذ القطاع العام لأكبر النسب من القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد ، بالرغم من حصوله على الاستقلالية الاقتصادية مما أضعف قدرة البنوك في تغطية القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الاستثمارات[1].

والجدول الأتي يبين وزن القروض الممنوحة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد:

---

(1) نصيرة عقبة، الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة علمية سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2008، ص: 49.

الجدول رقم (06): وزن القروض الممنوحة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قروض للقطاع لعام	632.648	601.970	760.619	701.8	740.3	715.8	791.4	859.3
قروض للقطاع الخاص	108.556	128.856	173.886	219.7	337.9	551.0	588.5	675.4
المجموع	741.204	730.826	934.505	711.051	993.7	1078.4	1267.1	1380.2

المصدر: نصيرة عقبة، الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص: 49.

وبالرغم من الايجابيات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي 98/95 إلا أن السياسات المتبعة فيه ادت إلى عدة انعكاسات، كون أن التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان لذلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير مضمونة[1].

خامسا : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

شهد الاقتصاد الجزائري تحسننا ملحوظا بداية الألفية الثالثة :

فمثلا في سنة 2000 :

تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي بتحسن ملحوظ في الإيرادات الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام.

---

(1) ناصر مراد، **تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني**، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، العدد السابع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2006، ص: 51.

- تحسين وضعية الخزينة الذي أدى إلى إرجاع السوق النقدية للبنوك، التي كانت تعاني في الماضي القريب من ظاهرة الإقصاء بسبب تواجد الخزينة في نفس مجال الوساطة[1].

أما عام 2003:

- تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء الفضائح المدوية، أهمها فضائح بنك الخليفة.
- تزعزع جهاز الرقابة والإشراف تعرضه إلى أخطار عديدة أهمها سحب الثقة والتي من شأنها أن تمس بمصداقية الساحة المالية ككل[2].

وفي عام 2004:

- لقد اتسم النشاط الاقتصادي من سنة 2004، بحيوية كثيفة وانفتاح على عدة جهات.
- ظرف اقتصادي تسوده النشوة ❖ تحسين وضعية البلاد الاقتصادية، نمو اقتصادي متواصل، تقلص نسبة البطالة.
- أما الجانب السلبي فهو ارتفاع فاتورة الواردات مما يدل عن ضعف للاقتصاد الوطني[3].

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000، الدورة العامة العادية السادسة عشر، 2000، الجزائر، ص: 3.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، 2003، الجزائر، ص: 4.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، 2004، الجزائر، ص ص: 5- 6.

وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2000- 2004:

الجدول رقم (07): لأهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من: 2000- 2004.

البيان/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام BIP مليار دج	4123.51	81.4260	69.4537	19.5264	00.5993
ن د خ خارج المحروقات	29.2464	49.27778	66.3020	35.3345	00.3683
ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	12.2118	38.2366	43.2603	22.2835	00.3144
النمو الحقيقي/الناتج الداخلي الخام%	2.4	1.2	1.4	8.6	8.5
النمو خارج المحروقات	5.1	5.4	2.4	9.5	56.3
التضخم	03	2.4	4.1	6.2	6.3
رصيد الميزانية	-19.53	+71.68	+03.26	-02.235	11.43
احتياطات الصرف ملياردج	91.11	96.17	11.23	94.32	11.43
الدين الخارجي مليار دج	26.25	57.22	64.22	35.23	82.28

المصدر: عديسة شهرة، اثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص:31.

كما يمكن تلخيص بعض المؤشرات النقدية للفترة السابقة فيما يلي:

الجدول رقم (08): لأهم المؤشرات النقدية للفترة الممتدة من 2000-2005

البيان/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نمو الكتلة النقدية M2	99.12	3.22	3.17	61.15	44.11	9.10
نمو القروض للاقتصاد	99.16	52.8	47.17	95.8	22.11	9.15
سيولة الاقتصاد	3.38	05.58	82.63	72.63	01.61	6.52
الجزء المتداول للعملة في M2	22.29	34.23	91.22	3.23	39.23	2.22

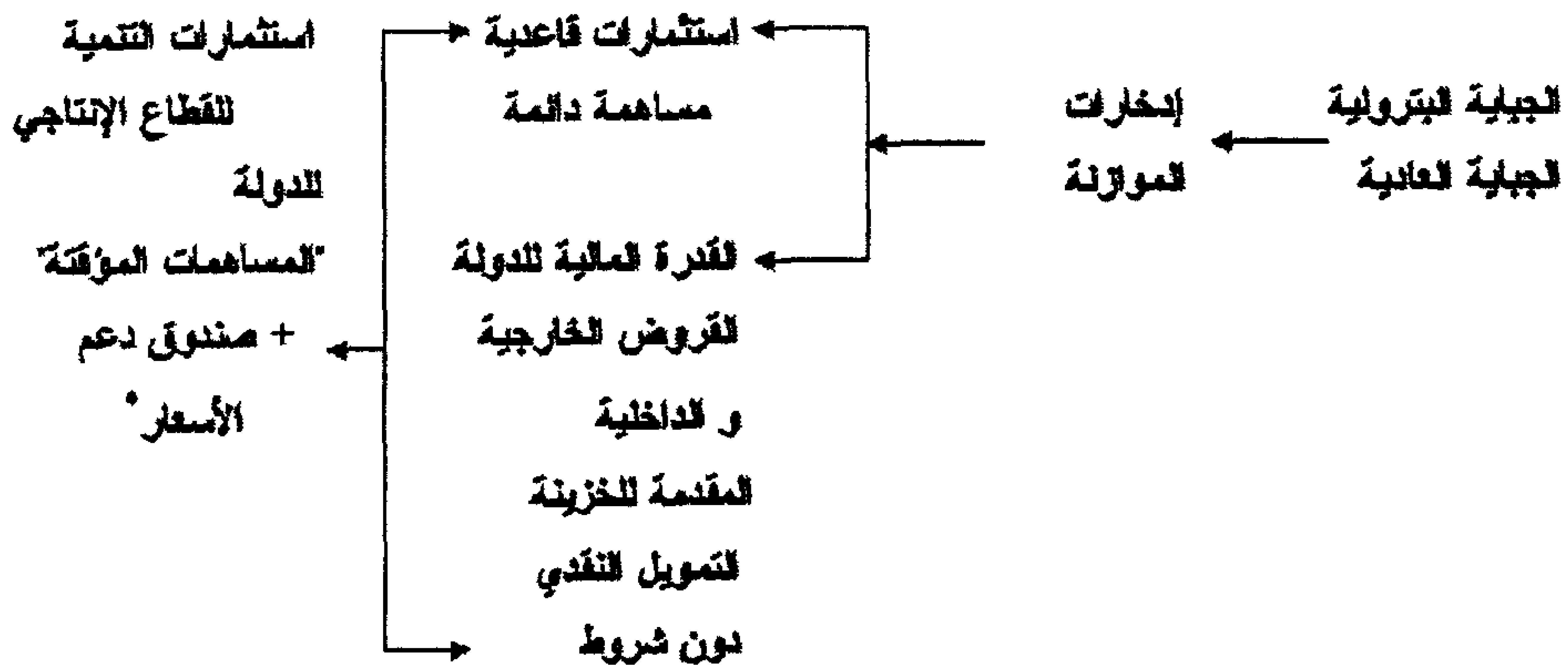
Source : office nationale des statistiques, algerie O.N.S

ويمكن تلخيص مميزات المراحل الاقتصادية السابقة في المخططات التالية:

الشكل رقم (16): مخطط توضيحي لمرحلة 86/62

التي مر بها الاقتصاد الجزائري

المرحلة الأولى:86/62.



المصدر : من إعداد الطالب (بالرجوع إلى المراجع).

خصائص المرحلة الأولى:

وفي هذه المرحلة تتم عملية التمويل للقطاع العام عن طريق فائض الميزانية أي تقديم الأموال للمؤسسات العمومية في شكل زيادة رأس المال أو في شكل قروض للخزينة وذلك مع إلزامية إرجاعها إلى الدولة.

لكن رغم وجود فوائض مالية فان الدولة لجأت إلى العالم الخارجي بهدف التمويل كما لجأت إلى التمويل النقدي بدون شروط مع البنك المركزي نتيجة كبر تكاليف المشاريع المسطرة ضمن المخططات الاقتصادية.

وبالتالي همش دور البنك المركزي الذي كان ملحقا للخزينة.

وأهم النقاط المستخلصة من هذه المرحلة هو أن:

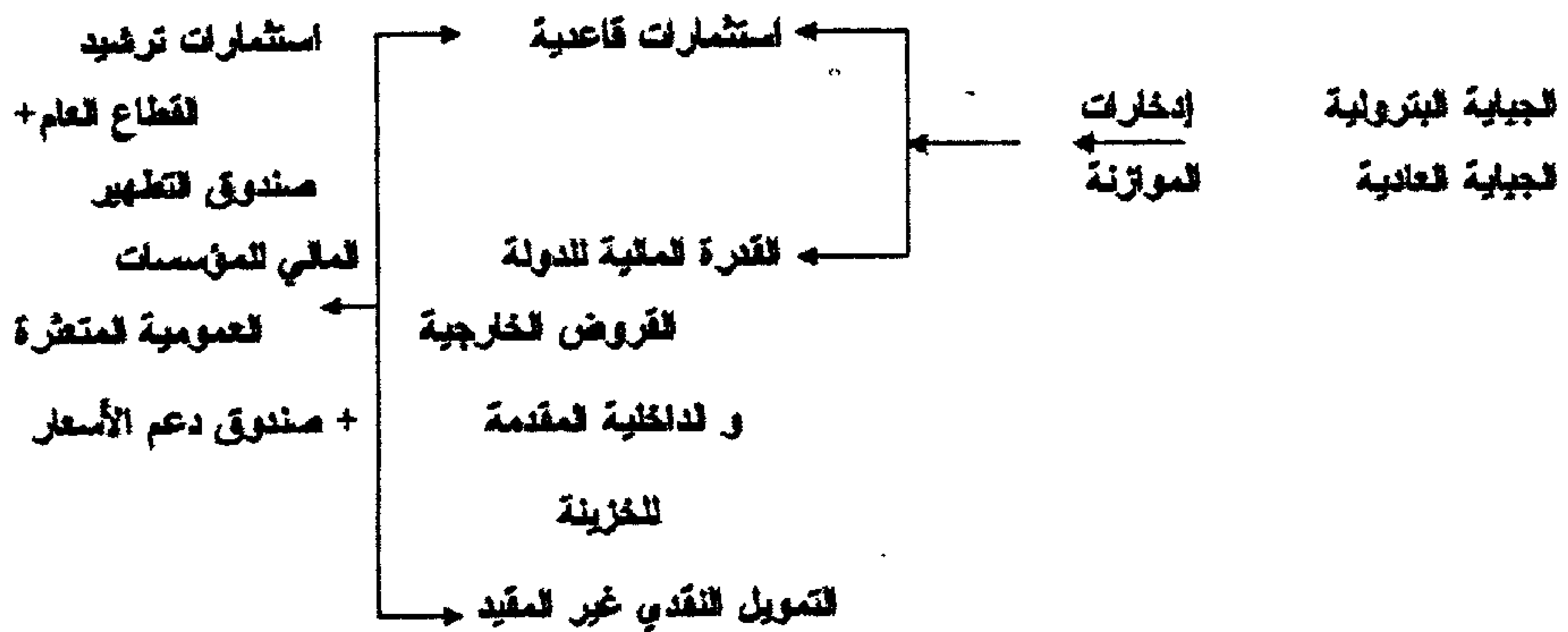
1. الجزائر بلد عالي امتصاص للفوائض المالية.

2. لا وجود للحساب الاقتصادي.

المرحلة الثانية: 90/86.

الشكل رقم (17): مخطط توضيحي لمرحلة 90/86

التي مر بها الاقتصاد الجزائري



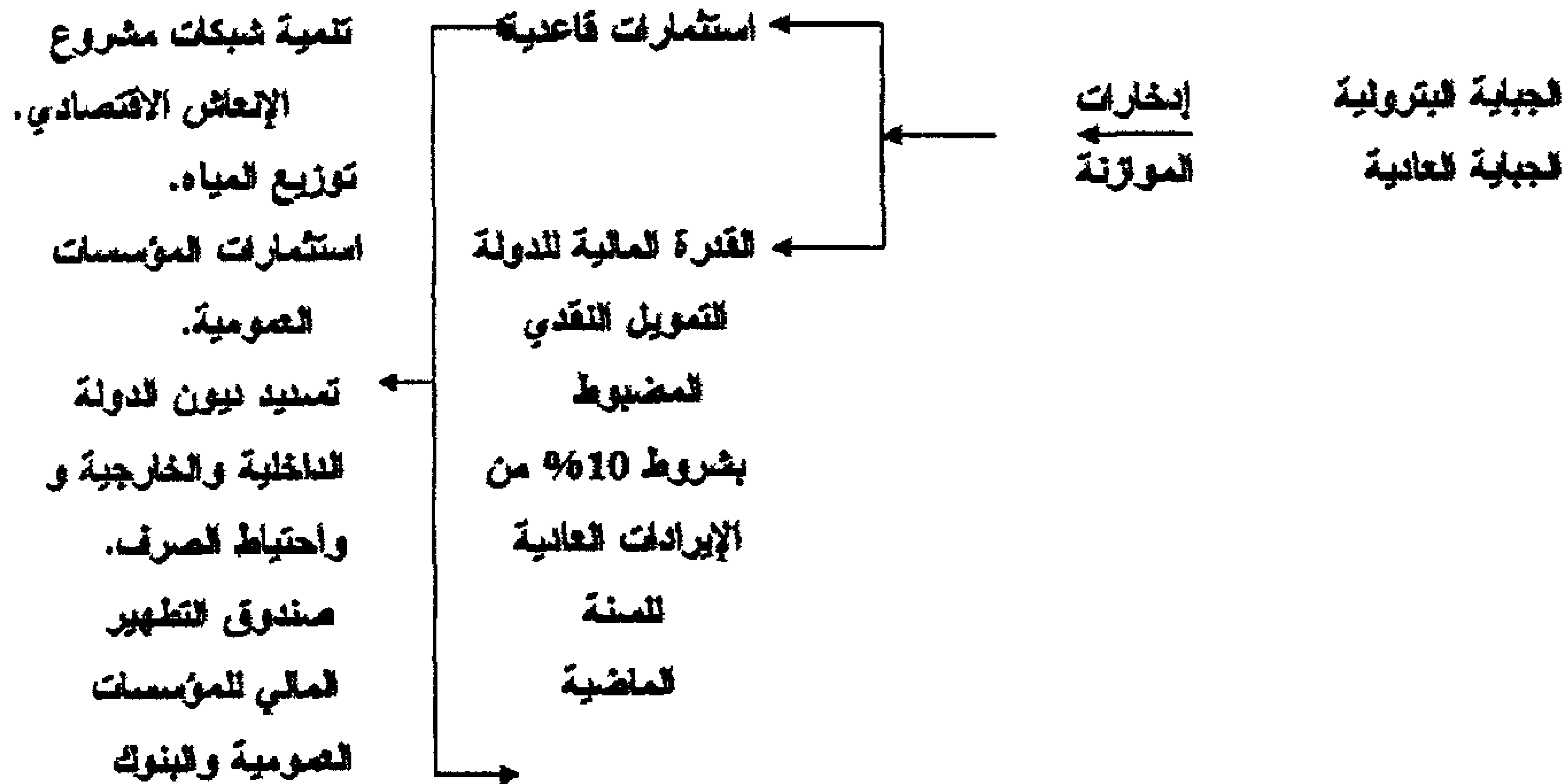
المصدر : من إعداد الطالب (بالرجوع إلى المراجع).

خصائص المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة أصبحت الاستثمارات المساهمة المؤقتة هامشية كما ظهرت خلال هذه الفترة حوالي 21 مؤسسة تعاني من عجز (فقدان التوازنات الهيكلية) وبذلك تم توجيه هذه الفوائض لدعم هذه المؤسسات وتطهيرها.

المرحلة الثالثة: من 90/ الى يومنا هذا

الشكل رقم (18): مخطط توضيحي للمرحلة من 90 الى يومنا هذا ، التي مر بها الاقتصاد الجزائري



المصدر : من إعداد الطالب (بالرجوع إلى المراجع).

خصائص المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة تم إنشاء صناديق المساهمة، كما أن المنتجات لم تكن مدعمة، بالإضافة إلى استقلالية الجهاز المصرفي رغم أنها أتت في مرحلة فائض مالي (إنشاء صندوق ضبط الموارد الاقتصادية).

التمويل النقدي خلال هذه المرحلة مضبوط ومشروط مع بقاء نفس المخطط السابق.

عرفت هذه المرحلة إنشاء مشروعات قاعدية وذلك من خلال مشروع التنمية الاقتصادية و الاعتماد على صناديق الدعم الفلاحي.

العمل على تطهير المؤسسات والبنوك العمومية وإعادة رسكلتها بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية.

المبحث الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر

لقد ساعد قانون النقد والقرض على دفع الاستثمار المباشر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الجزائر، مما أدى إلى انفتاح النظام المصرفي على العالم وازدياد ممثليه، الأمر الذي ساهم في تفعيل دور البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري.

وتنقسم البنوك المتواجدة في الجزائر إلى بنوك عمومية مثلما أشرنا لها في المبحث الأول من تطور الاقتصاد الجزائري و على رأسها البنك الوطني الجزائري هذا من جهة، وبنوك خاصة وطنية مثل البنك الصناعي والتجاري الجزائري.

أما النوع الثالث من البنوك المتواجدة في الجزائر فهي البنوك الأجنبية وهي محور هذا المبحث والتي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال الدراسة والتحليل.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الأجنبية في الجزائر

لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية انفتاحا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المالية غير المصرفية نتيجة تحرير القطاع المصرفي بعد إصلاحات سنة 1990.

قبل استعراض البنوك الخاصة العاملة في السوق النقدية الجزائرية، وجب علينا المرور على أهم ممثلي الجهاز المصرفي الجزائري.

أولا- البنوك:

1- **بنك الجزائر:** طبقا لقانون النقد والقرض لـ 14 أفريل 1990، بنك الجزائر أو البنك المركزي الجزائر سابقا، مكلف بإصدار النقود،

وتنظيم تداولها، مراقبة توزيع القروض للاقتصاد، تسيير احتياطات الصرف، منح المساعدات للدولة، بالإضافة لنشاطاته اليومية: إعادة الخصم، غرف المقاصة، تسيير السوق النقدية، تسيير سوق الصرف، وكذلك منح الاعتماد من اجل فتح مكاتب تمثيل أو إنشاء مؤسسات أجنبية(1).

2- **البنوك العمومية الوطنية:** وهي البنوك التي ظهرت في فترة التاميمات، والتي أشرنا اليها سلفا، والجديد هنا هو منحها الاعتماد من قبل مجلس النقد والقرض 10/90(2) وقد شمل منح الاعتماد من طرف المجلس سبعة بنوك عمومية هي:

2- 1 الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA: منح له الاعتماد في 1995/02/28، بموجب التنظيمية رقم 01/95 والتي تتضمن منح الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "CNMA" استثناء صلاحية القيام بعمليات بنكية(3) والسماح له بالقيام بالعمليات البنكية لصالح عملاء القطاع الفلاحي.

2- 2 البنك الوطني الجزائري BNA: تم اعتماده من قبل المجلس بموجب القرار رقم 04/95 المؤرخ في 1995/09/25، على شكل شركة ذات صفة البنك.

2- 3 البنك الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: تم اعتماده بمقتضى القرار رقم 01/97 المؤرخ في 1997/04/06، ويستطيع القيام بجميع العمليات البنكية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.

---

1) ammour ben halima, opcit, p :99.

(2) يلعبيدي عايدة عبير، مرجع سابق، ص: 116.

(3) لائحة النصوص الأساسية، الموقع الالكتروني:

http // www uabarablaws.org/PrincipalText.htm, 14/04/2010. 19:05

2- 4 القرض الشعبي الجزائري CPA: لقد تم منح الاعتماد له بمقتضى القرار رقم 02/97 المؤرخ في 1997/04/06 كشركة ذات صفة البنك.

2- 5 بنك التنمية المحلية BDL: منح له الاعتماد بتاريخ 2002/02/17، كشركة مساهمة ذات صفة البنك.

2- 6 البنك الخارجي الجزائري BEA: منح له الاعتماد في 2002/02/17، كشركة مساهمة ذات صفة البنك.

2- 7 بنك الفلاحة والتنمية المحلية BADR: منح له الاعتماد هو الأخر في 2002/02/17، كشركة مساهمة ذات صفة البنك.

هذا بالنسبة للبنوك العمومية الوطنية.

3- البنوك الوطنية الخاصة: من اجل ظهور خدمات ذات نوعية رفيعة فان قانون النقد والقرض قد ألغى وأقصى كل الاحتكارات في النشاط البنكي وفتح مجال المنافسة في القطاع البنكي.

إن إلغاء الاحتكار يظهره القانون وذلك من خلال عدم التمييز بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة وكذا بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية[1].

(1) فريد عمر، دور الأنشطة التسويقية المتكاملة في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص : 40.

وسوف نستعرض الآن البنوك الوطنية الخاصة في الجزائر:

3- 1 الخليفة بنك EL KHALIFA BANK: منح الاعتماد لبن الخليفة في 1998/07/27، بموجب القرار رقم 04/98، على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك، برأسمال قدره 500.000.000 دج، ولكن سرعان ما سحب منه الاعتماد عقب الفضيحة الكبيرة التي عرف بها وكان ذلك في: 2003/05/29.

3- 2 البنك الصناعي والتجاري الجزائري BCIA: منح له الاعتماد في 1998/09/24، بمقتضى القرار رقم 08/98، على شكل شركة ذات صفة البنك برأسمال قدره 1.000.000.000 دج.

3- 4 التعاونية الجزائرية للبنك CAB: منح لها الاعتماد في 1999/10/28، بموجب القرار رقم 02/99، على شكل شركة ذات صفة البنك برأسمال قدره 700.000.000 دج.

3- 5 البنك العام الجزائري BGA: منح له الاعتماد في 2000/04/30، بموجب القرار رقم 02/2000، على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره 1.000.000.000 دج .

3- 6 أركو بنك ARCO BANK: منح له الاعتماد في سنة 2003، بموجب القرار رقم 2003/06، على شكل شركة مساهمة ذات صفة البنك برأسمال قدره 2.000.000.000دج(1).

للاشارة فان هناك بعض البنوك تم سحب الاعتماد منها من طرف مجلس النقد والقرض، وهذا لعدم قدرة هذه البنوك على الدفع أو لعدم

---

(1) بنك الجزائر، الموقع الالكتروني:
http://www.bank-of-algeria.dz/legist2002.htm, 15/04/2010, 12 :43.

القدرة على رفع رأسمالها مثل: البنك الصناعي والتجاري الجزائري في 2003/08/21، أركو بنك في ديسمبر 2005

4- **البنوك المختلطة:** ونقصد بها تلك البنوك التي تمتلك الدولة جزءا من أسهمها والجزء الأخر يكون من طرف مستثمر اجنبي وهذه البنوك في الجزائر هي:

4- 1 بنك البركة الجزائري: banque al-baraka d'algerie

تأسس بنك البركة الإسلامي – البحرين (البركة البحرين) في عام 1984 في البحرين، ومنذ إطلاقه ظل يتبوأ مركز الريادة في مجال تطوير العمل المصرفي المالي والإسلامي، وهو مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بالبحرين بالسجل التجاري رقم 14400 ومرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي لمزاولة الخدمات المصرفية للأفراد. ويبلغ رأسمال البنك المصرح به 600 مليون دولار أمريكي الصادر والمدفوع بالكامل منه 122 مليون دولار أمريكي. هذا بالنسبة لمجموعة البركة[1].

والجدير بالذكر أن بنك البركة الجزائر هو أحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وهي بنك إسلامي عالمي رائد، تقدم خدمات التجزئة المصرفية، والتجارية والاستثمارية، وكذلك خدمات الخزانة وذلك وفقا لمبادئ الشريعة السمحاء. ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 5.1 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع حقوق الملكية نحو مليار دولار عام 2006[2].

---

(1) بنك البركة الجزائري، الموقع الالكتروني:
http:/ www ansanı2 com بنوك ومصارف 11/04/2010, 01 19.

(2) رواد المصارف الإسلامية، بيان صحفي، مكتب الرئيس التنفيذي، مجموعة البركة المصرفية، المنامة، 11 أبريل 2007، ص. 2.

وتملك المجموعة تواجد جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة في عشر بلدان تمتلك بدورها نحو 215 فرع. وهذه الوحدات هي بنك البركة الجزائر وبنك الأمين – البحرين وبنك البركة الإسلامي – البحرين وبنك التمويل المصري السعودي – مصر والبنك الإسلامي الأردني – الأردن وبنك البركة لبنان – لبنان وبنك البركة المتحد – جنوب أفريقيا وبنك البركة السوداني – السودان، وبنك التمويل السعودي التونسي – تونس وبنك البركة التركي للمساهمات – تركيا، وبنك البركة - باكستان.

أما بنك البركة الجزائري فقد تأسس في ماي 1991 كمصرف إسلامي وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. ويمتلك البنك 11 فرع. وقد عرف بنك البركة عدة مراحل منذ تأسيسه نوجزها فيما يلي:

1991: تأسيس البنك.

1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

1999: المشاركة في تأسيس شركة التأمينات: البراكة و الأمان.

2000: احتلال المنصب الأول في ترتيب المؤسسات البنكية ذات رؤوس الأموال الخاصة.

2006: زيادة في رأس مال البنك بـ:2.500.000.000 DA

2009: زيادة ثانية في رأس مال البنك بـ: 10.000.000.000. DA (1)

---

(1) Banque al-baraka d'algerie, le site électronique: http://www.al-baraka-bank.com, 11/04/2010, 01:45.

ويعتبر بنك البركة الجزائري البنك التجاري الوحيد في الجزائر الذي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقد واكب نمو البنك منذ تأسيسه عام 1991 تطور الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

وجاء نجاح البنك كنتيجة لجهوده في التركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية.

4- 2 البنك الاتحادي: UNION BANK

والذي أنشئ في 07 ماي 1995 وبمساهمة رؤوس أموال خاصة وطنية وأجنبية وترتكز أعمال البنك في اداء نشاطات متنوعة وتتمحور على وجه الخصوص في جمع الادخار وتمويل العمليات الدولية كما يقوم بتقديم النصائح والإرشادات والاستثمارات المالية للزبائن.

4- 3 البنك المختلط أو البنوك المتحدة ماليا: BAMIC OFF SHORE

أنشئ هذا البنك في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% من رأس مال البنك وأربعة بنوك تجارية عمومية بنسبة 50% من رأس مالها وهذه البنوك هي: BNA- CPA - BADR - BEA[1].

4- 4 بنك التعاون للمغرب العربي: BCMA لقد تمت المصادقة على إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 319/81 المؤرخ في 1981/12/05، والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية الجزائرية

(1) قريد عمر، دور الأنشطة التسويقية المتكاملة في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة-، مرجع سابق ص: 41.

الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، والمتعلقة بإنشاء بنك مختلط والتي أمضيت بالجزائر بتاريخ 03 سبتمبر 1981، وحسب ما جاء في نص الاتفاقية ، أن هذا البنك مقره الاجتماعي في تونس العاصمة، ويقدر رأسماله الاجتماعي بـ 40.000.000 دولار أمريكي، ويهدف إلى دفع وتمويل المشاريع ذات المصالح المشتركة.

4- 5 بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة: BACMIC أنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 162/88 المؤرخ في 9 أوت 1988 والمتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء بنك نختلط بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، والتي أمضيت بـ طرابلس بتاريخ 1988/06/19. وحسب ما جاء في نص الاتفاقية أن هذا البنك مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة، ويقدر رأسماله الاجتماعي بـ 100.000.000 دولار أمريكي، كما يهدف إلى تمويل التجارة الخارجية بين البلدين، تمويل المشاريع ذات المردود الاقتصادي والمالي، تمويل التجارة الخارجية للبلدين مع الغير.

4- 6 البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية BAMIC تمت المصادقة على انشاء هذا البنك في 13 جوان 1992 بموجب المرسوم رقم 247/92، والمتعلق باتفاقية انشاء بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي، والتي أمضيت في رأس لعنوف بليبيا بتاريخ 10/09 مارس 1991، مقره تونس العاصمة، ورأسماله يقدر بـ 500.000.000 دولار أمريكي، واهم أهدافه هو المساهمة في ربط اقتصاد المغرب العربي وتطوره.

5- البنوك الخاصة الأجنبية:

5- 1 سيتي بنك الجزائر: cité bank algéria هو بنك تجاري أمريكي يقدم خدمات مالية مباشرة ماستر كارد، ايداعات مالية، وحسابات الشيكات المجانية بطريقة سهلة ومريحة،منح له الاعتماد بالجزائر في ماي 1998بموجب القرار رقم 02/98 ، كصفة فرع للبنك الأجنبي سيتي بنك المتواجد بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية برأسمال قدره 500.000.000 دج، وتميز سيتي بنك بالمحافظة منذ ثلاثة عقود بارتباطات ضيقة مع المؤسسات الوطنية للبترول والغاز (سونا طراك، سونلغاز)، ولقد تميزت العلاقات خصوصا مع الشركات الخاصة التي تعمل في القطاعات المتشابهة

(**secteurs-clé**) مثل الصيدلية، كما أسندت للمدير العام كل الصلاحيات في التصرف في جميع الصفقات المقدمة من مؤسسته على غرار الفروع لسيتي بنك في العالم، ويستطيع اتخاذ أي قرار مهم في جميع القطاعات، وهذا ما لا يتمتع به مسيري البنوك الأخرى الأجنبية خاصة الفرنسية منها، حبث يتم اتخاذ القرارات المهمة من باريس.

5- 2 المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC: المؤسسة العربية المصرفية ومقرها البحرين، لها فروع في أكثر من 21 دولة في كل من دول الخليج و دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أوروبا، وكذا أمريكا واسيا. أنشئت عام 1980، وهي مدرجة في بورصة البحرين[1]. أما المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر المعروف باسم "بنك- ABC الجزائر، ويعد أول مصرف دولي خاص مرخّص بموجب القانون الجزائري

(1) المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC، الموقع الالكتروني:
http://www.arabbanking.com, 06/04/2010, 22:32.

في ضوء القرار الرسمي الصادر من قبل مجلس العملات والاعتمادات المالية التابع للبنك المركزي الجزائري في شهر سبتمبر 1998 .

بدأ البنك مزاولة أنشطته بشكل فعلي في 2 ديسمبر 1998، وذلك بافتتاح فرعه الرئيسي بمنطقة بير مراد الريّس في الجزائر العاصمة(1)، كشركة ذات أسهم بصفة البنك برأسمال قدره 000.200.183.1 دج، وهو ينقسم بين ثلاث مساهمين: 70% من رأس المال يعود للمؤسسة الأم بدولة البحرين، 10% يعود إلى الشركة المالية الدولية، 20% من رأس المال يعود إلى عدد صغير من المساهمين الخواص الجزائريين(2).

حقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس تصل إلى 22،98 % سنة 2000، لتنخفض إل 9،84 % سنة 2001، ثم لترتفع إلى 15،62 % سنة 2002، وهذا يعني أن هذه النسبة مراقَبة بشدّة من طرف البنك ويحاول تحسينها باستمرار، ويبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك(3).

5- 3 ناتكسيس الجزائر: natexis d'algerie منح الاعتماد له بموجي القرار 01/99 المؤرخ في 27/أكتوبر/1999، كشركة ذات أسهم ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، ولقد تأسست مجموعة ناتكسيس للبنوك الشعبية بالاتحاد الحديث العهد لكل

---

(1) المؤسسة العربية البنكية– الجزائر، الموقع الالكتروني:
http:// www.arabbanking.com/AR/.../ALGERIA/Pages/default.aspx, 26/03/2010, 16:12.

(2) المؤسسة العربية البنكية– الجزائر، الموقع الالكتروني:
http:// www.arabbanking.com/AR/.../ALGERIA/Pages/default.aspx, 26/03/2010, 16:12.

(3) سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص: 295.

من القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، وينقسم رأسمالها الى 80% للمؤسسة الأم في باريس و 20% للشركة المصرفية الفرنسية الدولية، ويعتبر نشاط البنك موجه خاصة الى المؤسسات الجزائرية حيث بلغ عملاء هذا البنك في سنة 2003، حوالي 30 عميل فرنسي و220 شركة جزائرية في محفظتها، وتتدخل ناتكسيس الجزائر في تمويل الواردات والصادرات، استشارات في التصدير والاستيراد، تنظيم وتسير المؤسسات.

5- 4 سوسيتي جنرال الجزائر: société générale d'algerie

تعتبر سوسيتي جنرال واحدة من أكبر الشركات المالية في أوروبا والعالم من خلال النشاطات التي يمارسها في أنحاء مختلفة من العالم، مقره الرئيسي في غرب العاصمة الفرنسية باريس(1).

منح لها الاعتماد بالجزائر بموجب القرار رقم 03/99 المؤرخ في 4 نوفمبر 1999 كشركة ذات صفة البنك برأسمال اجتماعي يقدر ب 500.000.000 دج حبث يتوزع رأس المال على الأطراف التالية:

70% للمؤسسة الأم، 28% لمجموعة المساهمين الخواص الجزائريين FIBA، 1% للشكة المالية الدولية SFI، لكن في نهاية سنة 2004 تم رفع رأس المال إلى 2.500.000.000 دج، وأصبح يعود كليا إلى المؤسسة الأم، وتتمثل أهم إستراتيجية لهذا البنك في توسيع شبكته البنكية على المستوى الوطني، حيث بلغ عدد الوكالات في نهاية سنة 2004ن حوالي تسع وكالات.

---

(1) سوسيتي جنرال القدرة على الصمود، الموقع الالكتروني:
http:// www.alraynews.com/Companies.aspx?id=45, 10/04/2010, 00:11.

5- 5 بنك الريان الجزائري: AL-RAYAN AB منح له الاعتماد بموجب القرار رقم 03/200، في 8/أكتوبر/2000 كشركة ذات أسهم ذات صفة البنك، برأسمال قدره 1.710.000.000.

5- 6 البنك العربي: س م ع AB PLC العربي س م ع الجزائر بموجب القرار رقم 02/2001 المؤرخ في 15 أكتوبر 2001 كفرع البنك العربي س م ع عمان الأردن، وقدرت حصة رأسمال هذا الفرع بـ: 500.000.000دج.

5- 7 البنك الوطني الباريسي " باريبا " BNP PARIBAS: تأسس هذا البنك في 31 جانفي 2002، برأسمال قدره 2.000.000.000 دج يعود هذا الأخير بنسبة 100% لمجموعة البنك الوطني الباريسي " باريبا ".

5- 8 ترست بنك الجزائر: TBA منح له الاعتماد بموجب القرار 26/02 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 2 بتاريخ 08 جانفي 2003 كمؤسسة مالية ذات صفة البنك، برأسمال قدره 750.000.000 دج.

5- 9 هاوسينغ بنك: ALGERIA HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE يقدر رأس المال الاجتماعي لهاوسينغ الجزائر بـ 2.400.000.000 دج، أي ما يعادل 46.000.000 دولار كندي، كما يعود هذا الأخير إلى المؤسسة الأم هاوسينغ بنك للتجارة والمالية الأردن، بنسبة 52%، مؤسسة الاستثمارات الخارجية العربية بنسبة 10%، الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بنسبة 10%، مؤسسة رأسمال الاستثمار للبحرين بنسبة 9%، بعض المستثمرين الجزائريين بنسبة 14%.

5- 10 **بنك الخليج الجزائر: AGB** منح له الاعتماد في سنة 2003 كشـركة ذات لشـهم تحمـل صـفة البنـك، برأسمـال قـدره 1.000.000.000 دج. وسيتم التطرق بإيجاز لأهم مراحل نشأته وتطوره منذ تأسيسه الى يومنا هذا في الفصل الثالث من المذكرة[1].

ثانيا- المؤسسات المالية:

وهذه الأخيرة تتفرع إلى مؤسسات مالية عامة وأخرى خاصة وسيتم التطرق لكلا النوعين من المؤسسات .

1- **يونيون بنك: UNION BANK** تم اعتمادها بموجب القرار رقم 01/95 المؤرخ في 7 ماي 1995 كشركة ذات أسهم ذات صفة مؤسسة مالية، وتم سحب الاعتماد منها في 13 جويلية 2004.

2- **شركة إعادة تمويل الرهن: SRH** تم اعتمادها بموجب القرار رقم 01/98 المؤرخ في 6 افريل 1998، كشركة ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 3.290.000.000. دج.

3- **المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة «فينلاب»: FINALEP**

تأسست بتاريخ 06 أفريل كشركة مساهمة، ذات صفة المؤسسة المالية.

4- **مونا بنك: MOUNA BANK** تم اعتمادها كمؤسسة مالية بموجب القرار رقم 05/98 المؤرخ في 8 أوت 1998 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 260.000.000 دج، ولقد تم سحب الاعتماد في ديسمبر 2005.

---

(1) http://www.ag-bank.com.

5- **البنك الدولي الجزائري: AIB** تم اعتماده بموجب القرار رقم 01/2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 100.000.000 دج، ولقد تم سحب هذا الاعتماد بتاريخ 18 ديسمبر 2005.

6- **الشركة الجزائرية لايجار التجهيزات والمعدات "السلام": SALEM**

تم اعتمادها بموجب القرار رقم 01/2001 المؤرخ في09 فيفري 2001 كشركة ذات أسهم، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5.000.000.000 دج.

7- **الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف "سوفينوس"** **SOFINANCE** تم اعتمادها بموجب القرار رقم 01/2001 المؤرخ في 09 جانفي 2001 كشركة ذات أسهم ، ذات صفة المؤسسة المالية برأسمال قدره 5.000.000.000. دج.

8- **المؤسسة العربية للإيجار "شركة الإيجار": ALC** يتكون رأسمالها من رؤوس أموال جزائرية: عامة وخاصة رؤوس أموال سعودية، وكذا مساهمه SFI، وتأسست في 20 أوت 2002 كشركة ذات أسهم، وتعتبر شركة للإيجار.

9- **بنك الجزائر للتنمية: BAD** تم تاسيس هذه المؤسسة بمقتضى القانون رقم 165/63 المؤرخ في 7 ماي 1963 من أجل تمويل الاستثمارات المنتجة.

ثالثا- مكاتب التمثيل "الارتباط":

لقد حددت التنظيمية رقم10/91 المؤرخة في 1991/08/14 والمتعلقة بفتح مكاتب التمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، حيث تخضع هذه العملية الى ترخيص من مجلس النقد والقرض لا يتجاوز الثلاث

سنوات قابل للتجديد، وتنحصر هذه المكاتب في تدعيم النشاطات المتواجدة للمؤسسة الام وكذا البحث عن علاقات الأعمال بين متعاملين اقتصاديين للبنك أو المؤسسة المالية الممثلة، كما يستثني أي عمل تجاري أو بنكي.

ومكاتب التمثيل في الجزائر هي:

- سيتي بنك.
- القرض الليوني.
- البنك التجاري.
- القرض الصناعي اندوسيوز.
- البنك الدولي التونسي.
- البنك العربي البريطاني التجاري.
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية.
- القرض الزراعي.

وفي الأخير يمكن توضيح النظام المصرفي الجزائري حاليا، أي البنوك والمؤسسات العامة والخاصة المالية في نهاية سنة 2008. (1)

---

(1) المصدر: زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 134.

الشكل رقم (19): مخطط توضيحي لهيكل النظام المصرفي الجزائري نهاية سنة 2008.



المصدر: زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 134.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الأجنبية وأهدافها

أولا- خصائص البنوك الأجنبية:

تتميز البنوك الأجنبية بجملة من الخصائص والسمات يمكن ايجازها في:

1- **حجم البنوك الأجنبية:** تتميز البنوك الأجنبية عموما بكبر حجمها، العائد إلى:

- كبر حجم رأس مالها حجم رأس المال.
- كبر حجم النشاط.

2- **التكامل:** تتمتع البنوك الأجنبية بشبكة فروع منتشرة عبر عدة مناطق في العالم، كما يوجد نوع من التضامن فيما بينها حفاظا على مصالحها المشتركة في مواجهة السلطات النقدية المحلية.

3- **الاحتكار أو الطبيعة الاحتكارية لهذه البنوك:** نتيجة لكبر حجم البنوك الأجنبية واتساع مجال نشاطها يحدث نوع من الاحتكار لبعض الخدمات خصوصا في مجال: صرف العملة و تمويل التجارة الخارجية.

4- **ميزة التنوع والتوسع (تنوع المنتجات توسع النشاط)**: أدى النمو والتطور الكبير الذي تشهده الساحة المالية العالمية من حيث انتشار البنوك الأجنبية واتساع مجال نشاطها إلى تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها الى مستوى التحديات العالمية من خلال:

- تنويع وابتكار تقنيات وقنوات التمويل الحديثة.
- تأثيرها في اتساع شبكة المصارف.

- تعبئة الادخارات وزيادة حجم القروض.

5- **التركيز على التمويل قصير الأجل:** في أغلب الأحيان تلجأ البنوك الأجنبية الى التمويل قصير الأجل وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة في هذا النوع من التمويل وارتفاع عائده. ونتيجة لما يترتب على هذه الاستثمارات من فوائد أصبحت البنوك الأجنبية مهتمة أكثر بها عن غيرها من التمويلات الأخرى

6- **قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج و التسويق و التسعير يتم اتخاذها من قبل البنك الرئيسي:** حيث يرجع الفصل في القرارات ذات القيمة المالية الكبيرة إلى البنك الرئيسي أو البنك الأم، حيث يوكل هذا البنك لوكالاته في مختلف الأقطار التصرف في إصدار القوانين والمصادقة على القرارات التي لا تتعدى السلطة الممنوحة من، وفي حالة تجاوز الصلاحيات يتدخل البنك الأم في المصادقة على القرارات المهمة.

7- **القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة:** وهذه الخاصية من أهم الخصائص التي تنفرد بها البنوك الأجنبية عن بقية البنوك الوطنية حيث تتميز بقوة كبيرة في الجانب التسويقي والإعلان للمنتجات التي تقدمها وبصفة مستمرة.

8- **الانتشار الجغرافي:** ونعني يه الحيز المكاني الذي تشغله هذه البنوك حيث نجدها عبارة عن مجموعة كبيرة من البنوك منتشرة في أقطار مختلفة كلها تكون تابعة لشركة أم تعتبر المقر الرئيسي للبنك وصاحية القرار الأخير.

9- **تعبئة الكفاءات:** حيث تراعي البنوك الأجنبية جانب الكفاءة المهنية لدى موظفيها ، ولا يتم اعتماد الموظفين إلا بعد إجراء جملة من الاختبارات والتربصات لتصبح هذه العمالة أكثر جاهزية وأكثر خبرة.

ثانيا- أهداف البنوك الأجنبية :

من بين الأهداف التي تسعى البنوك الأجنبي لتحقيقها ما يلي:

1- **تعظيم الربحية:** وذلك من خلال زيادة الإيرادات وتخفيف تكلفة الخدمات الى أدنى مستوى لها

2- **ضمان استمرارية نشاط البنك:** تسعى البنوك الأجنبية عموما إلى ضمان استمرارية نشاطها وبقائها في السوق من خلال مواكبة المستجدات التي تطرأ على السوق المالي، والتكيف معها .

3- **كسب ثقة العملاء:** تسعى البنوك الأجنبية الى كسب ثقة العميل من خلال توفير الخدمات الملائمة له والمنتجات المصرفية ذات الصفة الانفرادية.

4- **الاستحواذ على أكبر حصة في السوق المصرفية:** وهي من الأهداف التي يسطرها البنك. لأنه لتحقيق عوائد مالية كبيرة وجب على البنوك الأجنبية السيطرة على اكبر قدر ممكن من السوق.

5- **مواكبة المعايير الدولية:** ونقصد بالمعايير الدولية تلك المقاييس العالمية التي تعمل بها البنوك الحديثة في المجال البنكي وعلى البنوك الأجنبية دائما أن تكون على دراية كاملة بالمستجدات التي قد تطرأ على هذه المعايير لمواكبة التطور في المجال البنكي.

6- **تنويع الخدمات المصرفية:** أي عدم وضع سبل وطرق ثابتة للخدمة المصرفية ، بل العمل دائما على خلق طرق جديدة من شانها أن تجعل العميل يشعر بالرضا التام والدائم تجاه البنك.

7- **مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي:** عدم السماح للتكنولوجيات الحديثة بالغياب عن خدمات البنك واكتسابها بغية تحسين الأداء للبنك[1].

8- **شبابيك الخدمات الشاملة:** ونقصد هنا عدم تخصص الشبابيك داخل البنوك الأجنبية بالقيام بأعمال معينة كما هو الحال في البنوك الوطنية ، فالبنوك الأجنبية تقدم خدمات الدفع أو السحب أو التحويل في كل الشبابيك الموجودة داخل البنك ، وهذا يسهل عملية التعامل للعميل مع البنك وتجنبه كل الانتظار وضياع الوقت.

---

(1) موسى سعيد مطر شقيري، نوري موسى، ياسر المومني، **المالية الدولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص: 177.

الخلاصة:

بعد تطرقنا لأهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها خاصة في سياق التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مرورا بأهم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد من الاستقلال الى ما بعد فترة التعديلات الهيكلية ودراسة مميزات كل مرحلة من مراحل هذه الاصلاحات وكذا العواقب التي واجهته للوصول الى ماهو عليه اليوم من انفتاح اقتصادي وتغير شبه جذري في طريقة التسيير والتمويل وذلك لتغير النمط المتبع من طرف الدولة الجزائرية، من النظام الاشتراكي الى المختلط، ثم الرأسمالي، الأمر الذي سمح بزيادة الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد خاصة الاستثمارات في القطاع المالي والبنكي حيث نميز زيادة في عدد البنوك الأجنبية في الجزائر خاصة بعد قانون 10/90.

ولقد أصبح للبنوك الأجنبية في الجزائر دور ايجابي في تمويل القطاعات الحيوية محليا، الأمر الذي سمح بزيادة وتيرة الاقتصاد الجزائري وبتحسن ملحوظ.

الفصل الثالث

دراسة حالة

بنك الخليج الجزائر AGB

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك الأجنبية في الجزائر وتقييم دورها في تمويل الاقتصاد الوطني، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بدراسة ميدانية لأحد البنوك الأجنبية الموجودة بالبلاد والقيام بتقييم أدائها في الاقتصاد الوطني من خلال تحليل الميزانيات السنوية لها وتقييم النتائج بالاعتماد على أسس وأطر بنكية، ولقد كان بنك الخليج الجزائر هو البنك الذي وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج وأهداف الدراسة عليه للوصول الى نتائج و توصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

وبما أن بنك الخليج الجزائر من أبرز البنوك الأجنبية في الساحة الوطنية، وهذا لما يتميز به من تقنيات وتكنولوجيا عالية في المجال البنكي، بالإضافة الى النتائج الايجابية التي حققها منذ تأسيسه الى يومنا هذا.

ولقد قسم الفصل الثالث من الدراسة الى:

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر ودراسة أنشطته ووظائفه.

المبحث الثاني: تقييم أداء البنك من حيث العائد والخاطرة.

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر ودراسة أنشطته ووظائفه.

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الساحة النقدية بالجزائر وهذا لقيام البنك بديناميكية ونشاطا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية. وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر.

أولا: نشأة وتطور بنك الخليج

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من ابرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها أسم ❖ المجموعة الكويتية للأعمال❖، أو Kuwait- -Project compagne .

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية في عام 1975 ، ومشروع شركة الكويت (القابضة) أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة و التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلدا (وخصوصا في العالم العربي) ، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم .

تهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة، ومجلس العقار.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال قدره 6.500.000.000 دج، موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال بنكي وهي:

- 60 % من طرف البركان بنك Burgan Bank
- %30 البنك التونسي الدولي. Tunis International Bank
- %10 البنك الأردني الكويتي. Jordan Kuwait Bank

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004 ، وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة.

منذ تأسيسه وبنك الخليج الجزائر يلتزم بتقديم المساعدات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات(1) .

بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون ، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة.

---

(1) http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1, 21/04/2010, 12 :22.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

*** مجلس الإدارة**

الرئيس

نائب الرئيس.

العضو الأول.

العضو الثاني.

العضو الثالث.

*** اللجنة التنفيذية**

المدير العام

نائب المدير العام المكلف بـ الإدارة ، المالية و العمليات.

نائب الدير العام المكلف بـ القروض، الشبكة ، التسويق و التنمية.

*** الإدارة**

مساعد المدير العام المكلف بالقروض.

مساعد المدير العام المكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة.

مدير العمليات.

رئيس قسم التنمية.

رئيس قسم النقدية.

رئيس قسم إدارة القروض.

رئيس قسم دعم المبيعات.

مسؤول خلية المراجعة.

رئيس قسم النظام، الشبكة وامن الإعلام الآلي.

المكلف بالمهمات.

رئيس قسم التحصيل.

رئيس قسم الشؤون القانونية

رئيس قسم المحاسبة.

رئيس قسم القروض للأفراد.

مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة.

رئيس قسم المراقبة الداخلية(1).

حيث يتكون بنك الخليج الجزائر من:

مجلس إدارة: الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء ومنه فان مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء.

اللجنة التنفيذية: وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد ❖ الجزائر❖، يأتي بعده نائبان اثنان، الأول مكلف بـ الإدارة، المالية و العمليات، والثاني

---

(1)Source : rapport annuel 2008, p : 07.

مكلف بـ بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة. إذا اللجنة التنفيذية للبنك تتكون من ثلاثة أعضاء.

الإدارة: هذه الأخيرة تمثل المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام.

يأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بـ بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة، يليهما رؤساء الأقسام التالية:

❖مدير العمليات.❖رئيس قسم التنمية.❖رئيس قسم النقدية.❖رئيس قسم إدارة القروض.

❖رئيس قسم دعم المبيعات.❖مسؤول خلية المراجعة.❖رئيس قسم النظام، الشبكة وامن الإعلام الآلي.

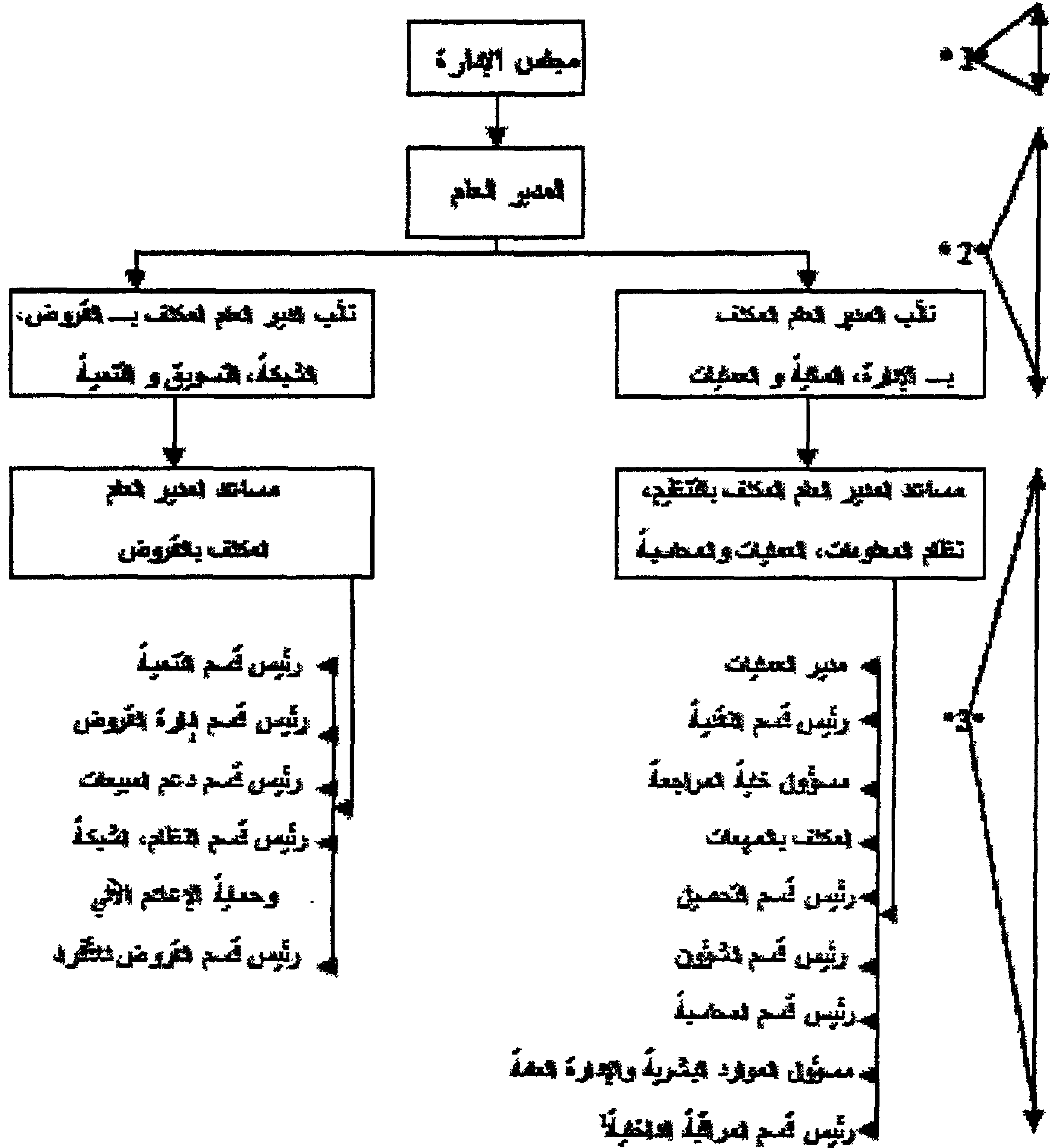
❖ المكلف بالمهمات. ❖ رئيس قسم التحصيل. ❖ رئيس قسم الشؤون القانونية.❖رئيس قسم المحاسبة. ❖ رئيس قسم القروض للأفراد. ❖مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة.❖ رئيس قسم المراقبة الداخلية.

حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة(1).

(1) http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1, 21/04/2010, 12 :22.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للبنك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر



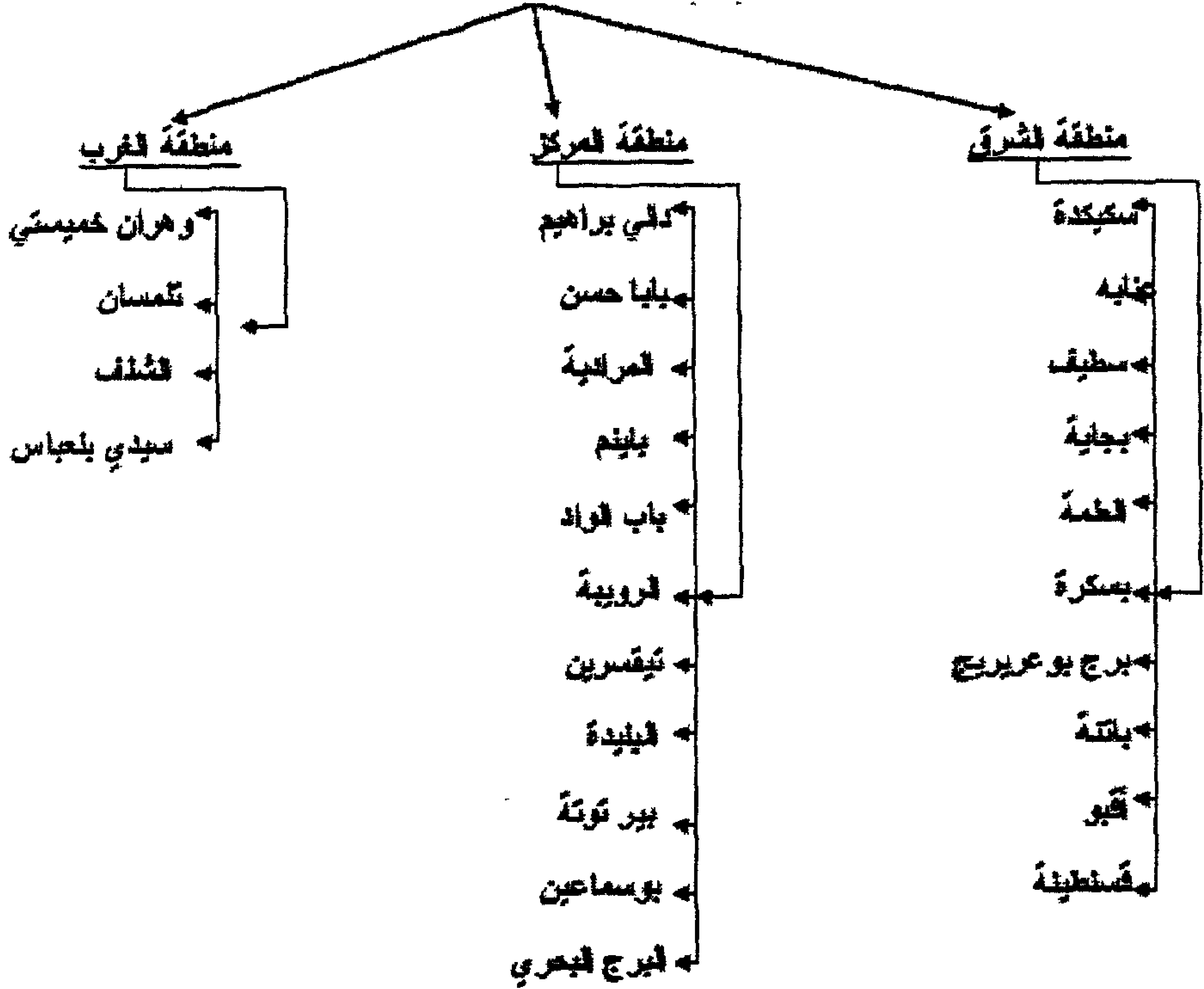
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك.[1]

(1) *1 * مجلس الادارة، *2 * اللجنة التنفيذية، *3 * الإدارة.

ثالثا : شبكة وكالات البنك

يتكون بنك الخليج الجزائر من شبكة تعتبر لا بأس بها مقارنة مع تاريخ تأسيس البنك، حيث يتكون من:

الشكل رقم (21): الشبكة البنكية لوكالات بنك الخليج الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الخليج الجزائر.

من المخطط أعلاه نلاحظ أن بنك الخليج الجزائر هو بنك ذو شبكة بنكية جد واسعة ومنتشرة بقوة في التراب الجزائري وذلك لاحتوائه المناطق الرئيسية بالبلاد سواء الشرقية منها أو الغربية إضافة لمدن المركز أو الوسط الجزائري.

المطلب الثاني: منتجات وخدمات بنك الخليج الجزائر.

أولا- الأعمال التجارية:

يملك بنك الخليج الجزائر الصلاحيات في إجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي. وهذه العمليات تتمثل في تقديم قروض ومساعدات لشركات الإقراض من الأشكال المتنوعة المباشرة وغير المباشرة التي تلبي في الوقت نفسه تطلعات ومعتقدات كل منهما.

1- **عمليات التجارة الخارجية Opérations de Commerce Extérieur** يساعد بنك الخليج الجزائر عملائه على النمو في السوق العالمية على نحو متزايد وذلك من خلال:

- توطين للواردات والصادرات Domiciliation des importations et des exportations.
- خطابات الاعتماد لاستيراد Letters de Crédit à l'iimport
- خطابات الاعتماد ، والتصدير Letters de Crédit à l'Export
- خصومات وثائقية Remises documentaries

وبالرجوع إلى البنك نجد جدول خاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية والموضح فيما يلي:

ولقد سجل البنك تطورا ملحوظا في هذا المجال حيث تم تسجيل استمرارية في نمو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية مقارنة بالسنوات السابقة وكانت هذه الزيادات كالأتي: 46% في حجم المعاملات، و83.87% في قيمة المعاملات.

الجدول رقم (09): عمليات التجارة الخارجية

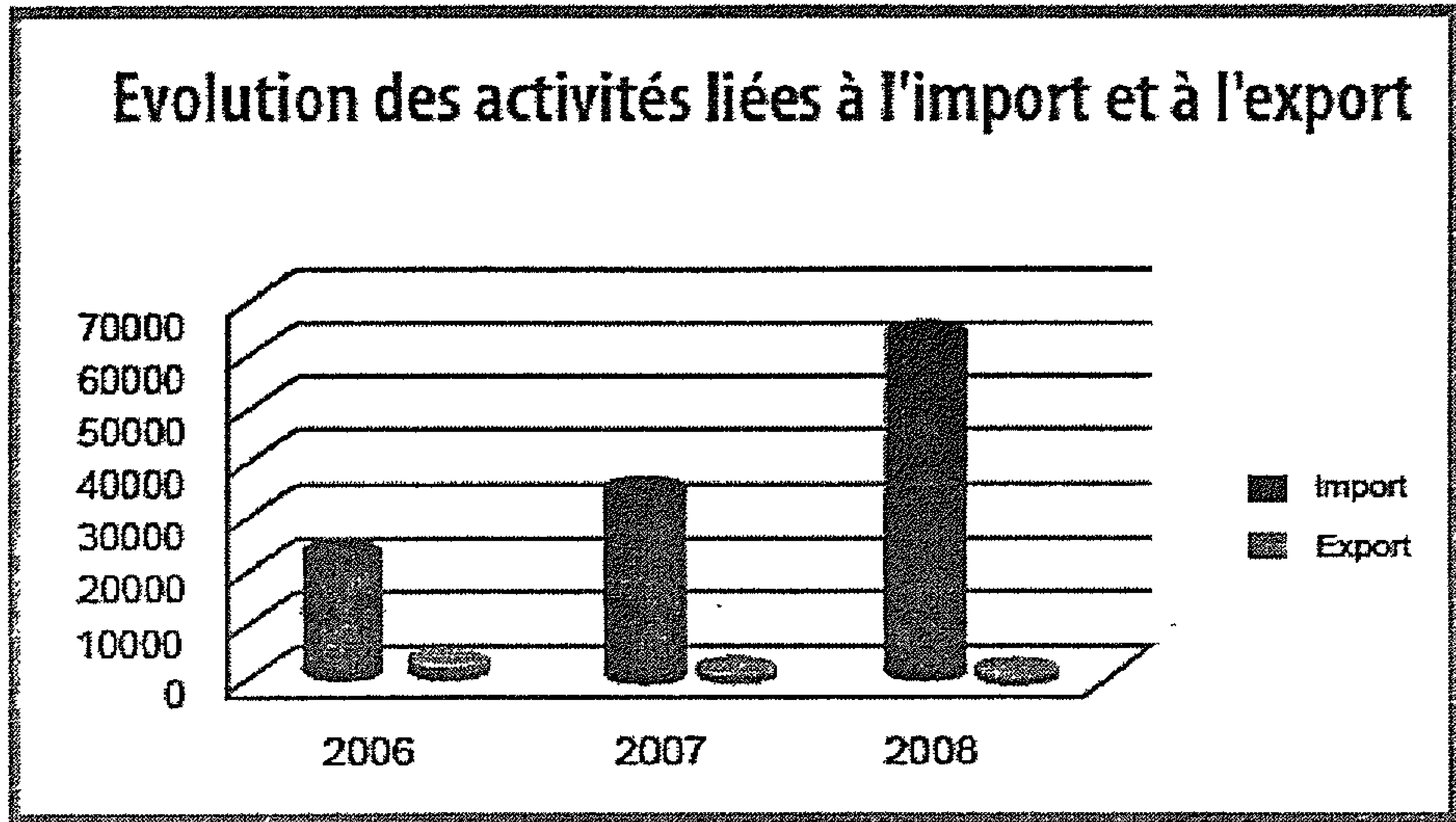
عمليات التجارة الخارجية	تاريخ القيمة	الفائدة/ العمولة/ المصاريف
الاستيراد		
توطين الاستيراد	يوم الافتتاح	3500 دج
الاعتماد المستندي للاستيراد		
افتتاح الاعتماد	يوم الافتتاح	3000 دج
عمولة الالتزام		
مؤونة ضعيفة أو أقل من %25	يوم الافتتاح	%25.0 للسداسي/ على الأقل 5000 دج
مؤونة ما بين %49/25	يوم الافتتاح	%625.0 للسداسي/ على الأقل 5000 دج
مؤونة مابين %74/50	يوم الافتتاح	%5.0 للسداسي/ على الأقل 5000 دج
مؤونة مابين %99/75	يوم الافتتاح	0.325% للسداسي/ على الأقل 5000 دج
مؤونة %100	يوم الافتتاح	%25.0 للسداسي/ على الأقل 5000 دج
حمل المستندات	عشية العملية	1500 دج
التحويل	عشية حمل المستندات	%0.35/ علة الأقل 3500 دج
التعديل أو الإلغاء	يوم الإلغاء	1500 دج
حالة زيادة المبلغ	يوم التعديل	العمولة المحققة + معدل الرهن المفروضtolérance/ على الأقل 3000 دج

التصدير		
توطين التصدير	يوم العملية	3500 دج للملف
الاعتماد المستندي للتصدير		
الإشعار	يوم الإشعار	5000 دج
التأكيد	يوم التأكيد	0.5% للسداسي/ على الأقل 10000 دج
عمولة الترحيل	عشية العملية	0.35%/ على الأقل 3000 دج
عمولة مراجعة وإرسال المستندات	عشية العملية	0.1%/ على الأقل 1000 دج + مصاريف المراسلات
القبول والالتزام بالدفع المؤجل	يوم العملية	0.5% للسداسي
أوامر المدفوعات المحصلة للتصدير		
عمولة الترحيل	يوم التنفيذ	0.35%/ على الأقل3000 دج

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق الموقع الالكتروني للبنك

كما يمكن توضيح تطور عمليات التجارة الخارجية في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (22): تقييم النشاطات المرتبطة بالاستيراد والتصدير



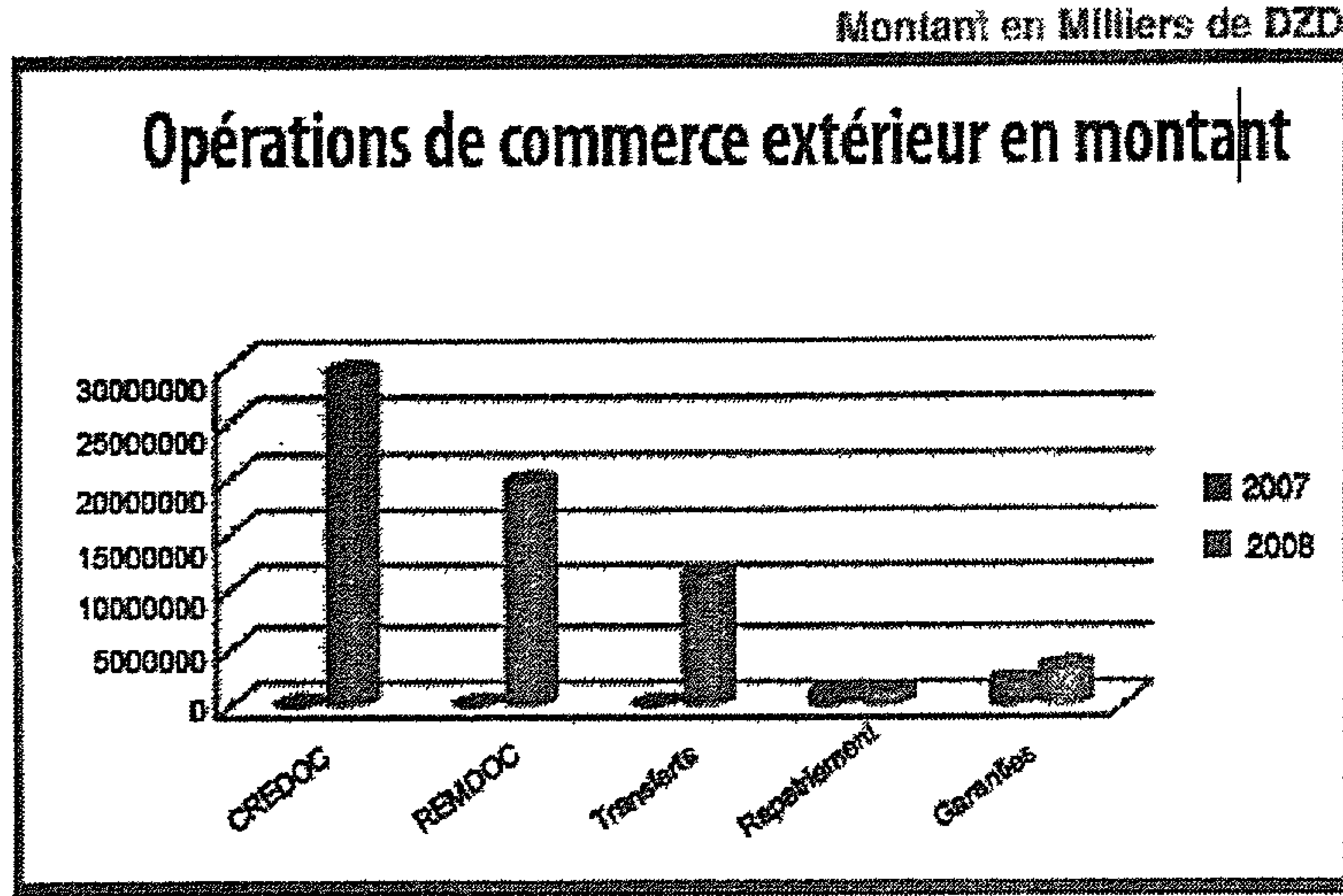
Source : rapport annuel 2008, p : 11.

عرفت عمليات الاستيراد تحسن كبير مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بتطور بقيمة 43.86%.

أما عمليات التصدير فقد سجلت حدوث تقدم طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، مع تطور بنسبة 65% في العدد، و8% في القيمة. هذا من حيث تقييم النشاطات المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد.

أما تطور عمليات التجارة الخارجية بصفة عامة فيمكن توضيحه في الشكل البياني التالي، والذي يخص سنتي 2007/ 2008 بالمبالغ:

الشكل رقم (3 2): عمليات التجارة الخارجية بالمبالغ



Source : rapport annuel 2008, p : 12.

من خلال الشكل يتبين لنا الزيادة الملحوظة في حجم العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي نلاحظ فيها تطور ملحوظ فيما يخص الاعتماد المستندي وكذا عمليات التحويل من سنة 2007 الى سنة2008.

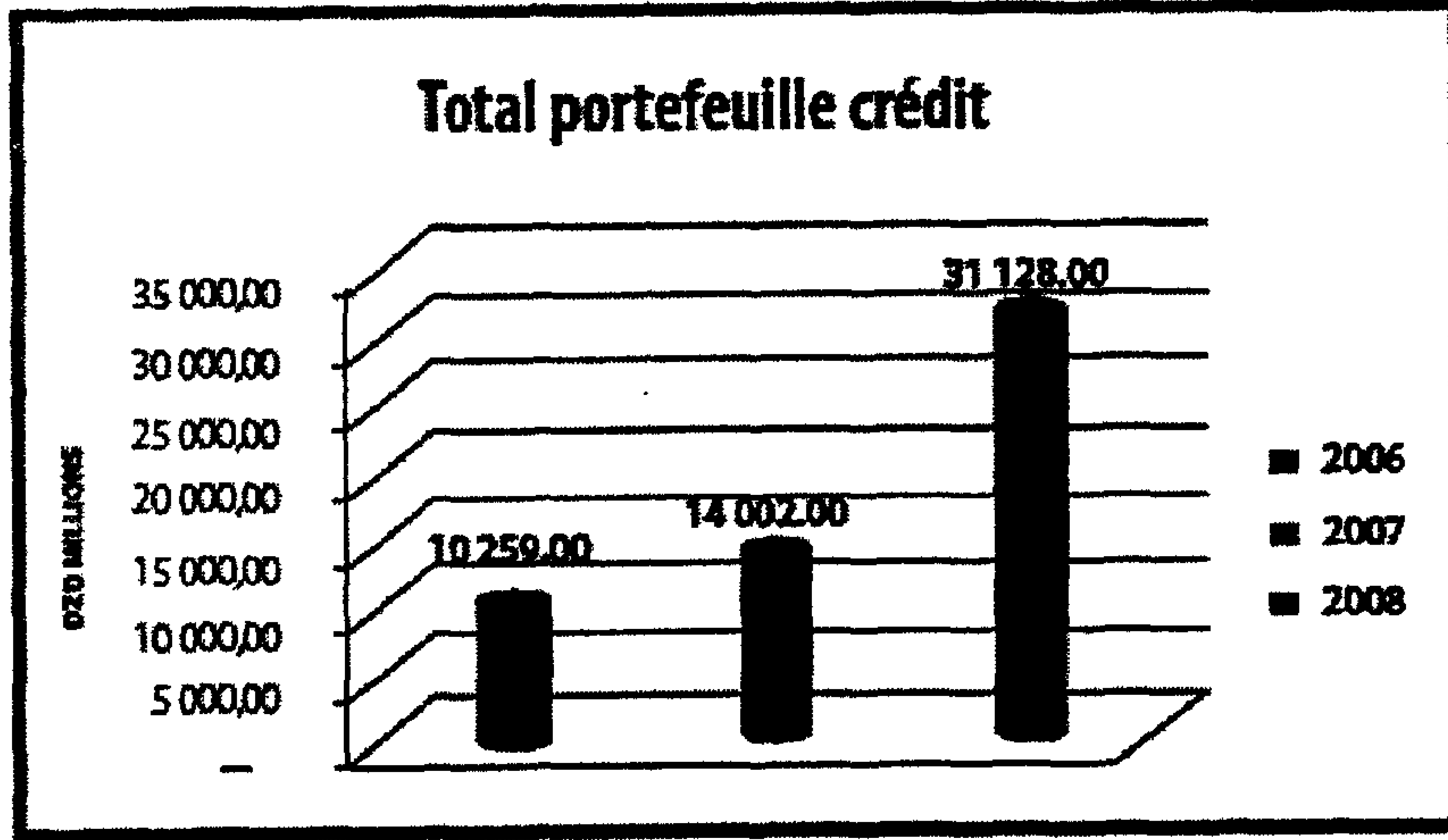
2- تمويل الاستغلال: Financement de l'exploitation

يضع بنك الخليج الجزائر مهنيين متخصصين تحت تصرف العملاء لتوجيه لهم الخيارات الخاصة بهم ومساعدتهم على إنشاء المرافق التي من شأنها أن تناسب أعمالهم.

وحسب التقارير السنوية للبنك لسنة 2008 فقد بلغت القروض الموجهة للعملاء مبلغ 31128 مليون دج حيث تمثل القروض بالالتزام نسبة 43% منها ، و53% للقروض عن طريق الصندوق.

ويمكن توضيح مجموع محفظة القروض في الشكل التالي:

الشكل رقم (24): مجموع محفظة القروض



Source : rapport annuel 2008, p : 10.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا حجم الزيادة في القروض الممنوحة من طرف البنك للعملاء والتي عرفت زيادة قدرها: 1.3% خلال سنة 2007، و زيادة بـ: 3.03% في سنة 2008، مما يدل على أن البنك مستمر في زيادة حجم نشاطه وتعاملاته البنكية مما يساهم في تطور الاقتصاد الجزائري. ولو بنسبة متواضعة نوعا ما.

وتتمثل أشكال التمويل للاستغلال المقدمة من طرف البنك فيما يلي:

2- 1 القروض بالصندوق: crédit par caisse

- ❖ القروض الموسمية Crédit de campagne
- ❖ السحب على المكشوف: Découvert en compte

❖ الخصم Escompte : ويكون الخصم لـ:

- الأوراق التجارية D'effets commerciaux
- الشيكات De chèques[1]

❖ التسبيقات avance: وتتمثل في التسبيقات على:

- البضائع Sur stocks
- على الحسابات En compte
- الأوراق المالية (شهادات الإيداع والودائع لأجل والأوراق المالية الأخرى Sur titers (Bons de caisse, dépôts à terme, autres titers).
- الديون الناشئة للاستغلال Sur créances nées à l'exportation.
- ديون ناشئة موجهة للسوق Sur créances nées sur délégation de marchés.

2-2 **القروض بالالتزام:** Engagements par signature

❖ الكفالة caution: يقدم البنك هذا النوع من القروض في المجالات التالية:

- في سياق المشتريات العامة: Dans le cadre des marchés publics.
- لدى الجمارك: en douane.

(1) http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1, 21/04/2010, 12 :22.

❖ الالتزامات المكفولة في الجمارك: Obligation cautionnée en douane

❖ الاحتياطي : aval يمنح الاحتياطي في:

- الدينار Dinars

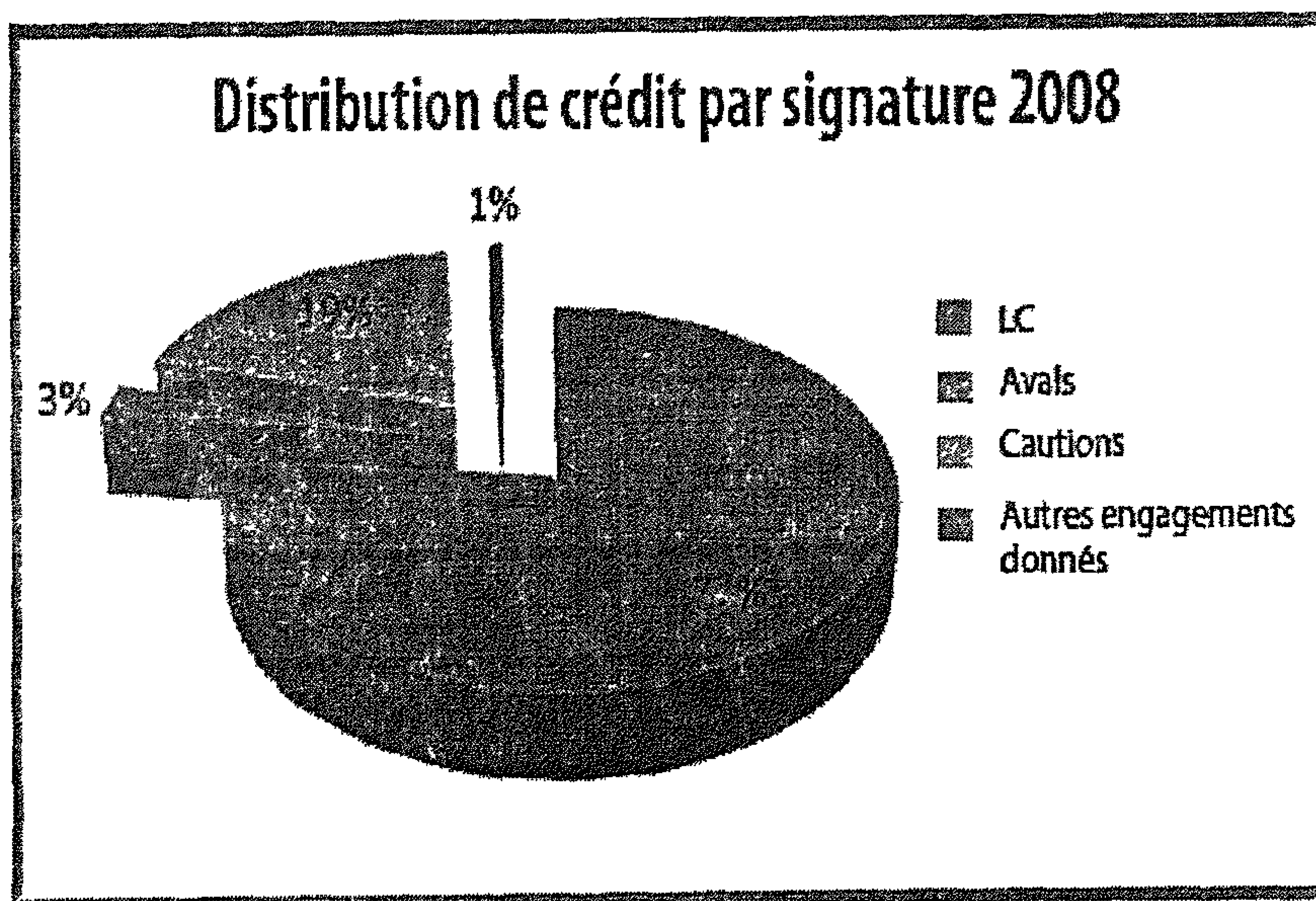
- العملات الصعبة Devises

❖ دفع الضمان Garantie de paiement

❖ الاعتمادات المستندية Crédits documentaries

ويمكن توضيح توزيعات القروض بالالتزام الخاصة بسنة 2008 في المخطط الأتي:

الشكل رقم (25): توزيعات القروض بالالتزام



Source : rapport annuel 2008, p :11.

سجل بنك الخليج الجزائر تطورا ملحوظا في حجم القروض بالإمضاء أو القروض بالالتزام، حيث بلغت مبلغ 97.5709 مليون دج سنة 2008، وقد مثلت نسبة 43% من إجمالي القروض.

وذلك بـ نسبة 77 %متعلقة بعمليات التجارة الخارجية والتي هي أساسا عبارة عن خط الاعتماد لخطابات القروض. والباقي وهي نسبة 23 % تمثل خطابات الضمان

3- تمويل الاستثمار: Financement de l'Investissement

تتمثل تمويلات البنك للاستثمارٌ في منح قروض متوسطة وطويلة الأجل.

4- تمويل الأعمال التجارية "وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية

financements "enterprises" conformes aux préceptes de la chariaa

بالإضافة لتمويلات الاستغلال والاستثمار والتي هي معروفة في كافة البنوك يقدم بنك الخليج الجزائر تمويلات لكافة الأنشطة سواء استغلالية كانت أو استثمارية وفقا للشريعة الإسلامية وذلك من خلال[1]:

1-4 تمويل أنشطة الاستغلال وفقا للشريعة الإسلامية: القروض بالصندوق Par caisse :Financement de L'Exploitation

- المرابحة.
- تمويل السلام.

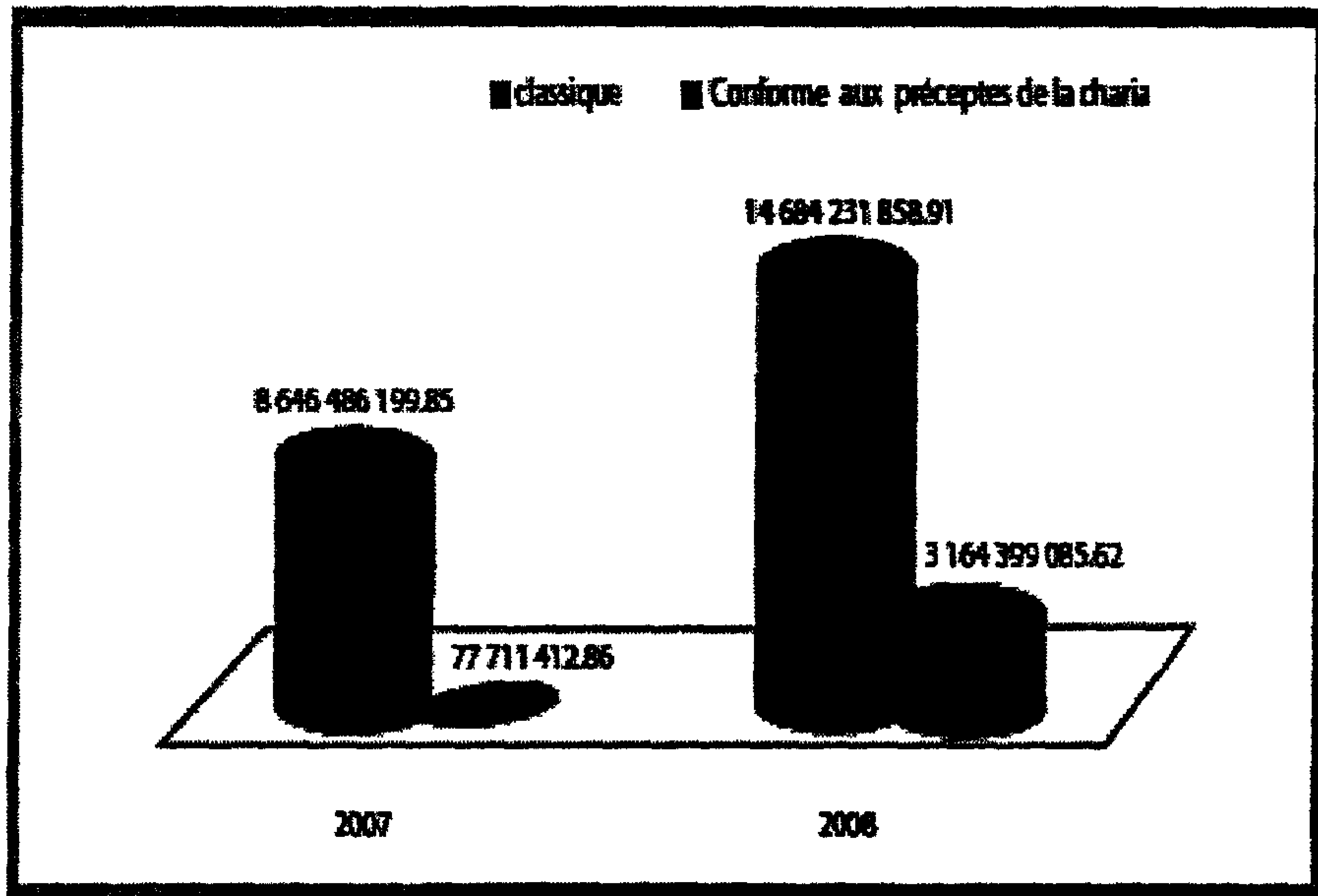
(1) http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1, 21/04/2010, 12 :22.

4-2 تمويل أنشطة الاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية: Financement de l'Investissement وذلك بـ:

- الاستثمار الطويل الأجل بالمرابحة.
- التجهيز الطويل الأجل بالمرابحة[1].

ويمكن توضيح الزيادة في تمويل النشاطات السابقة للبنك وفقا للشريعة الإسلامية في الشكل التالي:

الشكل رقم (26): المنتجات المقدمة وفقا للشريعة الإسلامية



Source : Source : rapport annuel 2008, p :13.

من خلال الشكل البياني الموضح لتطور حجم المنتجات المقدمة من البنك للأفراد وفقا للشريعة الإسلامية نرى زيادة بوتيرة كبيرة وبنسبة 40.71% بين سنة 2008 و 2007. وهذا يدل على اهتمام البنك بتطبيق

(1)http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1, 21/04/2010, 12 :22.

مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما يتماشى مع المعتقدات في المجتمع الجزائري.

ثانيا- المنتجات والخدمات للأفراد:

1- القروض: Prêts

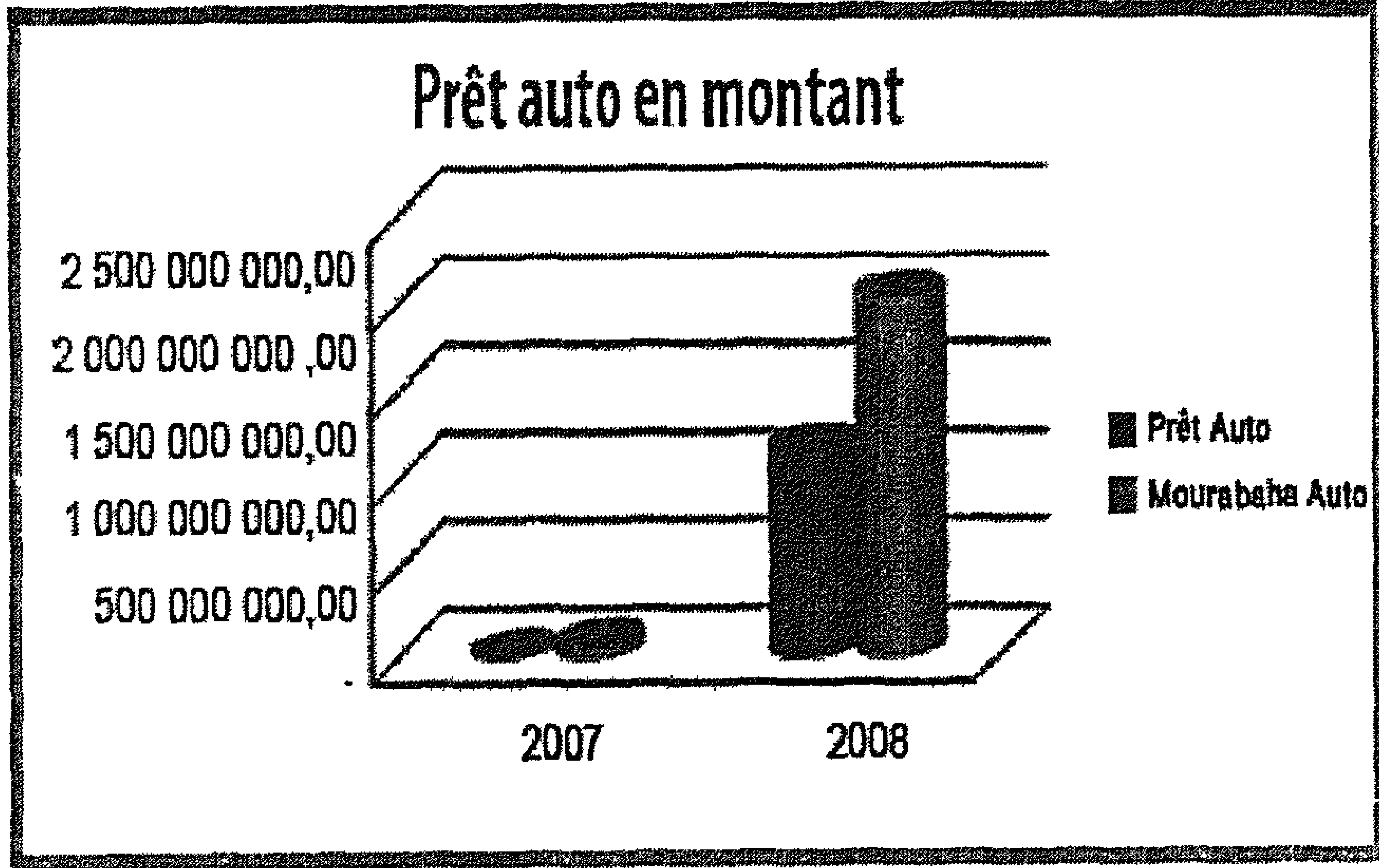
- قرض السيارات سياراتي: Prêt Auto SAYARATI
- مرابحة السيارات: Mourabaha Auto SAYARATI
- القرض العقاري بيتي: Le Prêt Immobilier BAYTI
- الائتمان الاستهلاكي: Crédit à la Consommation
- الائتمان التجاري Crédit Commercial

حيث ومنذ تأسيسه عرف اهتم البنك بتقديم أحسن الخدمات والمنتجات لعملائه خاصة الأفراد منهم فعلى سبيل المثال تم تقديم حسب أخر الإحصاءات لسنة 2008 ، ما يقدر بـ: 59 % ، من جمالي القروض للمدى المتوسط، الأمر الذي يدل على اهتمام البنك بتوفير السيولة للمتعاملين الأفراد بآجال طويلة و متوسطة لا ترغم المتعاملين على التسديد السريع.

ولعلى أهم القروض التي منحها البنك في السنوات الأخيرة هي القروض المتعلقة بالسيارات أو قروض ❖ سيارتي❖، حيث عرفت ارتفاعا بنسبة 67.19% سنة 2008، للإشارة فان هذه النسبة في سنة 2007 كانت حوالي: 086%.

ويمكن توضيح التطور الملحوظ في هذا النوع من القروض للأفراد في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2 7): قروض السيارات بالمبالغ



Source : rapport annuel 2008, p : 12.

من الشكل أعلاه نلاحظ التطور في القروض الممنوحة للأفراد بغرض اقتناء السيارات والذي شهد زيادة كبيرة ما بين سنة 2007 و2008.

2- الادخار: épargne

- دفاتر التوفير: le livret d'épargne
- شهادات الادخار bons de caisse

3- حسابات الودائع: Comptes de dépôts

البنك يوافق على فتح الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) جميع فئات الحسابات بالدينار والعملات الأجنبية.

- حسابات الودائع بالدينار.

- حسابات الودائع بالعملات الأجنبية.

ونلاحظ هذه العمليات في الجداول التالية المستخرجة من البنك:

الجدول رقم (10):جدول يوضح كيفية تقييم ودائع الحسابات بالعملة الصعبة

ودائع الحسابات بالعملة الصعبة	تاريخ التقييم	الفائدة/ العمولة/ المصاريف
تحت الطلب	نهاية السنة	شروط من بنك الجزائر
لأجل	عند التقادم	شروط من بنك الجزائر

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك.

4- البطاقات البنكية: Cartes bancaires

يقدم للزبائن عدة أنواع من بطاقات الائتمان على الصعيدين المحلي والدولي. وتتمثل هذه البطاقات في:

- بطاقة cib : la carte cib
- بطاقة فيزا الذهبية: La carte VISA or
- الفيزا التقليدية: la carte VISA Classique
- بطاقة فيزا للدفع المسبق: visa prépaye carte

ونلاحظ هذه العمليات في جداول البنك الآتية:

الجدول رقم (11):جدول لأهم خدمات

البطاقات الالكترونية للبنك

البطاقات البنكية	تاريخ التقييم/ الحساب	الفائدة/ عمولة / المصاريف
سحب أول بطاقة	عشية العملية	500 دج
التجديد	عشية العملية	500 دج
إعادة السحب من جديد	عشية العملية	500 دج
إعادة إصدار كلمة السر	عشية العملية	200 دج
عمولة السحب	عشية العملية	
على الصراف الآلي أو DAB لـ AGB	عشية العملية	70.11 دج
على الصراف الآلي أوDAB لبنك زميل	عشية العملية	55.17 دج
عمولة الدفع		مجانا

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك.

5- تأجير الخزائن: coffres fort

وهي المقصورات من الخزائن لوضع الأشياء الثمينة الخاصة بالعميل لتكون آمنة و بتكلفة أقل وهي خدمة متوفرة في بعض الوكالات عبر التراب الجزائري.

ونلاحظ هذا النوع من الخدمات في الشكل الموالي المستخرج من البنك:

الجدول رقم (12): يمثل أنواع التأجير للخزائن الحديدية

تاجير الخزائن الحديدية	يوم التقييم/ الحساب	الفائدة/ عمولة/ المصاريف
نوع صغير	عشية العملية	5000 دج للعام
نوع متوسط	عشية العملية	10000 دج
نوع كبير	عشية العملية	15000 دج

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك.

ثالثا- الخدمات المصرفية الالكترونية:

حيث يوفر بنك الخليج الجزائر خدمات الصراف الآلي في كافة فروعه المعتمد داخل البلاد.

المطلب الثالث: خصائص و أهداف بنك الخليج الجزائر.

أولا: خصائص البنك: يتمتع بنك الخليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- **بنك الخليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات:** وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في إجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.
- **بنك الخليج الجزائر بنك للأفراد:** بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

- **بنك الخليج الجزائر بنك الخدمات:** يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان. منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي مكنته من أتمتة جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفت SWIFT ، المعاملات المصرفية الإلكترونية بين الوكالات ... الخ.
- **بنك الخليج الجزائر بنك ذو شبكة بنكية واسعة:** التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

ثانيا- أهداف البنك:

من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر مايلي:

- **يلتزم بنك الخليج الجزائر التزاما راسخا، لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفية:**

حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى الى استغلال كل الوسائل الحديثة في المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الالكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات مابين البنوك CIB CARD.
- بطاقات الفيزا كارد VISA CARD.
- بطاقات القولدن كارد GOLDEN CARD.
- البطاقات الكلاسيكية CLASSIC CARD.
- بطاقات الفيزا للدفع المسبق VISA CARD PREPAID

للإشارة فان هدف البنك بوضع هذه الأدوات في متناول العملاء هو تسهيل أداء الخدمة والتقليل من المصاريف وربح الوقت.

- **السعى إلى تعظيم قيمة موجوداته:** وهذا الهدف يعتبر من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني، حيث تعتبر زيادة الموجودات أو بعبارة أخرى تعظيم الأرباح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي يعمل على تحقيقا منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية.
- **تلبية جميع احتياجات العملاء:** أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل وبأحسن صورة.

ويتجسد هذا الهدف من خلال توفير جميع الخدمات وتلبية طلبات العملاء من منح القروض وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات...الخ. وهو ما يسعى البنك لتحقيقه.

- **توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد:** يسعى بنك الخليج الجزائر الى زيادة عدد وكالته في أرجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة وانه لكسب مكانة في السوق وجب عليه الظهور بقوة وفي كل مكان، لذلك نلاحظ تطورا ملحوظا في زيادة شبكات البنك في الجزائر منذ 2003 الى يومنا هذا[1].
- **السرعة في الأداء:** ألقيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية.
- **العمل على تطوير منتجات جديدة:** وذلك من خلال خلق منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

---

(1)http://www.ag-bank.com/index.php, 21/04/2010, 11:51.1

المبحث الثاني: تقييم أداء البنك

بعد التعرف على بنك الخليج الجزائر من خلال التعرف عليه معرفة أهم الوظائف التي يقوم بها وكذا تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب المالي والمحاسبي من خلال التعرف على القوائم المالية في البنك وتطور نشاطه المالي، من خلال التعرف على أهم بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف. وهذا من خلال التحليل العمودي والأفقي للقوائم المالية للبنك منذ بداية نشاطه أي خلال الفترة (2004– 2008) اعتمادا على سنة الأساس 2004 ومعرفة أهم التغيرات وتحديد أسبابها.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية

أولا: التحليل الأفقي للقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر

يهدف التحليل الأفقي للقوائم المالية لتحديد نسب وأسباب التغير في بنودها خلال فترات زمنية معينة استنادا إلى سنة معينة كسنة أساس. ويتم في هذا الإطار التحليل الأفقي لميزانيات و جدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (**2005- 2008**) مع اخذ سنة 2004 كسنة أساس.

أ - **التحليل الأفقي لميزانيات بنك الخليج الجزائر (2005 –2008)**: يظهر هذا التحليل الأفقي للأصول والخصوم خلال سنوات فترة الدراسة (**2005- 2008**) مقارنة بسنة الأساس 2004.

1 – التحليل الأفقي للأصول (2005- 2008): يبين الجدول الموالي تغيرات عناصر الأصول في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2008 كما يلي:

الجدول رقم (13): التحليل الأفقي للأصول لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008

الوحدة%

الأصول/ البيان	2005	2006	2007	2008	الأصول/ البيان	2005	2006	2007	2008
صندوق، بنك مركزي، مراكز الصكوك البريدية.	31.93	26.148	173.04	31.264	قروض الإيجار وعمليات مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00
سندات حكومية وقيم مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00	ايجار عادي	0.00	0.00	0.00	0.00
مستحقات على المؤسسات المالية ❖تحت الطلب ❖لأجل	43.22 43.22 0.00	54.157 54.157 0.00	16.2469 5.1948 -	98.5460 95.3846 -	أصول ثابتة غير مادية	(3.43)	35.18	72.190	83.194
مستحقات على العملاء ❖ديون تجارية ❖قروض أخرى للعملاء ❖حسابات عادية مدينة	89.1170 (34.92) - 62.26	18.2965 (49.63) - 46.311	07.4381 87.68 - 773.06	53.8982 38.326 - 83.1590	أصول ثابتة مادية	(43.13)	19.67	93.383	42.820
تعهدات وسندات أخرى ذات عائد ثابت	0.00	0.00	0.00	0.00	أسهم أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
أسهم وسندات أخرى ذات عائد متغير	0.00	0.00	0.00	0.00	رأس مال مكتتب غير مدفوع	0.00	0.00	0.00	0.00
مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية	0.00	0.00	0.00	0.00	أصول أخرى	6.1041	02.1253	9.1877	11.3921
حصص في المؤسسات المرتبطة	75.56	75.56	56.75	75.56	حسابات التسوية	54.30	21.1127	82.867	19.2963
					إجمالي الأصول	110.42	312.25	494.15	1023.34

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنك.

التعليق عن جدول التحليل الأفقي للأصول لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008:

يمكن تحليل البنود الخاصة بالأصول للبنك باتباع الطرق المستعملة في جميع المؤسسات المالية والمصرفية والتي تعتمد على أربعة عمليات هي:

❖ عمليات الخزينة ومابين البنوك ❖ العمليات مع العملاء ❖ العمليات على الأسهم ❖ القيم المجمدة[1].، هذا من جهة كما يمكن كذلك تحليل البنود بند ببند وهي الطريقة الأكثر توضيحا والأقل غموضا.

ومن خلال الجدول تظهر التغيرات التي حدثت وكذا أسبابها على مدى الفترة (2005- 2008) بالنسبة لسنة الأساس 2004 كما يلي:

1- حسابات الصندوق، البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية: حيث شهد هذا البند ارتفاعا طفيفا في سنة 2005 وذلك بنسبة 31.93%، ثم ارتفاع بوتيرة متزايدة على مدى السنوات الموالية إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت نسبة نمو هذا البند 31.264% ،ويرجع سبب هذه الزيادة في النقدية إلى ارتفاع رصيد البنك في مركز الشيكات البريدية، حيث سجل المعدل ارتفاعا سنة 2008 بـ 853%، فيما يرجع السبب الثاني لارتفاع سيولة خزينة البنك حيث انتقلت قيمة هذه السيولة من 4049.22 مليار دينار إلى 31197.93 مليار دينار سنة 2008 وذلك بنسبة 670% مقارنة مع سنة 2007. وهذا الارتفاع مع أنه يمثل مصدر أمان لمقابلة مختلف السحوبات (الخطر النظامي) إلا أنه سيؤثر على البنك من ناحية توظيف أمواله وذلك لبقائها عاطلة إضافة لفتح حسابات جديدة بالعملة

---

xavier bradley christian, descamps. **monnaie banque financement * cours documents exercices ***, I.M.E photocomposition CMB graphic, saint herblain, France, 19 . p 298

الصعبة من المؤسسات لدى بنك الجزائر والتي بلغت نسبة الزيادة فيها سنة 2008 نسبة 230% بالمقارنة مع السنة السابقة[1].

2 - **السندات الحكومية والقيم المماثلة:** لم تعرف قيمة السندات الحكومية والقيم المماثلة أي زيادة ولكن قيمتها كانت معدومة طوال السنوات من 2005- 2008، حيث لم نسجل أي قيمة لها الا في سنة 2004 حيث كانت تمثل مبلغ 816993.05 دج أما باقي السنوات فكما أشرنا سابق كانت معدومة وترجع هذا النسبة الى توجه البنك إلى الموارد والاستخدامات الأخرى المدرة أكثر للعائد.

3- **مستحقات على المؤسسات المالية:** شهد هذا البند ارتفاعا على طول الفترة من 2005- 2008 حيث كانت نسبة هذا البند في السنوات الأربعة على التوالي: (22.43% - 157.54% - 2469.16 % - 5460.98 %)، حيث بلغت نسبة الزيادة في 2008 الى حوالي 55 مرة من المبلغ في سنة 2004، وهذا ما يؤكد زيادة البنك للقروض المقدمة للمؤسسات المالية (المستحقات في حيازة الخزينة بأوراق مالية مختلفة).

ولقد كانت الزيادة في تعاملات البنك مع البنوك الأخرى ملحوظة حيث كانت قيمة المستحقات المنتظمة على المؤسسات الوطنية تمثل مبلغ 3374.98 مليار دج سنة 2007 في حين أصبحت سنة 2008 تمثل مبلغ 9243 مليار دج. كما أن قيمة المستحقات على المراسلات الخارجية في سنة 2007 بلغت 390044.15 مليار دج في حين بلغت سنة 2008 748815.15 مليار دج[2].

---

(1) rapport annuel 2008, p : 27.
(2)rapport annuel 2008, p : 28.

أما فيما يخص القروض على السوق النقدية فقد كانت هي الأخرى لها دور في زيادة هذا البند من سنة الى أخرى حيث مثلت قيمة القروض لأجل سنة 2007 مبلغ 100000.00 مليار دج في حين بلغت سنة 2008 مبلغ 308333.33 مليار دج.

4- **المستحقات على العملاء:** شهد هذا البند ارتفاعا متتاليا وقويا جدا ابتدءا من سنة 2005 حيث كانت النسب للسنوات 2005-2008 على التوالي كالأتي: (1170٪- %2965.18- 4381.07 -%8982.53%) حيث وصلت حجم المستحقات على العملاء حوالي 90 مرة عن سنة 2004.

ويرجع سبب هذه الزيادة في التعامل الكبير الذي يخصه البنك مع العملاء والذي يفوق في نسبته ما يتم مع المؤسسات الأخرى ونجد أن السبب الرئيسي والأكثر تأثيرا في هذه الزيادة بالإضافة الى المستحقات التجارية والحسابات المدينة يعود الى القروض الأخرى للعملاء والتي كانت تساوي الصفر في سنة 2005 ولكن سرعان ما احتلت المرتبة الأولى للمستحقات على العملاء بمبلغ 15406897274 دج من إجمالي قدره 17538636500 دج أي بنسبة تقدر بـ 87.84% من إجمالي المستحقات على العملاء.

5- **سندات وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت:** كانت نسبة هذا البند معدومة طوال الفترة 2004- 2008 وهذا لن دل على شيء فهو يدل على رغبة البنك في الاستثمار في التوظيفات ذات العوائد الأكبر رغم إن السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت والتي تتمثل عموما في سندات الخزينة والتي هي أكثر السندات ضمانا وأقلها مخاطرة.

6- **أسهم وسندات ذات دخل متغير**: لم يستثمر البنك في هذا المجال منذ بداية نشاطه ب ، مما يدل على عدم رغبة البنك في الدخول الى السوق المالية من خلال الاستثمار في أسهم ذات عائد متغير.

7- **مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية**: عرف هذا البند من الأصول هو كذلك مبالغ معدومة على طول السنوات 2004-2005 ، وهذا يدل على عدم رغبة البنك في زيادة إيراداته عن طريق شراء الأسهم والأوراق المالية لمؤسسات أخرى.

8- **حصص في المؤسسات المرتبطة**: حيث تميز هذا البند من الأصول بالثبات على طول السنوات 2005- 2008 بنسبة 56.75% مقارنة مع سنة الأساس 2004.

9- **قروض الإيجار والعمليات المماثلة**: كانت قيمة هذا البند هي الأخرى معدومة وبالتالي عدم وجود نسب زيادة له وذلك لان البنك لا يهتم بهذا النوع من القروض والعمليات.

10- **الايجار العادي**: نفس الشيء الذي سبق على بند القرض الايجاري العمليات المماثلة ينطبق على هذا البند.

11- **أصول ثابتة غير مادية**: نلاحظ الارتفاع المستمر في قيمة هذا البند حيث سجل سنة 2005 نسبة معدومة قدرت بـ (43.30٪) تلته نسب متزايدة تمثلت في (18.35%- 190.27%- 194.38%) للسنوات 2006- 2007- 2008 على التوالي ويتمثل هذا البند أساسا في مصاريف البنك لبرمجيات الإعلام الآلي البنكية ومصاريف الدراسات المرتبطة بمشاريع التأسيس.

12- أصول ثابتة مادية: عرف هذا البند ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2005- 2008، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2008 بـ 820.24٪، ويتمثل أساسا في التجهيزات المهنية والأراضي، وتجهيزات الإعلام الآلي والاستثمارات الجارية، أثاث المكاتب وهذه الزيادات المستمرة ترجع إلى قيام البنك بتوسيع نشاطه من خلال فتح وكالات جديدة وشراء مباني وآلات وتجهيزات المكاتب خاصة أجهزة الإعلام الآلي لتحديث عملياته.

13- أصول أخرى: يتمثل هذا البند أساسا في، ديون مستندية، تحصيلات المحفظة والمقاصة الالكترونية. وقد شهد هذا البند ارتفاعا واضحا على مدى السنوات 2005- 2008 حيث سجل نسبة قدرت بـ 1041.60٪ سنة2005 وأعلى نسبة له كانت سنة 2008 بـ 3921.11%، ويرجع سبب هذه الزيادة الى ارتفاع قيمة الديون المستندية وكذا عمليات المقاصة الالكترونية مع البنوك بالإضافة الى الزيادة التي عرفتها قيم المحفظة.

14- حسابات التسوية: عرف هذا البند ارتفاعا متتاليا بشكل كبير هو الأخر حيث عرف النسب التالية: (30.54%- 1127.21%- 867.28%- 2963.19%) للسنوات 2005- 2008 على الترتيب لكن مع انخفاض نوعا ما سنة 2007 الى 867.28%، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2008 كما هو مبين أعلاه. وتفسر هذه التغيرات في السنة التي سجلت انخفاضا إلى حصول البنك على إيرادات لم تسجل في آجالها من طرف المتعاملين، في حين يعني الارتفاع زيادة حاجات البنك التنموية لنشاطه الهيكلي نتيجة لتوسيع شبكته البنكية.

15- مجمــوع الأصــول: ارتقـع إجمـالي الأصـول خـلال الفـترة 2005- 2008 بشـكل كـبير هـو الأخـر حيـث عـرف النسـب التاليـة : (110.24%- 312.25%- 494.51%- 1023.34%) للســـــنوات 2005- 2008 على الترتيب حيث نلاحظ أن أعلـى نسبة سـجلت كانـت سنة 2008 وهـذا دليـل علـى توسـع حجـم نشـاط البنـك خاصـة فيمـا يتعلـق باستثماراته مع العملاء والمؤسسات المالية الأخرى.

2 – التحليل الأفقي للخصوم (2005- 2008) يبين الجدول الموالي تغيرات عناصر الخصوم في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2008 كما يلي:

الجدول رقم (14) : التحليل الأفقي للخصوم لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008

الوحدة%

الخصوم/السنوات	2005	2006	2007	2008	الخصوم/السنوات	2005	2006	2007	2008
بنك مركزي، مراكز الصكوك البريدية	-	-	-	-	أموال لتغطية المخاطر العامة	1231	3656	7006	8252
ديون تجاه المؤسسات المالية: - تحت الطلب - لأجل	0.076 0.076 -	(0.18) (0.18) -	(2.12) - 	103751.78 686.56 -	ديون مشروطة	-	-	-	-
حسابات دائنة للعملاء: - حسابات الادخار؛ ❖تحت الطلب، ❖لأجل. - ديون أخرى: ❖تحت الطلب ❖لأجل.	158.78 0.00 0.00 0.00 443.37 415.20 -	392.61 0.00 0.00 0.00 934.35 690.11 -	563.18 0.00 0.00 0.00 1292.56 1071.92 -	1270.05 77.39 59.87 0.00 2581.67 2414.52 -	راس مال اجتماعي	0.00	56.25	56.25	56.25
ديون ممثلة بأوراق مالية: - سندات الصندوق؛ - قروض سنديه.	33190 33190 -	55194 55194 -	62594 62594 -	179087 179087 -	احتياطيات	-	-	-	-
خصوم أخرى	690.55	1755.35	3575.52	6086.85	فرق إعادة التقدير	-	-	-	-
حسابات التسوية	34.49	373.42	639.89	1144.21	رصيد مرحل	2270	1175	(2443)	(8751)
مؤونات تغطية الخسائر والمصاريف	-	-	-	-	نتيجة الدورة	157	356	498	921
مؤونات التسوية	-	-	-	-	إجمالي الخصوم	110.4	312.2	4941	1023

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنك.

التعليق عن جدول التحليل الأفقي للخصوم لبنك الخليج الجزائر 2005-2008: جانب الخصوم يعطينا المعلومات الخاصة بموارد الموجودة بالبنك، وهناك خمسة موارد أساسية هي: ❖ ديون تجاه البنك المركزي و البريد ومؤسسات القروض❖ العمليات مع العملاء ❖ الديون الممثلة بأوراق مالية ❖ مؤونات المخاطر والأعباء ❖ الأموال الخاصة[1]،. هذا من جهة كما يمكن كذلك تحليل البنود بند ببند وهي الطريقة الأكثر توضيحا والأقل غموضا.

1- البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية : يتمثل هذا البند حصريا في مبالغ الحسابات الجارية المفتوحة لدى بنك الجزائر. ومن الملاحظ إن هذا البند حسب التقارير السنوية للبنك انه معدوم وهذا يدل على عدم لجوء البنك لهذا النوع من التمويل وكفاية الموارد الأخرى لتغطية الإستخدمات.

2- ديون اتجاه المؤسسات المالية: تتمثل أساسا في الديون تحت الطلب وهي الديون المخصصة لتغطية تكاليف المساعدات التقنية التي يقدمها البنك الأم، وقد عرفت نسبة 0.076% سنة 2005 ثم بدأت بالانخفاض في السنوات 2006- 2007 بنسبتين متتاليتين هما ❖ (018%)، (2.12%) ❖ مما يؤكد تسديد البنك لهذه الديون ولكن سرعان ما شهدت ارتفاعا مفاجئا بـ 103751. وهذا يرجع إلى زيادة هذه التكاليف. والديون لأجل والتي لم نحسب نسبة الزيادة لها بسبب انعدام قيمتها في 2004 وللإشارة فان هذه النسبة لم تعرف زيادة إلا سنة 2008 حيث كان لها مبلغ 1509315587.94 أي ما يمثل نسبة 99.24% من

(1) xavier bradley christian, descamps, opcit, p : 299.

إجمالي هذا البند وهذا يعني البنك لموارد طويلة الأجل لتسديد العجز. وللإشارة فان هذا الجزء من البند يحتوي على قسمين من القروض للسوق النقدية لأجل قدره 60 يوم.

3- **حسابات دائنة للعملاء:** عرف هذا البند ارتفاعا مستمرا عل مدى الفترة (2005- 2008) حيث شهد اعلي نسبة ارتفاع قدرت بـ 1270.05٪سنة 2008، مما يدل على زيادة ثقة المودعين في البنك وسرعته في توفير السيولة لمواجهة السحوبات وارتفاع معدلات الفائدة المقدمة وتعدد وكالاته التي هي في ارتفاع مستمر وبتفصيل أكثر فقد كانت الزيادة في هذا البند راجعة أساسا إلى ارتفاع حسابات الادخار بصورة كبيرة، مما يعطي للبنك فرصة استثمار بآجال مختلفة. حيث كانت نسبة الزيادة لحسابات الادخار تحت الطلب سنة 2008 إلى 59.87% وهي التي كانت معدومة في السنوات السابقة أما لأجل فقد مثلت النسب التالية: ❖ 443.37%- 934.35%- 1292.56%- 2581.67%❖ إضافة إلى ديون أخرى تحت الطلب حيث سجلت هي الأخرى نسب مرتفعة متتالية وصلت سنة 2008 إلى 2414.52 %. وهذا راجع لارتفاع رصيد البنك من الحسابات الجارية للعملاء بالدينار وبالعملة الصعبة، بالإضافة الودائع بالدينار لأجل بالدينار وبالعملة الصعبة.

4- **ديون ممثلة بأوراق مالية:** نلاحظ استمرار ارتفاع هذا البند ويعود سبب هذا الارتفاع أساسا إلى جذب أموال العملاء من خلال إصدار سندات الصندوق لتمويل استخداماته ، وقد وصلت نسبة ارتفاع البند (سندات الصندوق) سنة 2008 إلى 179087٪ مقابل 33190٪ سنة 2005 وهنا نستطيع ملاحظة الارتفاع المستمر على طول الفترة، وهذا يدل

على اعتماد البنك بشكل أساسي على ودائع الأفراد والديون الممثلة بالسندات .

5- **خصوم أخرى:** عرف هذا البند هو الآخر ارتفاعا متتاليا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 حيث سجل أعلى نسبة له عام 2008 بـ 6086.85٪. وارتفاع هذا البند خلال السنوات الأخرى يرجع إلى تطور حسابات المحفظة قبل التحصيل، وكذا القروض المختلفة والضرائب و الكفالات الممنوحة.

6- **حسابات التسوية:** يلاحظ زيادة مستمرة في هذا البند بوتيرة متزايدة في الفترة (2005- 2008) حيث ارتفعت بنسبة 34.49٪ سنة 2005، ثم 373.42٪ سنة 2006، ثم 639.89% لترتفع وتيرة الزيادة سنة 2008 إلى 1144.21٪ مقارنة بنسبة الأساس. هذا ما يدل على زيادة المصاريف المهنية المستحقة وعدم تسديدها وكذا زيادة مصاريف الاستغلال العامة غير المسددة.

7- **مؤونات تغطية المخاطر والمصاريف:** حيث أن هذا البند من الخصوم كان معدوم منذ سنة الأساس 2004 إلى غاية 2008.

8- **أموال لتغطية المخاطر العامة:** هذا البند محسوب وفقا للتعليمة رقم 94/74 سنة 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة وتسيير البنوك والمؤسسات المالية وقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا وحققت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 8252% . ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الاحتياطي المكون لمواجهة المخاطر المصرفية.

9- **مؤونات التسوية:** وهي الأخرى معدومة منذ سنة 2004.

10- ديــون مشــروطة: نفس الشــيء بالنسـبة لهـذا البنـد مـن الخصوم

11- رأسمال اجتماعي: نلاحظ ثبات قيمة هذا البند حيث بقي كما هو عليه سنة 2005 ليبدأ في الارتفاع منذ سنة 2006 إلى نسبة 56.25% وهي النسبة التي بقي عليها إلى غاية سنة 2008. وهذه الزيادة سنة 2006 هس نتيجة لزيادة الأسهم المكونة لرأس المال الاجتماعي للبنك والمتمثلة في:

- البنك الاتحادي الخليجي: 1499950.00 مليار دج.
- بنك الخليج الأردن: 25000.00 مليار دج.
- البنك الدولي التونسي: 750000.00 مليار دج.

12- الاحتياطـات: كانت قيمة هـذا البنـد سـنة الأسـاس وهـي 2004 تسـاوي 0.00 وبقيـت كـذلك إلى غايـة 2007 حيـث بلغـت 13564339.94 دج وارتفعت إلى 39744312.42 دج وهنـا نسـبة الزيـادة لا تحسب باعتبار سنة الأسـاس معدومـة. وهـي مدرجـة حسـب التعليمـة 721 لقانون التجارة الخارجية.

13- فرق التقدير: يلاحظ انخفاض مستمر في هذا البند، بسبب إعادة إدماج بعض الاهتلاكات وهذا يدل على قدرة البنك على تقليص الفارق بين الأصول والخصوم.

14- رصيد مرحل: كان ذو قيم معدومة على مدى السنوات المدروسة.

15 - **مجموع الخصوم:** شهد هذا البند في مجمله ارتفاعا على مدى السنوات 2005- 2008 وسجل أعلى نسبة سنة 2008 بـ 921% مما يعني ارتفاع في موارد البنك المالية.

جـ- ملاحظات عامة حول التحليل الأفقي للميزانية :

1/الأصول: من خلال التحليل الأفقي للأصول خلال السنوات (1995 - 2004) يمكن إعطاء الملاحظات التالية:

- ❖ ارتفاع مستحقات البنك لدى البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية من سنة لأخرى، وهذا نتيجة لتطور نشاط البنك وخاصة مع العملاء الذين يتعاملون مع مراكز الصكوك البريدية.
- ❖ ارتفاع مستحقات البنك تجاه المؤسسات المالية وبصورة أخص تحت الطلب.
- ❖ ارتفاع مستحقاته على العملاء (خاصة الحسابات العادية المدنية ، الديون التجارية) مما يدل على ارتفاع القروض الممنوحة للعملاء.
- ❖ ارتفاع الأصول الثابتة المادية مما يدل على زيادة وتوسيع البنك وكبر نشاطاته وفروعه.
- ❖ ارتفاع الأصول الثابتة غير المادية ما يدل على حرص البنك على استعمال أرقى وأحسن الوسائل التكنولوجية في المجال البنكي.

2/ الخصوم: يمكن اختصار التغيرات الحاصلة على الخصوم فيما يلي :

- ❖ ارتفاع الحسابات الدائنة للعملاء خاصة حسابات الادخار لأجل والديون الأخرى والتي تسمح للبنك الاستثمار في اجل طويلة نسبيا ، وهذا يدل

على لجوء البنك لودائع العملاء كمصدر تمويل بعد انخفاض الديون اتجاه المؤسسات المالية. خاصة في السنوات الثلاث الأولى ❖2006- 2007 - 2008❖.

❖ ارتفاع الديون الممثلة بأوراق مالية والمتمثلة في السندات الصندوق التي يلجأ إليها البنك في حالة تعرضه لأزمة سيولة.

❖ بقاء رأس المال الاجتماعي في مستواه منذ سنة 2006.

❖ إجمالي الخصوم عرف ارتفاعا كما هو الحال بالنسبة للأصول مما يعني زيادة موارد البنك واستخداماته بارتفاع حجم البنك وتوسيع نشاطه.

ب- التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر (2005- 2008).

1- **التحليل الأفقي للإيرادات** : يبين الجدول الموالي تغيرات بنود الإيرادات في بنك الخليج للفترة (2005- 2008) مقارنة بسنة الأساس 2004.

الجدول رقم (15): التحليل الأفقي للإيرادات لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008.

الوحدة%

الإيرادات/ السنوات	2005	2006	2007	2008	الإيرادات/ السنوات	2005	2006	2007	2008
◆إيرادات الاستغلال البنكي	1342	4018	5961	11926	إيرادات استغلال بنكي أخرى	-	-	-	-
فوائد وإيرادات مماثلة	783	3133	4531	8544	◆ايرادات أخرى	-	-	-	-
- على العمليات مع المؤسسات المالية	21.51	4.61	145.1	281					
- على العمليات مع العملاء	1827	7419	10539	19863					
- على السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت	-	-	-	-					
- فوائد وإيرادات أخرى مماثلة	-	-	-	-					
ايرادات على عمليات القرض الايجاري والعمليات المماثلة	-	-	-	-	إيرادات مختلفة	1495	3042	11671	38170
ايرادات على عمليات الايجار العادي	-	-	-	-	استرجاع مؤونات واسترجاع الديون المعدومة	-	-	-	-
إيرادات على الأوراق المالية ذات العائد المتغير	-	-	-	-	إيرادات استثنائية	-	-	-	-
عمولات	2258	5471	8310	17483	إجمالي الإيرادات	1366	3998	6075	12453

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول الإيرادات للبنك.

التعليق عن جدول التحليل الأفقي للإيرادات لبنك الخليج الجزائر 2005-2008:

أ- ايرادات الاستغلال البنكي:

1- فوائد وإيرادات مماثلة: عرف هذا البند زيادة متتالية منذ سنة 2005 بنسب على التوالي: ❖1342%- 4018%- 591%- 11926% ❖ . للسنوات من 2005- 2008. ويعود سبب هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الفوائد على القروض مع العملاء والمؤسسات المالية التي عرفت ارتفاعا متتاليا طيلة السنوات السابقة كما ظهر في التحليل الأفقي للأصول، ويمكن تفصيل التغيرات التي حدثت في هذا البند كما يلي:

❖ **فوائد على العمليات مع المؤسسات المالية:** نلاحظ ارتفاع هذا البند خلال سنوات 2005- 2008 بنسب 783٪، 3133%، 4531 ٪، 8544٪ على التوالي، حيث يعود السبب إلى ارتفاع القروض الممنوحة للمؤسسات المالية، ويتعلق هذا البند بالفوائد المحصلة على الاحتياطي الإجباري، الفوائد على المراسلين الأجانب، الفوائد المحصلة من المؤسسات المالية الأخرى.

❖ **على العمليات مع العملاء:** شهد هذا البند هو الأخر ارتفاعا مستمرا على طول الفترة 2005- 2008 ويرجع هذا أساسا الى كثافة العمليات التي يقوم بها البنك مع العملاء.

❖ **على السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت:** لم تشهد نسب هذا البند أي ارتفاع أو انخفاض نتيجة لانعدامه منذ 2004. ويعود السبب في هذا الوضعية لعدم استثمار البنك في الأوراق المالية والسندات ذات العوائد الثابتة مثل سندات الخزينة وغيرها.

❖ **فوائد وإيرادات أخرى مماثلة:** نفس الشيء بالنسبة لهذا البند.

2- إيــرادات علـــى عمليـــات القــرض الايجـــاري والعمليـــات المماثلة: نلاحظ انعدام هذا البند ما يعني عدم وجود نسب زيادة أو نقصان بـه وذلـك نتيجـة لعـدم وجـود نـوع مـن هـذه القـروض يعمـل بهـا البنـك خـلال السنوات من 2004- 2008.

3- إيرادات على عمليات الإيجار العـادي: نفـس الكـلام الـذي قيل عن القرض الايجاري ينطبق عن هذا البند.

4- إيـرادات علـى الأوراق ذات العائـد المتغير: بمـا أن البنـك لم يستثمر في هذا النوع فانه لايوجد أي تغير فيه.

5- عمـولات: تلاحظ الزيادة في هذا البند بوتيرة متسـارعة، حيـث وصلت أعلـى نسـبة لهـا الى 17483% سـنة 2008، للإشـارة فـان هـذه العمـولات تتعلـق أساسـا بـالعمولات علـى القـروض المستندية (علـى التزامـات الضـمان عمـولات تسـيير الحسـابات، عمـولات تسـيير عمليـات التجـارة الخـارجية، وهـذا يـدل علـى ارتفـاع حصيلة الخـدمات المصـرفية المقدمـة مـن البنك.

6- إيـرادات استغلال بنكـي أخـرى: لم تعـرف قيمـة هـذا البنـد أي تغير وبقيت معدومة طيلة السنوات.

ب- إيرادات أخرى:

1- إيــرادات مختلفـــة: عـرف هـذا البنـد ارتفاعـا متتاليـا منـذ 2005 بنســبة 1495% الى غايــة 2008 أيــن حقــق أعلــى نسـبة لــه بـــ 38170%.

2- استرجاع مؤونات واسترجاع الديون المعدومة: لم يعرف هذا البند أي تغيير لعدم وجود مؤونات أصلا، لا سنة 2008 حيث سجلنا مبلغ 102563846 دج وهو يتعلق بالمؤونات المؤسسة في السنة السابقة وهذه الزيادة المستمرة تدل على قدرة البنك في التحكم في مخاطر القرض، وتدنية احتمالات عدم استرجاع القروض، والدراسة الجيدة لملفات القرض خاصة في السنوات الأخيرة.

3- إيرادات استثنائية: لم تكن لهذا البند أي زيادة أو تغيير في قيمته.

4- مجموع الإيرادات: عرفت الإيرادات الإجمالية ارتفاعا متتاليا بنسب معتبرة جدا، مما يدل على زيادة نشاط البنك من سنة إلى أخرى. وحققت نسبة 12453 % سنة 2008 وهي أعلى نسبة محققة لها وهذا راجع الى ارتفاع الفوائد والإيرادات المماثلة على العملاء والمؤسسات المالية وكذا الإيرادات المختلفة.

2- التحليل الأفقي للمصاريف: يبين الجدول الموالي تغيرات بنود المصاريف في بنك الخليج الجزائر للفترة (2005- 2008) مقارنة بسنة الأساس 2004.

الجدول رقم (16): التحليل الأفقي للمصاريف لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008. الوحدة%

المصاريف/السنوات	2005	2006	2007	2008	المصاريف/السنوات	2005	2006	2007	2008
❖مصاريف الاستغلال البنكي	1371	4530	7477	16213	❖ مصاريف أخرى	81.88	216	292	711
فوائد ومصاريف مماثلة	534.7	2658	4439	10235	مصاريف استغلال عامة	(13.8)	47.2	126.8	348.5
-على العمليات مع المؤسسات المالية	89.31	2715	1212	106950	- خدمات	(20.6)	46.5	84.2	341.6
					- مصاريف العاملين	15.82	55.02	199.4	423.2
-على العمليات مع العملاء	17017	76535	127317	248534	- ضرائب ورسوم	(96.5)	17.02	36.68	209.6
- على السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت	-	-	-	-	- مصاريف مختلفة	(42.8)	162.3	346.2	135.3
- فوائد ومصاريف مماثلة أخرى	-	-	-	-					
- عمولات	780	1869	3097	6190					
مصاريف على العمليات والقرض الايجاري والعمليات المماثلة	-	-	-	-	مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	228.05	500	459	961
					- مخصصات الاهتلاكات	23.57	(20.9)	(17.9)	171 8
					- مخصصات المؤونات	1396.2	.3707	3389	4942
مصاريف على عمليات الإيجار العادي	-	-	-	-	مصاريف استثنائية	.1587	1038	3515	30443
عمولات	-	-	-	-	نتيجة الدورة	(43)	154	298	721
مصاريف استغلال بنكي أخرى	-	-	-	-	إجمالي المصاريف	1.48	1.66	2.51	5.97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول المصاريف للبنك.

التعليق عن جدول التحليل الأفقي للمصاريف لبنك الخليج الجزائر 2005-2008:

أ- **مصاريف الاستغلال البنكي:** حيث شهد هذا البند من المصاريف ارتفاعا متتاليا وبنسبة كبيرة جدا وصلت في أعلى نسبة له عام 2008 الى 16213% أي ما يقارب 163 مرة عن سنة الأساس 2004، والسبب في هذه الزيادة راجع للزيادات في عناصره المتكونة من:

1- **فوائد ومصاريف مماثلة:** يلاحظ ارتفاع في هذا البند خلال كل السنوات في الفترة (2005- 2008) حيث سجل ارتفاع بنسبة 534.7٪ سنة 2005 الى أن وصلت سنة 2008 الى 10235 % وهي أعلى نسبة مسجلة للبنك. وينقسم هذا الجزء كذلك الى مايلي:

❖ **على العمليات مع المؤسسات المالية:** ارتفعت نسبة هذا البند خلال السنوات 2005- 2006- 2007- 2008 بنسب 89.31٪ 2715٪، 1212٪، 106950٪ على التوالي، ونلاحظ أن الإيرادات على العمليات مع المؤسسات المالية أقل من المصاريف.

❖ **على العمليات مع العملاء:** ارتفعت قيم هذا البند خلال السنوات من 2005- 2008، حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2008 بـ 248534% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الفوائد المدفوعة على ودائع الادخار والديون الاخرى التي ارتفعت في هذه السنوات كما أشير إليه سابقا في تحليل الخصوم وكذا ارتفاع الفوائد على سندات الصندوق.

❖ **على الأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت:** لم يظهر لهذا البند أي نسبة لعدم استثمار البنك فيه.

◆ **فوائد و مصاريف مماثلة أخرى:** نفس الشيء ينطبق على هذا البند من المصاريف.

◆ **عمولات:** نلاحظ ارتفاع نسبة العمولات من 780% سنة 2005 الى 6190% سنة 2008 وهذا راجع لارتفاع نسبة الفوائد والمصاريف على العمليات المماثلة.

2- **مصاريف عمليات الاقتراض الايجاري والعماليات المماثلة:** لاتوجد أي نسب أو مبالغ لهذا البند لعدم اشتغال البنك فيه.

3- **مصاريف عمليات الكراء العادي:** لا توجد أي تغيرات لعدم وجود أعمال عليه أصلا.

4- **العمولات:** لم يتم تسجيل أي عمولات على مصاريف الاستغلال البنكي منذ 2004.

5- **مصاريف استغلال بنكي أخرى:** يلاحظ انخفاض هذا البند حيث قدرت نسبة الانخفاض سنة 1996 بـ 95,37٪ ويرجع هذا لتغيرات الصرف كما يلاحظ انخفاضه بدرجة أقل سنة 1998 وصلت إلى 10,92 ٪ الناتج عن ارتفاع المصاريف الداخلية لمسح جزء من خسائر أسعار الصرف المرتبطة بمشاريع استثمار القطاع الخاص في إطار العلاقة بنك – مؤسسة. ويضم هذا البند مصاريف استعمال البطاقات البنكية.

ب- **مصاريف أخرى:** نلاحظ ارتفاع مستمر لهذا البند حيث شكل نسبة 81.88% سنة 2005 ليصل سنة 2008 الى 711% وذلك راجع لارتفاع مصاريف الاستغلال العامة والمخصصات وكذا المصاريف الاستثنائية.

1- **مصاريف استغلال عامة:** عرف هذا البند ارتفاعا منذ سنة 2006 بعدما كان يعرف نسبة سالبة سنة 2005 حيث وصل الى أعلى نسبة عام 2008بـ 348.5% ، ويفسر هذا الارتفاع بتغيرات ما يلي:

- **خدمات:** ارتفعت بوتيرة متزايدة من 46.5٪ سنة 2006 إلى 341.6٪ سنة 2008 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الخدمات المقدمة للبنك.

- **مصاريف العاملين:** عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا ويمكن إرجاع ارتفاع مصاريف الاستغلال العامة لهذا السبب، مما يفسر توسع عمل البنك وزيادة مستخدميه الذي سبق الإشارة إليه مما يتطلب زيادة مصاريف العاملين.

- **ضرائب ورسوم:** عرفت قيمة هذا البند تغيرات متفاوتة بين الزيادة والانخفاض. حيث سجلت أكبر نسبة سنة 2007 بـ 346.2٪ في حين كانت سنة 2008 تمثل نسبة 135.3٪،

2- **مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة:** عرف هذا البند تزايد مستمرا وذلك راجع الى ارتفاع نسبة مخصصات المؤونات التي عرفت زيادة وصلت الى 4942% سنة 2008 في حين كانت سنة 2005 تمثل نسبة قدرها 1396.2% وهو ما يفسر حرص البنك على التحوط من حالات عدم استرجاع الديون وقد جاء هذا أيضا طبقا لتعليمة البنك المركزي في الأمر رقم 94/74.

كما أن مخصصا ت الاهتلاكات هي الاخرى عرفت زيادات متتالية وصلت سنة 2008 الى 171.8% في حين كانت تمثل نسبة 23.57% سنة 2005, هذا البند خلال الفترة يفسر تطور حجم استثمارات البنك وزيادة أصوله الثابتة.

3- **مصاريف استثنائية:** يلاحظ ارتفاع هذا البند ولكن مع انخفاض نسبي سنتي 2006 و2008 خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008 بنسب 1587٪، 1038٪ 3515٪، 3044٪ على التوالي، لتنخفض بعد ذلك نتيجة نقص المصاريف خارج النشاط البنكي.

4- **نتيجة الدورة :** شهد هذا البند من المصاريف ارتفاع متتالي حيث وصل الى نسبة 721% سنة 2008 وهي أعلى نسبة محققة وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الإيرادات كل سنة.

جـ- ملاحظات عامة حول التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:

1- **الإيرادات:** من خلال التحليل الأفقي للإيرادات كانت أهم البنود التي شهدت تغيرات بشكل كبير تتمثل في:

- فوائد وإيرادات مماثلة التي شهدت ارتفاعا على طول الفترة 2005-2008 ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في الفوائد على العمليات مع المؤسسات المالية والعمليات مع العملاء نتيجة لارتفاع القروض الممنوحة للمؤسسات ، أما بالنسبة للعمولات فقد عرفت تغيرات ايجابية خاصة مع سنة 2001 مما يدل على زيادة الخدمات التي يقدمها البنك للغير وزيادة سعر هذه العمولات، أما فيما يخص الجزء الثاني المتمثل في الإيرادات الأخرى فقد عرفت ارتفاعا مستمرا بوتيرة متزايدة الناتج أساسا عن الارتفاع المستمر في للإيرادات الاخرى وعموما فقد شهدت الإيرادات الإجمالية ارتفاعا على طول الفترة مما يدل على ربحية أنشطة البنك على العموم.

2- **المصاريف:** من خلال التحليل الأفقي للمصاريف كانت أهم البنود التي شهدت تغير كبير تتمثل فيما يلي:

❖ يظهر التحليل الأفقي للمصاريف ارتفاع الفوائد والمصاريف المماثلة من سنة لأخرى بسبب ارتفاع الفوائد والمصاريف على العمليات مع المؤسسات المالية. كما لوحظ الارتفاع المستمر لمصاريف الاستغلال البنكي الأخرى بنسب كبيرة أما المصاريف الأخرى فقد شهدت ارتفاعا مستمرا على طول الفترة. الذي يشكل فيها بند مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة نسبة معتبر الى جانب مصاريف الاستغلال العامة، حيث أن البنك يهتم بتغطية الديون المشكوك في تحصيلها، إضافة إلى مصاريف العاملين التي تزايدت بسبب ارتفاع عدد المستخدمين كما نرى أن نتيجة الدورة كانت تتزايد وهي التي تمثل الأرباح.

ثانيا : التحليل العمودي للقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر (2005- 2008).

يهدف التحليل العمودي لمعرفة وتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية بالنسبة للإجمالي في سنة محددة، وسيتم دراسة ذلك على ميزانيات وجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2005- 2008).

أ- **التحليل العمودي لميزانيات بنك الخليج الجزائر:** سيتم في هذا الإطار دراسة نسب بنود الأصول والخصوم بالنسبة لإجمالي الميزانية في كل سنة.

1- **التحليل العمودي للأصول:** يوضح الجدول الموالي نسبة كل عنصر من عناصر الأصول إلى إجمالي الميزانية في كل سنة على طول الفترة (2005- 2008).

الجدول رقم (17): التحليل العمودي للأصول لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008

الوحدة%

الأصول/ البيان	2005	2006	2007	2008	الأصول/ البيان	2005	2006	2007	2008
صندوق، بنك مركزي، مراكز الصكوك البريدية.	23.33	41.22	17.12	07.12	قروض الإيجار وعمليات مماثلة	-	-	-	-
سندات حكومية وقيم مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00	إيجار عادي	-	-	-	-
مستحقات على المؤسسات المالية ◆تحت الطلب ◆لأجل	45.0 45.0 00.0	49.0 49.0 00.0	39.3 70.2 68.0	88.3 75.2 12.1	أصول ثابتة غير مادية	44.0	53.0	90.0	48.0
مستحقات على العملاء ◆ديون تجارية ◆قروض أخرى للعملاء ◆حسابات عادية مدينة	17.48 14.0 9.47 45.2	30.59 34.0 82.54 07.4	15.60 1.1 04.53 6.00	77.63 47.1 02.56 14.6	أصول ثابتة مادية	27.1	25.1	51.2	53.2
تعهدات وسندات أخرى ذات عائد ثابت	-	-	-	-	أسهم أخرى	-	-	-	-
أسهم وسندات أخرى ذات عائد متغير	-	-	-	-	رأس مال مكتتب غير مدفوع	-	-	-	-
مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية	-	-	-	-	أصول أخرى	24.23	23.15	51.15	68.16
حصص في المؤسسات المرتبطة	30.0	15.0	0.10	05.0	حسابات التسوية	11.0	55.0	30.0	51.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنك.

التعليق عن جدول التحليل العمودي للأصول لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008:

سيتم ومن خلال الجدول التطرق الى مميزات كل سنة على التوالي من 2005 الى 2008.

2005: نلاحظ أن المستحقات على العملاء تمثل أكبر نسبة من الأصول حيث تقدر بـ 48,00 ٪، مما يوضح اتجاه نشاط البنك بصورة كبيرة إلى الإقراض خاصة القروض الموجهة للعملاء فقد كانت تمثل بجزء كبير في القروض الاخرى للعملاء بنسبة 47,09 ٪ مع إهمال البنك للاعتمادات على المكشوف التي كانت شبه معدومة بنسبة 2.4%، وبعد ذلك تأتي النقدية والأصول الاخرى بنسبتين متعادلتين كانت لكل منهما نسبة 23%، أما باقي البنود (قيم مماثلة، أصول ثابتة، حسابات التسوية...) فقد كانت حصصها ضعيفة من إجمالي الأصول.

2006: من الملاحظ في هذه السنة زيادة تعامل البنك في النشاط الاقراضي وبصورة كبيرة خاصة للمستحقات على العملاء حيث مثلت أكبر نسبة من الأصول قدرت بـ 59,00 ٪، وقد كان الجزء الكبير منها في القروض الاخرى للعملاء بنسبة 54,00 ٪ مع زيادة محتشمة للاعتمادات على المكشوف بنسبة 4%، وبعد ذلك تأتي النقدية بنسبة 22% وقد سجلت تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2005، والأصول الاخرى 15.2% وهي الاخرى عرفت تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة، أما باقي البنود (قيم مماثلة، أصول ثابتة، حسابات التسوية...) فقد كانت حصصها ضعيفة من إجمالي الأصول.

2007 : حسب النسب المتحصل عليها سنة 2007 نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للمستحقات على العملاء بـ 60% مع زيادة نسبة القروض للمؤسسات المالية بـ 303% وهي زياد كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. هذا يدل على مواصلة البنك في توجهاته نحو الإقراض. كما كانت نسبة النقدية في المركز الثاني ولكن لتراجع طفيف بـ 17%، تليها الأصول الاخرى بـ 15.5% والتي بدأت في الارتفاع.

من الملاحظ أيضا زيادة بعض بنود الأصول ولكن بنسب ضعيفة ويتعلق الأمر: بالأصول الثابتة المادية وغير المادية. مع تراجع لبعض البنود الاخرى مثل حصص المؤسسات المرتبطة وحسابات التسوية.

2008: يبدو أن اهتمام البنك بالنشاط الاقراضي للعملاء مازال قائما وذلك بنسبة 63% من إجمالي الأصول وهي نسبة جيدة جدا للبنك لأنها تعود عليه بالفوائد ومن الملاحظ أيضا زيادة نصيب الحسابات العادية المدينة في هذا البند بـ 6.1%، كما نلاحظ زيادة نسبة الإقراض للمؤسسات المالية بـ 3.8 % وخاصة القروض لأجل منها، وتأتي في المرتبة الثانية هذه المرة الأصول الاخرى بـ 16.6% وهذا لتراجع نسبة النقدية بـ 12% في المرتبة الثالثة. أما باقي بنود الأصول فقد عرفت بعض الزيادات الطفيفة مثل حسابات التسوية بـ0.5%.

هذا فيما يخص التحليل العمودي للأصول.

2- **التحليل العمودي للخصوم**: يوضح الجدول الموالي نسبة كل عنصر من عناصر الخصوم إلى إجمالي الميزانية في كل سنة على طول الفترة (2005- 2008).

الجدول رقم (18): التحليل العمودي للخصوم في بنك الخليج الجزائر 2005- 2008. الوحدة%

الخصوم/السنوات	2005	2006	2007	2008	الخصوم/البيان	2005	2006	2007	2008
بنك مركزي، مراكز الصكوك البريدية	-	-	-	-	أموال لتغطية المخاطر العامة	1.13	1.60	2.10	1.30
ديون تجاه المؤسسات المالية:	0.028	0.014	0.000	5.53	ديون مشروطة	0.00	0.00	0.00	0.00
- تحت الطلب؛	0.028	0.014	0.000	0.04					
- لأجل.	-	-	-	-					
حسابات دائنة للعملاء:	0.00	0.00	0.00	41.91	رأس مال اجتماعي	31.06	24.77	17.18	9.09
- حسابات الادخار؛	0.00	0.00	0.00	2.84					
❖تحت الطلب،	0.00	0.00	0.00	2.84					
❖لأجل.	0.00	0.00	0.00	0.00					
- ديون أخرى:	42.26	41.06	38.36	39.07					
❖تحت الطلب؛	40.07	31.37	32.38	36.63					
❖لأجل.	2.19	9.69	6.07	2.40					
ديون ممثلة بأوراق مالية:	6.50	5.51	4.33	6.55	احتياطيات				
- سندات الصندوق؛	6.50	5.51	4.33	6.46		0.00	0.00	0.093	0.14
- قروض سنديه.	-	-	-	-					
خصوم أخرى	20.07	24.04	33.04	29.42	فرق إعادة التقدير	0.00	0.00	0.00	0.00
حسابات التسوية	0.16	0.29	0.32	0.28	رصيد مرحل	2.66	0.61	0.93	1.82
مؤونات تغطية الخسائر والمصاريف	-	-	-	-	نتيجة الدورة	1.45	3.30	3.59	3.29
مؤونة التسوية	0.00	0.00	0.00	0.00					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات البنك.

التعليق عن جدول التحليل العمودي للخصوم لبنك الخليج الجزائر 2005-2008:

2005: يظهر التحليل العمودي للخصوم لسنة 2005 أن بنك الخليج الجزائر يعتمد بنسبة كبيرة في تمويل استخداماته على الحسابات الدائنة للعملاء والتي أغلبها كانت من الديون الأخرى وخاصة تحت الطلب منها، حيث شكلت نسبة 42٪ من إجمالي الخصوم ونجد أن البنك يعتمد على أموال العملاء بصفة اكبر في نشاطاته. ثم يأتي رأس المال الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة 09.31 ٪ وهي نسبة كبيرة يعتمد فيها البنك على هذا البند ولكن هذه الزيادة في الاعتماد على رأس المال الاجتماعي تضع البنك في خطر نقص السيولة نتيجة الطلب عليها. أما المرتبة الثالثة فقد عادت إلى الخصوم الأخرى بنسبة 20 ٪ من إجمالي الخصوم، ثم الديون الممثلة بأوراق مالية والتي تشكلت أساسا من سندات الصندوق فقد مثلت نسبة 50.6٪. أما بالنسبة للاقتراض من البنك المركزي و المراكز البريدية فقد كانت هذه النسبة معدومة تماما أي عدم لجوء البنك للاقتراض من هاتين المؤسستين وتبقى باقي البنود تمثل نسب ضعيفة وشبه معدومة من إجمالي الخصوم.

2006: خلال هذه السنة بقيت الحسابات الدائنة للعملاء والتي أغلبها كانت من الديون الأخرى في المرتبة الأولى ولكن بتراجع نسبي قدر بـ 06.41% مع زيادة الديون لآجل على حساب الديون تحت الطلب، وفي المرتبة الثانية يأتي رأس المال الاجتماعي بـ 24.77% وهي نسبة اقل من السنة الماضية وهذا يدل على أن البنك أصبح يراعي خطر السيولة لان أغلب الودائع عنده هي تحت الطلب، وفي المرتبة الثالثة تأتي الخصوم الأخرى

بنسبة 24.04% من إجمالي الخصوم، كما نلاحظ تراجع نسبة الديون الممثلة بأوراق مالية إلى 5.51%، أما باقي البنود فهي إما معدومة مثل المؤونات والاحتياطات وإما تمثل نسب ضعيفة مثل النتيجة للدورة و الديون تجاه المؤسسات

2007: خلال سنة 2007 بقي نفس الترتيب للبنود في السنوات السابقة ولكن بتراجع معتبر لكل منها، حيث عرفت الديون الأخرى التابعة للحسابات الدائنة للعملاء تراجعا وقدرت بـ 38.36% في حين أصبحت الخصوم الأخرى في المرتبة الثانية ولكنها زادت بنسبة مقدرة بـ 33.04، عرف رأس المال الاجتماعي تراجعا إلى نسبة قدرت بـ 17.18 %.

ومن الملاحظ أيضا أن نتيجة الدورة عرفت أعلى نسبة لها حيث وصلت إلى 3.59% كما عرفت نسبة الديون الممثلة بأوراق مالية تراجع إلى نسبة 4.33% وتبقى باقي البنود إما معدومة أو تمثل نسب ضعيفة.

2008: عرفت سنة 2008 عدة تطورات في النشاط المالي للبنك حيث وكما سبق وان أشرنا إلى احتلال الحسابات الدائنة للعملاء المرتبة الأولى ولكن هذه المرة عرفت زيادة إلى نسبة 39.07% ، تليها الخصوم الأخرى التي عرفت تراجعا إلى نسبة 29.42% ، كما عرف رأس المال الاجتماعي تراجعا كبيرا إلى نسبة 9.09% وهذا لان الطلب على السيولة أصبح كبيرا من قبل العملاء وبالتالي أصبح البنك يتجنب هذا البند لعدم الوقوع في مشاكل الطلب على السيولة المفاجئ والذي قد يقابله نقص في المعروض لها.

أما التطور الملحوظ للبنك فهو زيادة نسبة الديون الممثلة بأوراق مالية إلى 6.55% وبند الديون للمؤسسات المالية الى 5.53% والذي كان شبه

معدوم في السنوات السابقة مما يدل على أن البنك أصبح أكثر تعاملا مع المتثليين الآخرين للسوق المصرفية في الجزائر، أما باقي البنود فقد مثلت نسب ضعيفة أو معدومة من إجمالي الخصوم.

ب- التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر (2005- 2008).

1- **التحليل العمودي للإيرادات :** يوضح التحليل العمودي للإيرادات نسب عناصر الإيرادات بالنسبة للإجمالي في كل سنة لتوضيح وزن كل عنصر فيها.

الجدول رقم (19): التحليل العمودي للإيرادات لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008.

الإيرادات/ السنوات	2005	2006	2007	2008	الإيرادات/ السنوات	2005	2006	2007	2008
◆إيرادات الاستغلال البنكي	96.2	98.46	96.17	93.88	عمولات	59.66	50.30	50.49	51.93
فوائد وإيرادات مماثلة	36.27	48.06	45.68	41.94	إيرادات استغلال بنكي أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
- على العمليات مع المؤسسات المالية	2.91	0.89	1.39	1.06					
- على العمليات مع العملاء	33.80	47.16	44.28	40.88					
- على السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت	0.00	0.00	0.00	0.00					
- فوائد وإيرادات أخرى مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00					
إيرادات على عمليات القرض الايجاري والعمليات المماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00	◆إيرادات أخرى	2.15	1.54	3.82	6.11
الإيرادات على عمليات الإيجار العادي	0.00	0.00	0.00	0.00	إيرادات مختلفة	0.00	0.00	0.00	0.69
إيرادات على الأوراق المالية ذات العائد المتغير	0.00	0.00	0.00	0.00	استرجاع مؤونات واسترجاع الديون المعدومة	1.43	0.00	0.00	3.93
					إيرادات استثنائية	0.00	0.00	0.00	1.14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول الايرادات للبنك.

التعليق عن جدول التحليل العمودي للايرادات لبنك الخليج الجزائر 2005-2008:

2005: من خلال التحليل العمودي للإيرادات لسنة 2005 نلاحظ أن إيرادات الاستغلال البنكي تشكل حصة كبيرة جدا من إجمالي الإيرادات بنسبة 02.96 ٪ وتتمثل هذه الأخيرة في العمولات التي يتقضاها البنك جراء التعاملات التي يقوم بها خلال نشاطه وذلك بنسبة 66.59%، تلتها الفوائد و الإيرادات المماثلة التي شكلت نسبة 27.36٪ و تخص الفوائد و الإيرادات المحصلة من العمليات مع المؤسسات المالية والعمليات مع العملاء، حيث شكلت هذه الأخيرة أكبر نسبة مما يدل على ارتفاع نسبة الإيرادات المتأتية من القروض الممنوحة للعملاء إضافة. ثم يأتي بند إيرادات أخرى مشكلا نسبة 15.2 ٪ وهي نسبة ضعيفة جدا أين شكل عنصر استرجاع المؤونات و استرجاع الديون المعدومة نسبة 43.1 ٪.

2006: نحاول في هذا الإطار التطرق لأهم العناصر التي شكلت أكبر نسبة من إجمالي الإيرادات فبالنسبة لإيرادات الاستغلال البنكي شكلت أكبر نسبة بـ 46.98 ٪ من إجمالي الإيرادات مع ملاحظة ارتفاع هذا البند في مجموعه عن سنة 2005 و ارتفاع إجمالي الإيرادات أيضا، أما عن العمولات فقد شكلت نسبة 30.50 ٪ بعدما كانت تشكل نسبة 66.59 ٪ سنة 2005 مما يدل على تراجع نسبي في العمولات على العملاء. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الفوائد والإيرادات المماثلة من إجمالي الإيرادات حيث شكلت نسبة 06.48 ٪ مع بقاء نسبة الفوائد المحصلة على العمليات مع العملاء أعلى من نسبتها في العمليات مع المؤسسات المالية وذلك بنسبة

16.47%، وشكلت الإيرادات الأخرى نسبة ضعيفة جدا وصلت الى 54.1 ٪ من إجمالي الإيرادات.

2007: كانت نسبة إيرادات الاستغلال البنكي تشكل 17.96٪ من إجمالي الإيرادات احتلت العمولات فيها اعلي نسبة بـ 49.50% تليها ديون وإيرادات مماثلة على العملاء بـ 48.44% أما الإيرادات الأخرى فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات عن السنتين السابقتين حيث شكلت 82.3٪، وقد انخفضت حصة بند الفوائد و الإيرادات المماثلة حيث أصبح يشكل 68.45 ٪ نتيجة انخفاض نسبة الفوائد على العمليات مع العملاء مما يعني أن البنك قد خفض من القروض المقدمة للعملاء و هذا ما تم ملاحظته من تحليل الأصول.

2008: بلغت نسبة إيرادات الاستغلال البنكي من إجمالي الإيرادات نسبة 88.93٪ مع ملاحظة انخفاض نسبة الفوائد على العمليات مع العملاء حيث شكلت نسبة 88.40 ٪ من إجمالي الإيرادات بعدما كانت تشكل حصة أكبر في السنوات السابقة كما عرفت العمولات ارتفاعا الى نسبة 93.51%. وعن الجزء الثاني من إجمالي الإيرادات المتمثل في الإيرادات الأخرى فقد شكلت نسبة 6.11 ٪، وقد كانت من ضمنها نسبة استرجاع المؤونات و استرجاع الديون المعدومة بنسبة 3.93% .

2- التحليل العمودي للمصاريف :

يوضح التحليل العمودي للإيرادات نسب عناصر المصاريف بالنسبة للإجمالي في كل سنة لتوضيح وزن كل عنصر فيها.

الجدول رقم (20): التحليل العمودي للمصاريف لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008. الوحدة%

المصاريف/ السنوات	2005	2006	2007	2008	المصاريف/ السنوات	2005	2006	2007	2008
✦مصاريف الاستغلال البنكي	7.79	13.28	16.77	17.37	✦مصاريف أخرى	92.21	84.72	83.23	82.63
فوائد ومصاريف مماثلة -على العمليات مع المؤسسات المالية -على العمليات مع العملاء - على السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت - فوائد ومصاريف مماثلة أخرى	3.36 0.14 3.21 0.00 0.00	8.28 0.80 7.80 0.00 0.00	10.77 0.04 10.11 0.00 0.00	11.00 1.61 9.39 0.00 0.00	مصاريف استغلال عامة - خدمات - مصاريف العاملين - ضرائب ورسوم - مصاريف مختلفة	43.66 17.16 23.07 2.88 0.54	40.40 17.15 16.71 5.18 1.33	48.00 16.64 24.89 4.72 1.76	45.68 19.19 20.93 5.09 0.44
مصاريف على عمليات القرض الايجاري العمليات المماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00	مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	28.54	39.32	27.79	19.32
المصاريف على عمليات الإيجار العادي	0.00	0.00	0.00	0.00	مخصصات الاهتلاكات	17.24	5.98	4.78	7.64
عمولات	4.43	5.69	6.72	6.36	مصاريف استثنائية	2.74	1.003	2.44	10
مصاريف استغلال بنكي أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول المصاريف للبنك.

التعليق عن جدول التحليل العمودي للمصاريف لبنك الخليج الجزائر 2005- 2008:

2005: شكلت مصاريف الاستغلال البنكي في هذه السنة نسبة 79.7٪، وكانت متكونة أساسا العمولات بنسبة 43.4 ٪. وفي المرتبة الثانية جاءت الفوائد والمصاريف المماثلة التي شكلت نسبة 36.3٪، وخصت مصاريف العمليات مع العملاء النسبة الأكبر بها قدرت ب 21.3٪، في حين كانت مصاريف العمليات مع المؤسسات المالية ضعيفة للغاية وكانت 14.0٪ من إجمالي مصاريف الاستغلال وهنا نلاحظ بالإضافة إلى تحليل الإيرادات تعامل البنك مع العملاء أكثر من المؤسسات المالية. أما عن الجزء الثاني من مجموع المصاريف المتمثل في مصاريف أخرى فقد شكل أكثر من ثلاثة أرباع مصاريف البنك بنسبة 03.92% ، حيث احتلت المرتبة الأولى مصاريف الاستغلال العامة بنسبة 48.66% والتي تعبر عن التكلفة الاستغلالية للبنك (المصاريف الشاملة: العاملين، ضرائب و رسوم، خدمات و مصاريف مختلفة)، تلتها مخصصات المؤونات و الخسائر على الديون المعدومة التي شكلت نسبة 54.28٪ من مجموع المصاريف دلالة على أن البنك يحتاط من احتمالات عدم استرجاع القروض، وبالنسبة لمصاريف الاهتلاك كانت لها نسبة24.17% مما يفسر كبر قيمة الهياكل والتجهيزات التي يعمل بها البنك، أما المصاريف الاستثنائية فقد شكلت نسبة ضعيفة نوعا ما بـ 64.2% .

2006: عرفت نسبة مصاريف الاستغلال البنكي ارتفاعا مقارنة مع سنة 2005 حيث شكلت هذه السنة نسبة 28.13٪ من إجمالي المصاريف بسبب ارتفاع كلا من العمولات الى96.5% وكذا مصاريف العمليات مع المؤسسات المالية الى نسبة 80.0% والعملاء إلى 82.7% من

إجمالي المصاريف. في حين شكلت مصاريف الاستغلال البنكي الأخرى نسبة 72.84 ٪ والتي عرفت انخفاضا بسبب انخفاض مصاريف العاملين والخدمات التابعة لمصاريف الاستغلال الأخرى بنسبة 40.40%، إضافة إلى مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة التي عرفت زيادة الى نسبة 32.39٪ مما يدل على حرص البنك على التحوط من مخاطر عدم تحصيل مستحقاته بالإضافة الى انخفاض مخصصات الاهتلاك الى 98.5% من إجمالي المصاريف.

2007: عرفت نسبة مصاريف الاستغلال البنكي زيادة نوعا ما حيث شكلت نسبة 77.16% وهي مكونة أساسا من الفوائد والمصاريف المماثلة بـ 10.77% تتصدرها المصاريف للعملاء وكذا العمولات بنسبة 6.72% ، أما المصاريف الأخرى فقد شكات مصاريف الاستغلال العامة نسبة 48% وهي زيادة على حساب السنوات الماضية وذلك لزيادة مصاريف العاملين الأمر الذي يدل على السياسة التي يتبعها البنك في زيادة حجم نشاطه ووكالاته وعدد موظفيه، تلتها مخصصات المؤونات التي انخفضت مقارنة بالسنوات الماضية الى نسبة 27.79% وأخيرا مخصصات الاهتلاك بنسبة 4.78% من إجمالي المصاريف.

2008: كانت هذه المصاريف مركزة بشكل كبير في المصاريف الأخرى التي شكلت أكثر من ثلاثة الأرباع بنسبة 63.82٪، حيث تضمنت مصاريف الاستغلال العامة بنسبة 68.45 ٪ ،كما كان لمخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة حصة بنسبة 32.19٪ من إجمالي المصاريف مع ملاحظة ارتفاع نسبة المصاريف الاستثنائية الى 00.10% من الإجمالي ومخصصات الاهتلاكات بـ 64.7 ٪. كل هذا يدل على توسع نشاط البنك بزيادة هياكله ومستخدميه مع حرصه الدائم على التحوط من

مخاطر القرض وتخصيص المؤونات الكافية. أما عن مصاريف الاستغلال البنكي فقد شكلت نسبة 37.17 ٪ من إجمالي المصاريف وهي أعلى نسبة حققتها هذه المصاريف منذ 2004 حيث ارتفعت نسبة الفوائد والمصاريف المماثلة عن السنوات السابقة الى 00.11٪ من إجمالي المصاريف مع ملاحظة ارتفاع مصاريف العمليات مع المؤسسات المالية الى 91.1٪، ومصاريف العمليات مع العملاء 01.9٪ مما يدل على نمو حجم الودائع والتعامل مع المؤسسات المالية الأخرى والعملاء.

وقد ارتفعت الإيرادات بنسبة أكبر من المصاريف الإجمالية مما أدى إلى التأثير الايجابي على نتيجة الدورة.

نتائج التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج:

من خلال التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج نستخلص مايلي:

- **الإيرادات:** تتكون ايرادات البنك من قسمين رئيسيين:

إيرادات الاستغلال البنكي: والتي كان لها حصة الأسد على طول السنوات 2005- 2008 وكان ذلك راجع للعوائد التي تعود على البنك من خلال العمولات التي تقدم نتيجة لبعض الخدمات، إضافة الى ايرادات الناتجة عن العمليات مع العملاء والمؤسسات الأخرى.

ايرادات أخرى: كانت تمثل نسبة ضعيفة جدا لم تتجاوز في الأغلب 00.5%، وهذا ويرجع ذلك بدرجة كبيرة لعدم وجود المؤونات واسترجاع الديون المعدومة نتيجة لحداثة البنك في السوق المصرفية الجزائرية.

- **المصاريف:** تتكون مصاريف البنك من قسمين رئيسيين:

مصاريف الاستغلال البنكي: والتي كانت تمثل النسبة الأقل في مصاريف البنك نتيجة لنقص المصاريف الناتجة عن العملاء والمؤسسات الأخرى وكذا ضعف نسبة العمولات عليها.

مصاريف أخرى: كانت المصاريف الأخرى تشكل الحصة الأكبر في إجمالي المصاريف خلال كل السنوات مع انخفاض نسبي لحصتها من سنة لأخرى، وهذه الأخيرة خصت بصورة واضحة بند مصاريف الاستغلال العامة وذلك لان البنك في طور النشأة الأمر الذي يهتم عليه مضاعفة مصاريف العاملين نتيجة للتوظيف المستمر وكذا زيادة الضرائب نتيجة للعوائد الايجابية المحققة، بالإضافة الى مخصصات المؤونات والخسائر على الديون المعدومة التي كانت لها نسبة مهمة في إجمالي المصاريف الأمر الذي يدل على تحوط البنك من احتمالات عدم استرجاع المستحقات وتخصيص مؤونات لتغطيتها. كما لوحظ ارتفاع حصة مخصصات الاهتلاك من إجمالي المصاريف في السنوات الأخيرة مما يدل على توسع نشاط البنك وزيادة تجهيزاته، إضافة إلى زيادة مستخدميه وهذا ما يؤكده ارتفاع حصة بند مصاريف العاملين من سنة لأخرى.

وللإشارة فان النتائج المحققة كل سنة تشير الى أن الايرادات أكبر من المصاريف ما يعني ان النتيجة ايجابية من سنة لأخرى ويمكن توضيح مصاريف وإيرادات البنك من سنة 2005 الى سنة 2008 في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): ايرادات ومصاريف بنك الخليج الجزائر من 2005- 2008

البيان/ السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
المصاريف	147619552	225909598	417308000	541051000	907027000
الايرادات	20528085	300850383	841272000	1267686000	2576799000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

وفي الأخير نستعرض نتائج كل دورة للسنوات 2005- 2008 للتعرف على مدى نجاح البنك في تحقيق الربحية كذا التأكد من زيادة النتائج كل سنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نتائج الدورة للسنوات من 2005- 2008

البيان/ السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
نتيجة الدورة	(131400568.72)	74940786	333535398	523599450	1078467692

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية

يعد التحليل باستخدام النسب المالية في قياس العائد والمخاطرة لدى البنوك من الأساليب الأكثر شيوعا وذلك من خلال مؤشرات الربحية ومقاييس المخاطرة.

أولا- تحليل الربحية للبنك:

سيتم من خلال هذا التحليل التطرق إلى نسب الربحية التالية:

- العائد على حقوق الملكية: ROE = صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية.
- العائد على الأصول: ROA = النتيجة الصافية / اجمالي الأصول.
- الرافعة المالية أو مضاعف حقوق الملكية: EM = إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية.
- هامش الربح: BM = صافي الدخل / اجمالي الإيرادات
- منفعة الأصول: AU = اجمالي الإيرادات / اجمالي الأصول

وبالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر يمكن حساب النسب السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): نسب تحليل الربحية للبنك خلال الفترة:

2005- 2008

البيان	2004	2005	2006	2007	2008
ROE	%6.08	%8.13	%11.6	%15.73	%24
ROA	%0.99	%1.45	%3.3	%3.60	%3.91
EM	%2.02	%2.41	%3.51	%4.36	%6.13
PM	%16.23	%24.91	%39.58	%41.30	%41.72
AU	%3.16	%5.84	%8.33	%8.71	%9.37

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال جدول نسب الربحية للبنك:

❖ **العائد على حقوق الملكية ROE**: من خلال النسب المتوصل اليها في عمليات حساب صافي الدخل/ إجمالي حقوق الملكية، والذي يعبر عن مدى مساهمة الأموال الخاصة الصافية للبنك في توليد الأرباح.

فمن الجدول نجد أن البنك يحقق عوائد متزايدة كل سنة وقد وصلت نسبة العائد على حقوق الملكية سنة 2008 إلى 25%، وهي أعلى نسبة يحققها البنك منذ بداية نشاطه. وعموما فان هذه الزيادة المتتابعة للبنك تدل ارتفاع نسبة الأرباح الموزعة والمحتجزة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن نسبة الرفع المالية آو الرافعة المالية هي الأخرى ساهمت في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال الزيادة النسبية لها حيث وصلت عام 2008 إلى 6.13%. وزيادة نسبة الرفع المالي لدى البنك تدل على زيادة اعتماده على التمويل بالديون. وفي هذه الحالة فان الرفع

المالي يعمل لصالح البنك لأنه يؤدي إلى زيادة متواصلة في نسبة العائد على حقوق الملكية.

◆ **العائد على الأصول ROA**: من خلال النسب المتوصل اليها في عمليات حساب صافي الدخل/ اجمالي الأصول، والذي، يوضح هذا المعدل مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الأرباح وسيتم تحليل هذا المعدل من خلال:

- **هامش الربح**: الذي يدل على كفاءة بنك الخليج الجزائر في إدارة ومراقبة تكاليفه.
- **منفعة الأصول**: الذي يدل على مدى استغلال البنك لأصوله ومساهمتها في تحقيق الإيرادات.

وقد تطور معدل العائد على الأصول في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2004- 2008) كما يوضحه الجدول رقم(**21**)، حيث عرفت نسب العائد على أصول زيادات متتابعة وقد كانت أعلى نسبة له خلال سنة 2008 حيث سجل نسبة 3.91% وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة نسبة الربح حيث عرفت هي الأخرى زيادة وصلت سنة 2008 إلى 41.72% ، بالإضافة إلى الزيادة المتتابعة لمنفعة الأصول والتي حققت نسبة 0.0092% من نفس السنة.

ثانيا- تحليل المخاطرة:

يسعى البنك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، ولهذا فهو عرضة لمجموعة من المخاطر. ولتفادي هذه المخاطر هناك جملة من المقاييس نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مقاييس المخاطرة للبنك خلال الفترة: 2005- 2008

المؤشر/ السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
◆ المخاطر المالية					
مخاطر الائتمان: - مخصصات القروض المشكوك فيها/ إجمالي القروض	%3.01	%2.74	%1.71	%1.21	%1.21
مخاطر السيولة: - إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول - الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول	%34.33 %37.12	%28.44 %32.89	%22.88 %27.56	%16.29 %48.47	%16.29 %48.47
مخاطر رأس المال: الأموال الخاصة/ إجمالي الأصول	%35.23	%28.40	%22.90	%16.28	%16.28
مخاطر بنود خارج الميزانية: الالتزامات الممنوحة – الالتزامات المستلمة/ الأموال الخاصة	%229.21	%193.11	%61121	%37.98	%37.98
◆ مخاطر التشغيل: تكلفة العمال	44998359	52121244	69758138	134685585	235424594

المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الجدول يمكن تحليل مؤشرات المخاطرة كما يلي:

◆ **المخاطر المالية:** وهي عبارة عن مخاطر الائتمان والسيولة وكذا مخاطر البنود خارج الميزانية.

1- **المخاطر الائتمانية:** والتي لم حسابها من خلال قسمة: **مخصصات القروض المشكوك فيها/ إجمالي القروض:** حيث تعبر عن نسبة المبالغ المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الممنوحة، ونلاحظ انخفاض هذه النسبة من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2004إلى2008، حيث كانت تقدر بـ 01.3٪ سنة

2004 أي أن البنك خصص ما قيمته 01.3٪ من إجمالي القروض لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها، لتستمر في الانخفاض حيث وصلت سنة 2008 إلى 21.1% .

2- **مخاطر السيولة:** تعبر النسب التي سيتم تحليلها في هذا الإطار عن مدى قدرة البنك على مواجهة حالات العجز في السيولة، وهذا من خلال المؤشرات التالية:

◆ **إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول:** حيث تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على تمويل أصوله من خلال أمواله الخاصة. وعموما عرفت هذه النسبة انخفاضا في السنوات 2004- 2005- 2006، ثم شهدت استقرارا تقريبيا خلال سنتي 2007- 2008 حيث أن ارتفاع الأموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر كانت بنسبة أقل من ارتفاع أصوله، ولكن انخفاضها المستمر يدل على اعتماد البنك رغبة البنك في الاعتماد على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.

◆ **الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول:** وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك في تمويله على الودائع الأساسية، حيث عرفت هذه النسبة زيادة مستمرة من سنة 2004 إلى غاية 2007 لتبقى ثابتة إلى سنة 2008 وهي السنة التي سجلت فيها أعلى ارتفاع لها بنسبة 48.47% وهذا يعني إن السيولة المترتبة عن ودائع العملاء خاصة هي في زيادة مستمرة وبالتالي نقص خطر فقدان السيولة لدى البنك، ومن جهة أخرى نجد أن الودائع إذا كانت أغلبها جارية وكانت تعرف حالة ارتفاع مستمر فهذا يعني عدم استقرار الودائع في هذا البنك، وهذا ما قد يعرضه لأزمات سيولة في حالة السحوبات المفاجئة، مما يبرر حرص البنك على الاحتفاظ بنسب سيولة

عالية، ورصيد نقدي جيد الذي يتم إنشاؤه أساسا لمواجهة مختلف الودائع والمستحقات خاصة الجارية منها.

3- **مخاطر رأس المال:** إن تحليل مخاطر رأس المال في بنك الخليج الجزائر سيوضح مدى كفاية رأسماله وقدرته على الوفاء بالالتزامات، وقد استعملنا لذلك القسمة التالية:

◆ **الأموال الخاصة/ إجمالي الأصول:** تفسر هذه النسبة مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية الأصول، وكما تم تحليله سابقا في مخاطر السيولة فقد عرفت هذه النسبة انخفاضا متتاليا ثم ثباتا للسنتين الأخيرتين، مما يفسر اعتماد البنك على أمواله الخاصة أكثر في عملية التمويل.

وبنقصان هذه النسبة يمكن القول أن البنك يعمل على الاقتداء وتنفيذ معايير بازل لكفاية رأس المال والتي تساوي 8%.

4- **مخاطر بنود خارج الميزانية:** يمكن حساب هذا النوع من المخاطر من خلال:

◆ **الالتزامات الممنوحة – الالتزامات المستلمة/ الأموال الخاصة:** نلاحظ تغير هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض وكذا الثبات في السنتين الأخيرتين، ويرجع ذلك إلى تغيرات قيمة كل من الالتزامات المستلمة والممنوحة، وعموما تشير هذه النسب إلى تحكم البنك في هذا النوع من المخاطر حيث يملك قدرة على تغطية الخسائر المحتملة عن هذا النوع من النشاط من خلال أمواله الخاصة. وخاصة في السنوات الأخيرة أين نجد البنك قد زاد من حجم أمواله الخاصة وهذا ما يشير إليه الملحق رقم (22).

◆ مخاطر التشغيل: وتتمثل هذه المخاطر في الخطر المترتب عن الموارد البشرية وتكلفتها داخل البنك.

ويمكن قياس هذا النوع من المخاطر بالاعتماد على العلاقات التالية:

◆ إجمالي الأصول/ عدد العمال:

◆ النتيجة الصافية/ عدد العمال:

ونظرا لعدم توفر المعلومات حول عدد العمال فقد تعذر علينا حساب النسبتين السابقتين.

◆ تكلفة العمال: وهذه النسبة عن تكلفة الموظفين لدى البنك بصفة عامة، و يلاحظ من خلال ميزانيات البنك تطور مبلغ المصاريف للعمال بصفة مرتفعة حيث وصلت سنة 2008 مبلغ 235424594 دج أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 423% بالنسبة للسنة الأولى، حيث يقوم بنك الخليج الجزائر بدورات تكوينية للعمال لاسيما مع التوجه الجديد لتحديث عملياته والإدارة الجديدة للمخاطر (تكوين متعلق بمخاطر القرض) مما رفع من مصاريف العمال. وارتفاع المصاريف قد يشكل خطرا على البنك، لكن هذه النسبة وعلى الرغم من ارتفاعها تبقى دون دلالة، فقد ترتفع تكلفة العمال غير أنه قد يقابلها ارتفاع في مردود يتهم، بالإضافة إلى النتائج الايجابية التي يحققها البنك من سنة لأخرى منذ سنة 2005.

إن التحليل السابق يسمح بالقول أن بنك الخليج الجزائر وعلى الرغم من زيادة تكاليف العمال فيه والتي كانت موجهة في أغلبها لعمليات التكوين بهدف تحديث عمليات البنك، سمحت بتأهيل الموارد البشرية فيه وزيادة مساهمتهم الفعالة في تحقيق الأرباح، لذا فبنك الخليج الجزائر يعمل على إمكانية توظيف عمالة إضافية مع تأهيلها حتى ترتفع مرد وديتها. وهذا ما تدعمه النتائج الايجابية المحققة للبنك.

الخلاصة:

من خلال التطرق إلى الدراسة الميدانية لبنك الخليج الجزائر وهو بنك يمثل أحد البنوك الأجنبية المستثمرة في السوق النقدية الجزائرية منذ سنة 2004، وبعد تقييم أدائه المالي تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

❖ ارتفاع موارد هذا بنك الخليج الجزائر خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع حصة ودائع العملاء والديون الممثلة بأوراق مالية (سندات الصندوق)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع المصاريف على العملاء والمؤسسات الأخرى ولكن بنسبة أقل من الموارد وهذا يدل على قوة اكتساح البنك للسوق وكفاءة أجهزته.

❖ نلاحظ تطور مستمر لإجمالي استخدامات بنك الخليج الجزائر مما يفسر توسع نشاطه، وهذا ما يؤكده ارتفاع عدد الوكالات حيث يسعى لتغطية اكبر حصة ممكنة من السوق المصرفية الوطنية وارتفاع حجم الموارد البشرية التي يتم تأهيلها من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يوفرها البنك لمستخدميه بغية الوصول إلى أرقى الخدمات والمنتجات وهذا ما أدى إلى ارتفاع مصاريف العاملين فيه.

❖ من الملاحظ أيضا ارتفاع نسبة العمولات التي يتقاضاها البنك من طرف العملاء والمؤسسات المالية الأخرى وهذا نتيجة التعامل المكثف للبنك مع هاذين البندين في تعاملاته.

أما فيما يخص تحليل مؤشرات العائد والمخاطرة:

❖ على الرغم من تحسن معدلات العائد في القرض الشعبي الجزائري في عدد من السنوات إلا أنها لم تصل إلى مستويات النشاط المطلوبة.

❖ فيما يخص المخاطر فعموما يمكن القول أن بنك الخليج الجزائر يتحكم في المخاطر المختلفة لاسيما مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

الخاتمة

الخاتمة

الخلاصة العامة:

لقد تم خلال هذه الدراسة التطرق إلى دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، وقد تم اختيار أحد البنوك الأجنبية والمتمثل في بنك الخليج الجزائر كنموذج للدراسة.

ففي ظل التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، والتي كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، حيث وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها وزيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي تعمل فيه خصوصا في ظل المستجدات المصرفية كالخوصصة، الاندماج المصرفي ... وغيرها من التحديات.

ونتيجة للانفتاح والتجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والذي انتقل من خلاله من الاقتصاد المخطط والمقيد إلى اقتصاد السوق، أصبح للنظام المصرفي الجزائري دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا أهداف التنمية الاقتصادية، وقد تجسد هذا الدور وأصبح أكثر فعالية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، وأهم مظاهر قانون النقد والقرض إضافة إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاد، نجد ظهور مؤسسات وبنوك أجنبية عديدة قامت الدولة بمنحها الاعتماد للاستثمار في السوق النقدية الجزائرية، وهذا بغية توسيع العمل المصرفي وتحسين التقنيات والخدمات المستخدمة في هذا المجال. ومن الملاحظ أن هذه البنوك تتميز بقدرة كبيرة

على مواكبة التطورات التي قد تحدث في الميدان المصرفي وهذا راجع إلى كبر حجم البنوك الأم التي تنتمي إليها ، ولقد شهد هذا النوع من البنوك تطورا ملحوظا وزيادة مستمرة في الجزائر الأمر الذي يدل على حضورها بقوة في النظام المصرفي الجزائري وذلك بتأثيرها الايجابي أو السلبي فيه.

اختبار الفرضيات:

من خلال ماتقدم معنا في دراسة دور البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري يمكن الإجابة عن الفرضيات السابقة كالأتي:

- نظرا للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي من أبرزها الانفتاح الدولي والاندماج في الأسواق العالمية، نجد أن النظام المصرفي الجزائري مر بمراحل كان يسوده فيها نوع من عدم الاستقرار داخل البيئة البنكية وذلك من خلال التحولات والعقبات التي واجهت هذا الأخير في التحول من الاقتصاد المغلق والمخطط إلى اقتصاد السوق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- على الرغم من الدور الإيجابي للبنوك الأجنبية في الجزائر ومساهمتها في تمويل القطاعات الحيوية محليا، إلا أن هذا الدور يبقى دورا ثانويا مقارنة بالدور الذي تقوم به البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد وسيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- من خلال تحليل الوضعية المالية للبنك في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2008، نجد أن البنك حقق أرباحا متزايدة حيث انتقل من نتيجة سالبة قدرت بـ : (131400568.72) دج إلى تحقيق نتائج ايجابية

متزايدة خلال السنوات اللاحقة وصلت عام 2008 إلى : 1078467692 دج. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث :

لقد تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى عدة نتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

❖ عرف العمل المصرفي تطورات عديدة منذ العصور القديمة وتطور هذا الأخير عبر عدة فترات كان لكل منها جوانب وأثار على اقتصاديات الدول.

❖ للانفتاح الدولي وظهور ما يعرف بالعولمة المالية والتي تجسدت في عمليات الخوصصة والاندماج المصرفي، أثر كبير على عمل البنوك .

❖ يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات حديثة نشأة والتي عرفت بطرقها التقليدية في التمويل وقلة حرفيتها في المجال المصرفي والمالي.

❖ يعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحول هامة للنظام المصرفي الجزائري حيث جاء هذا الأخير بعدة مستجدات ساهمت في تطوير هذا الجهاز وتكييفه مع التطورات العالمية الحديثة.

❖ تعرف البنوك الأجنبية في الجزائر زيادة مستمرة في عددها حيث وصلت إلى أكثر من 12 بنكا مع نهاية سنة 2010.

❖ تتمتع البنوك الأجنبية في الجزائر بطرق تمويل حديثة وتقنيات بنكية متطورة وهذا راجع لكبر حجم هذه البنوك وانتشارها الواسع في جميع دول العالم.

❖ رغم زيادة وتطور عدد البنوك الأجنبية في الجزائر منذ إصدار قانون النقد والقرض 10/90 إلا أن حصة التمويل لهذا البنوك في السوق

تبقى ضعيفة وهذا نتيجة سيطرة البنوك العمومية الوطنية على السوق النقدية الجزائرية وهذا يدل على قلة المنافسة داخل النظام المصرفي الجزائري.

❖ تعتبر البنوك الأجنبية احد أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الأخرى من الاستفادة الكبيرة من هذه البنوك فيما يخص التكنولوجيا والمعلوماتية وكذا طرق التعامل في الميدان المصرفي.

❖ للبنوك الأجنبية وخاصة الإسلامية منها والتي تتعامل في الاستثمارات والمساهمات اللاربوية دورا مهما في تمويل الاقتصاد، خاصة وان الجزائر تعتبر دولة إسلامية وبالتالي تحقيق رغبة الأفراد في التعامل وفق الشريعة الإسلامية.

❖ للبنوك الأجنبية الفضل في تحقيق التوازن ولو كان نسبيا في حجم القروض والتمويلات المقدمة بين القطاعين العام والخاص حيث أجبرت هذه البنوك، البنوك العمومية في الجزائر على زيادة اهتمامها بالقطاع الخاص وذلك من خلال زيادة القروض الموجهة له خاصة وان هذا القطاع يحضى باهتمام البنوك الأجنبية في الجزائر.

❖ إن تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائر وملاحظة التطورات التي عرفها منذ نشأته سمح لنا بالتعرف على الدور المتزايد لهذا النوع من البنوك في المساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك لتزايد حجم القروض المقدمة للإفراد والمؤسسات داخل الجزائر الأمر الذي يسمح بتطوير وتيرة ونمط سير الاقتصاد الجزائري.

❖ من خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة لبنك الخليج الجزائر، واعتماد على النتائج المتوصل اليها من خلال التحليل الأفقي والعمودي للبنك وكذا تحليل العائد والمخاطرة فإننا نلاحظ تحسن في أدائه من سنة إلى أخرى.

وكحوصلة لما تم ذكره في هذه النتائج يمكن القول إن ظهور البنوك الأجنبية في الجزائر أدى إلى خلق نوع من المنافسة داخل النظام المصرفي الأمر الذي أدى إلى تحسين الخدمات والانتقال بالبنوك الجزائرية إلى مصاف البنوك الكبيرة ذات المنتجات والخدمات الكفؤة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية واندماجه فيها.

التوصيات المقترحة:

بعد دراسة دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد ومعرفة مكانة هذه البنوك في السوق النقدية الجزائرية يمكن وضع بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة، ومكانة البنوك الأجنبية في السوق النقدية الجزائرية بصفة أكثر خصوصية:

❖ العمل على دمج البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها في الأسواق العالمية وذلك للاستفادة من الخبرات والمعلومات التي تقدمها البنوك الكبيرة في المجالين المصرفي والمالي.

❖ فتح المجال أمام كل المتعاملين في السوق النقدية ومنح الفرص المتكافئة لجميع البنوك سواء كانت وطنية أو أجنبية، بغية تحسين الخدمات المصرفية.

❖ فك العراقيل التي تواجه البنوك الأجنبية في الاستثمار في الجزائر وتسهيل منح الاعتمادات لهذا النوع من البنوك لأنها تتمتع بقدرة وخبرة أكبر من البنوك العمومية في مسايرة التطورات الحالية.

أفاق البحث:

بعد إتمامنا لهذا البحث بدراسة ميدانية لأحد الأطراف المساهمة في السوق النقدية بالجزائر وهو بنك الخليج الجزائر والذي يتمتع بتقنيات وخبرات هائلة في المجال البنكي وهذا نتيجة لكبر البنك الأم وتنوع شبكاته في مختلف الدول سواء العربية أو الأجنبية. وبما أن فكرة البنوك الأجنبية في الجزائر تعتبر جديدة نوعا ما خاصة وان هذه الأخيرة لا تساهم بشكل كبير في الاقتصاد فان هذا الموضوع يشكل تمهيدا لدراسات أخرى تتعلق أساسا في:

- دراسة مقارنة بين البنوك الأجنبية والعمومية في الجزائر.
- تحليل العائد والمخاطرة للبنوك الأجنبية في الجزائر.
- آليات تطوير المنظومة المصرفية في ظل الانفتاح وظهور البنوك الأجنبية في الجزائر.
- الأساليب والطرق المستخدمة لمواجهة التطورات العالمية الحديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: بالعربية

أ- الكتب:

1- أبو حرب عثمان ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

2- أبو موسى رسمية أحمد، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتز للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، 2005.

3- إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية، دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 21.

4- أنور محمد سعيد ، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

5- البارودي علي ،العقود والعمليات البنوك التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1982.

6- التوني محمد أحمد ، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

7- التوني محمود أحمد، الاندماج المصرفي- النشأة والتطور والدوافع والمبررات- ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

8- الجنبيهي منير محمد ، الجنبيهي ممدوح محمد ، أعمال البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2000.

9- الحمزاوي محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.

10- الـراوي خالـد وهيـب ، **العمليـات المصـرفية الخارجيـة**، دار المنـاهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000.

11- الرغـاعين غالـب عـوض، بلعربـي عبـد الحفـيظ، **اقتصـاديات النقـود والبنـوك " الجـزء الأول: الأساسـيات "**، دار وائـل للنشـر، جامعـة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2002.

12- الزراري عبد النافع ، غازي فـرج، **الأسـواق الماليـة**، دار وائل للنشـر، عمان، 2001.

13- الزيدانين سالم ، **أساسيات في الجهاز المالي" المنظور العلمي"**، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 1999.

14- السيد على عبد المنعم ، العيسى نزار سعد الدين ، **النقود والمصـارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

15- السيد عـاطف ، **العولمة في ميزان الفكـر- دراسة تحليلية**، فلمنج للطباعة، المبرة، مصر، 2002.

16- الشـمري نـاظم محمـد نـوري ، **النقـود والمصـارف**، دار زهـران للنشـر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 1998.

17- الشمري ناظم محمد نوري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.

18- الصرن رعد حسن ، **جودة الخدمة المصرفية**، مؤسسة الوراق للنشـر والتوزيـع- التواصـل العربـي للطباعـة والنشـر، عمـان، الأردن، 2007.

19- الفاعوري رفعت عبد الحليم ، **تجارب عربية في الخصخصة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004.

20- القز ويني شاكر ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

21- الأخرس فائق واخرون، **محاسبة البنوك**، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2002.

22- الموسوي ضياء مجيد ، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.

23- الموسوي ضياء مجيد ، **الاصلاح النقدي**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.

24- الموسوي ضياء مجيد ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

25- النجار سعيد ، **السياسات المالية واسواق المال**، صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994.

26- النقاش غازي عبد الرزاق ، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثاني، 2006.

27- الهندي منير إبراهيم ، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر**، المكتب العربي، القاهرة، مصر، الطبعة 4، 1999.

28- الهندي خليل ، أنطوان الناسف، **العمليات المصرفية و السوق المالية– دمج المصارف–** ، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

29- بدوي سيد طه ، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

30- جويدان الجمل جمال ، **تشريعات مالية مصرفية**، دار النشر، عمان، الأردن، 2002.

31- حسن السيسي صلاح الدين ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1998.

32- حسين الفتلاوي سمير جميل ، **العقود التجارية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة سنة 2001 .

33- حشيش عادل أحمد ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.

34- حماد طارق عبد العال ، **إدارة المخاطر: أفراد، إدارات ، شركات ، بنوك**، مرجع سابق، ص :208.

35- حماد طارق عبد العال ، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 1999.

36- حماد طارق عبد العال ، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1995م.

37- حماد طارق عبد العال ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك- سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

38- حنفي عبد الغفار ، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة**، الإسكندرية، مصر، 1999.

39- حنفي عبد الغفار ، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

40- خان طارق الله ، حبيب احمد، إدارة المخاطر، **تحليل قضايا في** الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم05 البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2003.

41- راضي عبد المنعم ، فرج عزت ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، البيان للطباعة و النشر ، الإسكندرية، مصر ، 2001 .

42- رضا عبد المعطي ، جودة محفوظ أحمد ، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999.

43- رمضان زياد ، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 1997.

44- سحنون محمد ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

45- سيف النصر سعيد ، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

46- شافعي محمد زكي ، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1962.

47- شامية أحمد زهير ، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1993.

48- شقيري موسى سعيد مطر ، نوري موسى، ياسر المومني، **المالية الدولية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

49- شلهوب علي محمد ، **شؤون النقود واعمال البنوك**، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2007.

50- صادق مدحت ، **أدوات و تقنيات بنكية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2001.

51- طه عاطف جابر، **تنظيم وإدارة البنوك ◆ منهج وصفي تحليلي ◆**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

52- عبد المجيد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.

53- عبد الحميد عبد المطلب ، **السياسات الاقتصادية- على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

54- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديّات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

55- عبد الحميد عبد المطلب ، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

56- عبد الله خالد أمين، **العمليات المصرفية- الطرق المحاسبية الحديثة-** ، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

57- عثمان سعيد عبد العزيز، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996.

58- عوض الله زينب ، أسامة محمد ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

59- غنيم أحمد ، **الأزمات المصرفية والمالية**، دون ذكر دار النشر، بلد النشر، سنة النشر.

60- فريدة بخزار يعدل ، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

61- كاية النعيمي عدنان وآخرون، **الإدارة المالية ❖ النظرية والتطبيق ❖**، دار الميسرة، الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى.

62- كوكب الجميل سرمد ، **الاتجاهات الحديثة في مالية العمال الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

63- لخضر حسان، حبر التمية❖ الدمج المصرفي ❖، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، **2005**.

64- لطرش الطاهر ، "تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

65- ماهر أحمد ، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

66- ماير توماس ، أس دوسينبري جيمس ، زد اليبر روبرت ، ترجمة السيد أحمد عبد الرزاق، مراجعة أحمد بديع بليح، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، السعودية.

67- محفوظ العشب، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

68- محمد العربي ساكر ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

69- محمـود حميـدات، **مـدخل التحليـل النقـدي**، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر، 1996.

70- مـراد عبـد الفتـاح، **موسـوعة البنـوك**، الهيئـة القوميـة لـدار الكتـب والوثائق المصرية، الإسكندرية: مصر، دون ذكر سنة النشر .

71- مسعد محي محمد ، **ظـاهرة العولمـة ◆الأوهـام والحقـائق◆**، مكتبـة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1999.

72- مصطفى أحمد فريد ، محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصـاد النقـدي والمصـرفي بـين النظريـة والتطبيـق**، مؤسسـة شـباب الجامعـة، الإسكندرية، مصر، 2000.

73- مصطفى نهـال فريـد ، إسماعيـل السـيد عبـد الفتـاح ، **الأسـواق و المؤسسات المالية العالمية**، دار الفكر للنشر، الإسكندرية، 2007.

74- مصلح الدين محمد، **أعمال البنوك والشريعة الإسلامية**، دار البحوث العلمية، جدة، السعودية، 1976.

75- هني احمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

76- هني أحمد ، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

77- هاشم اسماعيل محمد ، **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.

78- يوسف محمد محمود، **اعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007.

ب- مذكرات الماجيستير والدكتوراه:

79- إبراهيم تومي ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل- دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

80- باشن، محمود ، فعالية العبور في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004.

81- بلعبيدي عايدة عبير، أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني- دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود ، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2006/2005.

82- جمال إدروج ، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 2001.

83- رزمان كريم ، التوقع بخطر القرض في البنك التجاري باستخدام نموذج ذو متغيرات كمية - دراسة على مستوى القرض الشعبي الجزائري بان وراميك، قسنطينة- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2008/2007.

84- شهرة عديسة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

85- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة الى حالة الجزائر في الفترة ♦ 1990- 2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

86- صباح عجلان، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1997- 2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات تنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

87- عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

88- عمر قريد، دور الأنشطة التسويقية المتكاملة في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004/2003.

89- فؤاد رحال ، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.

90- فوزية خلوط ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004/2003.

91- فرمية دوفي ، أثار الخوصصة على الجهاز المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

92- مبروك رايس ، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2004/ 2005.

93- محمد كريم ميلودي ، الجهاز المصرفي في ظل العولمة(حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

94- مدوخ ماجدة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

95- مرازقة عيسى، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006.

جـ- المواد والقوانين:

96- المواد: 03 - 02 من المرسوم الرئاسي: 02 /250، المتعلق بالصفقات العمومية.

97- المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

98- المادة 44 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

99- المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

100-المادة 1/111 من قانون النقد والقرض 10/90، المؤرخ في 14/ أفريل/1990.

101-المادة 113 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

102-المواد 117- 111 من قانون النقد والقرض 10/90، المؤرخ في: 14 أفريل 1990.

103-المادة 178 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 .

104-المادة 183 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في بتاريخ 1990/4/14.

105- المادة 187 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 1990/4/14، الجريدة الرسمية العدد 16.

106- المادة 891 من القانون المدني الجزائري المؤرخ في 14 أفريل 1990.
107- المواد: 571- 578- 590- 591- 598 من القانون المدني الجزائري.

د. الانترنيت:

108- الموقع الالكتروني: منتدى مجالسنا
http:// www.majalisna.com, 22/02/2009, 10 :30.
109- دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، الموقع الالكتروني:
http://www.cubba-keaf.net/montada-f13/topic-t859-html, 24/12/2009, 23 :20.
110- الموقع الالكتروني، خدمة الضمان، جامعة الأغواط، :
http// :www.scribd.com/doc/128811461/html/25/12/2009, 01 :10.
111- الموقع الالكتروني، خدمة الضمان البنكي، جامعة الأغواط:
http://www.scribd.com/doc/128811461/html, 25/12/2009, 01:10
112- الموقع الالكتروني، أساليب مواجهة المخاطر المصرفية، منتدى التمويل الإسلامي:
http://www.islamfin.go.forum.net/mountada.f28/topic-t768-html, 25/12/2009, 02 :38.
113- الموقع الالكتروني، هشام مصري، منتدى الاقتصاد والتجارة والتسويق، السعودية، ص:21:

http// : www.sarambit.com, 22/01/2010, 13 :30.

114- الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، مخاطر التمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، الموقع الالكتروني:

http//: www.clubnada.jeeran.com, 22/02/2010, 22 :20.

115- دور البنوك في تمويل التنمية، الملتقى الاقتصادي، مكتبة الكتب والبحوث العلمية الموقع الالكتروني:

http:// www.drabid.net, 22/03/2010, 23:0

116- دراسة مصرفية، الموقع الالكتروني:

http:// www.aawsat.com/details.asp?section=6, 14/04/2010, 17:40

117- المؤسسة العربية البنكية- الجزائر، الموقع الالكتروني:

http:// www.arabbanking.com/ AR/.../ALGERIA/ Pages/ default.aspx, 26/03/2010, 16:12.

118- المؤسسة العربية البنكية- الجزائر، الموقع الالكتروني:

http://www.arabbanking.com/AR/.../ALGERIA/Pages/default.aspx, 26/03/2010, 16:12.

119- النظام المصرفي الجزائري الموقع الالكتروني:

http:// islamfin.go-forum.net/...f12/topic-t1549.htm, 26/03/2010, 16:00

120- منتديات ستار تايمز، الموقع الالكتروني:

http:// www.startimes2.com/f.aspx?t=14393858, 28/03/2010, 19:39.

121- مصادر الوديعة النقدية المصرفية، منتديات الجلفة، الموقع الالكتروني:

http:// www.djelfa.info/vb/forumdisplay.php?f, 28/03/2010, 19:35.

122- منتديات ستار تايمز، الموقع الالكتروني:

http:// www.startimes2.com/f.aspx?t=14963497, 29/03/2010, 23:38.

123- الصفقات العمومية، الموقع الالكتروني:

http://: www.dzworld.net/vb/t57445.html, 29/03/2010, 23:59.

124- الموقع الالكتروني، أساليب مواجهة المخاطر المصرفية:

http:// islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t768.htm, 30/03/2010, 18 :33

125-حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، الموقع الالكتروني:

http:// www.ulum.nl/c11.htm, 04/04/2010, 00:09.

126- القروض البنكية مخاطرها وكيفية تسييرها، منتديات الجلفة، الموقع الالكتروني:

http:// www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=214593, 05/04/2010, 18:25.

127- المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC، الموقع الالكتروني:

http://www.arabbanking.com, 06/04/2010, 22:32.

128- سوسيتي جنرال القدرة على الصمود ، الموقع الالكتروني:

http:// www.alraynews.com/Companies.aspx?id=45, 10/04/2010, 00:11.

129- بنك البركة الجزائري، بنوك ومصارف، الموقع الالكتروني:

http:// www.ansani2.com‹ , 11/04/2010, 01:19.

130- دراسة مصرفية، الموقع الالكتروني:

http:// www.aawsat.com/details.asp?section=6, 14/04/2010, 17:40

131- لائحة النصوص الأساسية، الموقع الالكتروني:

http:// www.uabarablaws.org/PrincipalText.htm, 14/04/2010, 19:05.

132- بنك الجزائر، الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/legist2002.htm, 15/04/2010, 12 :43.

و- مجلات و دوريات:

133-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000**، الدورة العامة العادية السادسة عشر، 2000، الجزائر.

134-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003**، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، 2003، الجزائر.

135-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، 2004، الجزائر.

136-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول:نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر**، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، الجزائر.

137-براق محمد ، صاطوري الجودي ، **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية**، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، العدد الثامن،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

138-رضا عقبة ، غنام ريم ، **دور مصرف سوريا المركزية في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد 02، 2005.

139-رواد المصارف الإسلامية، بيان صحفي، مكتب الرئيس التنفيذي، **مجموعة البركة المصرفية**، المنامة، 11 أبريل 2007.

140-سحنون محمود ، **النظام المصرفي بين النقود المصرفية والنقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد رقم 04، ماي 2003.

141-عبد اللطيف مصطفى ، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر-** ، مجلة الباحث، مجلة دورية

أكاديمية سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006.

142-عقبة نصيرة ، **الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري**، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة علمية سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2008.

143-مراد ناصر ، **تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني**، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية، العدد السابع، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2006.

هـ الملتقيات و المؤتمرات:

144-أحلام بوعبدلي ، عبد الرزاق خليل ، **دور الرقابة الداخلية في دعم استقرار النظام المصرفي الجزائري** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 7/8/ ديسمبر 2004.

145-الطيب عبد المنعم محمد ، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، المعهد العالي لدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، طبعة تمهيدية، بدون ذكر سنة النشر.

146- بعلوج بولعيد، **مزايا تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي:29/30 أكتوبر 2001.

147- بن علي بلعزوز ، مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي:نظام حماية الودائع والحوكمة. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول:الإصلاح المصرفي بالجزائر: واقع و آفاق أفريل 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

148- بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ❖ واقع و تحديات ❖، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

149- بوزيدي سعيدة ، **الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد** السوق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، أفريل 2003.

150- بوعبدلي أحلام، عبد الرزاق خليل ، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (2000/1997)**، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، يومي 15/14 ديسمبر 2004 جامعةالشلف، الجزائر.

151- ثابت نحمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة- تجارب عالمية- ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بكلية الشريعة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المحرم 1425هـ، طبعة تمهيدية.

152-حمد صالح رجب حمد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي: 17/16 أفريل 2007.

153-رفيق باشوندة ، زناقي سليماني، **عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ❖ واقع و تحديات ❖، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

154- زغيب مليكة، نجار حياة ، **النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية: تطور وتحديات**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام 05و06 نوفمبر 2001.

155- دحمان بن عبد الفتاح ، **أثر برامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، المنعقد أيام: 11 و 12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

156- سيد درويش الناصر ، **إطار مقترح في إستراتيجية تخطيط و تدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول ' إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17/16 أفريل 2007.

157- صنليحة بن طلحة ، بوعلام معوشي ، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات- ، جامعة الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، الجزائر.

158- صالح مفتاح ، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني ببشار 2004، حول: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

159- عبد الرحيم شيبي ، جازية بن بوزيان ، **تقييم أداء النظام المصرفي**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، يومي24- 25 أفريل 2006، الجزائر.

160- عبد القادر بوعزة، **ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية الجديدة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 15/14 ديسمبر 2004.

161- عبد اللطيف مصطفى، سليمان بلعور، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ❖ واقع

وتحديات ❖، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

162- عمار بوزعرور، مسعود درواسي - ،الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر– مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،2004.

163- عمر أيت مختار ، حريري بوشقور محمد ، تسيير المخاطر البنكية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ❖ الأفاق والتحديات❖، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

164- فرحات غول ، يوسف بومدين ، الأخطار ونماذج في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية المخاطر في المؤسسات ❖ الأفاق والتحديات❖، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

165- مبارك بوعشة ، إدارة المخاطر البنكية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات - الآفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي: 26/25 نوفمبر 2008.

166- مجذوب بخوصي، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90- 10 والأمر 03- 11، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 2006، الجزائر.

167- محمد زيدان ، رشيد دريس ، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر ، 2004.

168- محمد زيدان ، عبد الرزاق جيار، **تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية، حالة بنك الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ❖ الآفاق والتحديات❖، 2008/11/26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

169- محمد سيد درويش عبد الناصر ، **إطار مقترح في إستراتيجية تدقيق الحسابات الخارجية بشان المخاطر في المصارف التجارية الأردنية**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 16- 17/ افريل/ 2007.

170- مختتر مولاي ، بن بوزيان محمد ، **تسيير و تقييم مخاطر القروض : (تطبيق طريقة التنقيط في قطاع الأشغال العمومية)**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات - الآفاق والتحديات- "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 25/ 26 نوفمبر 2008.

171- ناصر سليمان، **التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر الدولة في البنك:(تجربة توريق القروض العقارية في الجزائر)**، مداخلة مقدمة

للملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات - الآفاق والتحديات- "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ،الجزائر، يومي :25/ 26 نوفمبر 2008.

172- ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ❖ واقع و تحديات ❖، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

173- وهيبة بوخدوني، **واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ❖ واقع وتحديات ❖، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

ق- محاضرات:

174- محمد العربي ساكر ، **محاضرات في التمويل بالتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.

175- مفتاح صالح، **محاضرات اقتصاد النقدي المعمق**، السنة الثالثة مالية النقود والبنوك، 2003- 2004.

ثانيا- قائمة المراجع بالفرنسية:

أ- الكتب:

176- Ahmed henni, monnaie, **crédit et financement en Algérie (1962-1987)**, centre de recherches en économie appliquée, pour le développement, Algérie.

177- Ammour Benhalima, **Le système bancaire Algérien, texte et réalité,** ed. Dahleb 97.

178- Ammour benhalima, **pratique des techniques bancaire**, édition, Dahleb, Alger, 1997.

179- Frederic mishkin**, Monnaie, banque et marchés financiers**, Pearson éducation, 8e édition, paris, France,

180- Joel Bessés, **gestion de risque et gestion actif passif des Banques**, edition DALLOZ, Paris 1995, p15.

181- Jean- louis besson. **Monnaie et finance**, office des publications universitaires, Alger, 1993.

182- Luc bernet-rollande, **principes de technique bancaire,** dunod, 24e édition, paris, France, 2006.

183- Mondher Bellalah, **Gestion des risques et produits dirivés, classiques et exotiques**, paris, édition dunod 2003.

184- Paul krugman, maurice obstfeld, **économie internationale**, Pearson éducation, 7eme édition, paris, 2006.

185- xavier bradley christian, descamps, **mannaie banque financement * cours documents**

exercices *, I.M.E photocomposition CMB graphic, saint- herblain, France.

بـ- الملتقيات:

186- Djamel Benbelkacem, **Réformes récentes du secteur bancaire**, séminaire nationale de université de Ouargla, 12- 13 mars, algerie, 2008.

جـ- الانترنيت:

187- Banque al-baraka d'algerie, le site électronique:

http://www.al-baraka -bank.com

188- Economie de l'Algérie - wikipédia- fr.wikipedia. org/wiki/Économie_de_l Algérie.

187- Indicateurs de performance pour les institutions de microfinance, Guide Technique, 2eme édition, rars 2003.

http// : www.Jadb.org/sds/mic.pdf

190 -.http://www.ag-bank.com/entreprise.php#tab1.

191 -rapport annuel 2008, p : 07.

الملاحق

BILAN - ACTIF

Rubriques	Montants (DA)
1-Caisse - Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux	911 130 659,59
2-Effets Publics (Avoirs au trésor Public)	816 993,03
3-Créances sur les Institutions Financières	19 200 179,01
* Avoirs à vue	19 206 179,01
* A terme	0,00
4-Créances sur la clientèle	195 252 708,49
* Créances Commerciales	95 252 708,49
* Autres concours à la clientèle	0,00
* Comptes ordinaires Débiteurs	100 000 000,00
5-Obligations et autres titres à revenu fixe	0,00
6-Actions et autres titres à revenu variable	0,00
7-Participations et activités du portefeuille	0,00
8-Parts dans les Entreprises liées	10 000 000,00
9-Crédit Bail et opérations Assimilées	0,00
10-Location simple	0,00
11-Immobilisations incorporelles	45 261 846,37
12-Immobilisations corporelles	75 708 235,75
13-Autres Actions	0,00
14-Capital souscrit non versé	1 072 000 000,00
15-Autres Actifs	114 086 820,35
16-Comptes de régularisations	4 591 232,89
Total de l'Actif	**2 448 054 675,48**



BILAN - PASSIF

ETATS FINANCIERS

Rubriques	Montants (DA)
1 -Banque centrale, CCP	0,00
2 -Dettes envers les institutions Financières	1 464 427,50
* A vue	1 464 427,50
* A terme	0,00
3 -Comptes créditeurs de la clientèle	841 341 212,04
* Comptes d'épargne	440 652 629,57
* A vue	426 393 433,25
* A terme	14 259 190,32
* Autres dettes	400 688 582,47
* A vue	400 688 582,47
* A terme	0,00
4 -Dettes représentées par un titre	1 606 250,00
* Bons de caisse	1 606 250,00
5 -Autres Passifs	130 789 010,49
6 -Comptes de régularisation	6 333 581,66
7 -Provisions pour risques et charges	0,00
8 -Provisions réglementées	0,00
9 -Fonds pour risque bancaires généraux	4 309 577,98
10 -Subventions d'investissements	0,00
11 -Dettes subordonnées	0,00
12 -Capital Social	1 600 000 000,00
13 -Primes liées au Capital	0,00
14 -Réserves	0,00
15 -Ecart de réévaluation	0,00
16 -Report à nouveau (+/-)	-5 788 815,53
17 -Résultats de l'exercice (+/-)	-131 400 568,72
Total du passif	**2 448 054 675,48**

HORS BILAN

Rubriques	Montants (DA)
A/ Engagements Donnés	[illegible]
- Engagements de Financement en faveur des institutions financières	22 020 560,48
Ouverture Crédits Documentaires	17 000 033,54
Acceptation à payer	5 020 526,94
- Engagements de Financement en faveur de la clientèle	213 685 486,30
Cautions de soumissions	213 685 486,30
B/ Engagements Reçus	[illegible]
- Engagements de Garantie reçus de la clientèle	9 800 591,02
- Engagements de Financement reçus des institutions financières	352 337 598,88



COMPTES DE RESULTATS

CHARGES		PRODUITS	
A - Charges d'exploitation Bancaire	Montants (DA)	A - Produits d'exploitation bancaire	Montants (DA)
1 - Intérêts et charges Assimilées	1 197 546,90	1 - Intérêts et produits assimilés	12 505 142,18
- Sur opérations avec institutions financières	16 946,41	- Sur opérations avec institutions financières	7 228 317,77
- Sur opérations avec la clientèle	42 482,61	- Sur opérations avec la clientèle	5 276 824,41
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0
- Sur autres intérêts et charges assimilées	0	- Sur autres intérêts et produits assimilés	0
- Commissions	1 138 115,77		
2 - Charges sur opérations de crédit bail et opérations assimilées	0	2 - Produits sur opérations de crédit - bail et opérations assimilées	0
3 - Charges sur opérations de location simple	0		
4 - Commissions	0	3 - Produits sur opérations de location simple	0
5 - Autres charges d'exploitation bancaire	0		
	[illegible]	4 - Produits des titres à revenu variable	0
B - Autres charges	114 520 008,55		
		5 - Commissions	7 611 190,37
6 - Charges d'exploitation générale	0		
- Services	66 031 158,57		
- Frais de Personnel	44 998 358,74	6 - Autres produits d'exploitation bancaire	0
- Impôts et taxes	10 805 337,93		
- Charges diverses	2 135 151,01		
7 - Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	0	B - Produits divers	411 752,56
- Dotations aux Amortissements	81 513 728,16	7 - Produits divers	411 752,56
- Dotations aux Provisions	4 309 577,94	8 - Reprises des provisions et récupérations sur créances amorties	0
9 - Charges exceptionnelles	967 708,97	9 - Produits Exceptionnels	0
10 Perte de l'exercice	121 800 508,72	10 - Bénéfice de l'exercice	0

BILANS COMPARÉS 2005-2006

ACTIF

LIBELLE	2005	2006	ECART	%
Caisse, Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	1 202 117 914.25	2 262 001 823.96	1 059 883 909.71	88.17
Effets publics et valeurs assimilées	0	0	0	-
Créances sur les Institutions financières	23 514 152.88	49 464 286.78	25 950 133.90	110.36
- À vue	23 514 152.88	49 464 286.78	25 950 133.90	110.36
- À terme	0	0	0	-
Créances sur la clientèle	2 481 449 664.63	5 984 849 046.64	3 369 480 977.54	128.83
- Créances commerciales	7 296 209.92	34 769 577.20	27 473 367.28	376.54
- Autres concours de la clientèle	2 481 449 664.63	5 538 611 017.95	3 057 161 353.32	123.20
- Comptes ordinaires débiteurs	126 622 194.55	411 468 451.49	284 846 256.94	224.96
Obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	-
Actions et autres titres à revenu variable	0	0	0	-
Participations et activités de portefeuille	0	0	0	-
Parts dans les entreprises liées	15 675 000.00	15 675 000.00	0	-
Crédits-bail et opérations assimilées	0	0	0	-
Location simple	0	0	0	-
Immobilisations incorporelles	25 659 879.92	53 570 036.54	27 910 156.62	108.77
Immobilisations corporelles	65 537 758.95	126 577 962.28	61 040 203.33	93.14
Autres actions	0	0	0	-
Capital souscrit non versé	0	0	0	-
Autres actifs	1 197 402 157.68	1 543 623 240.66	346 221 082.98	28.91
Comptes de régulation	5 993 751.50	56 344 282.57	50 350 531.07	840.05



PASSIF

LIBELLE	2005	2006	ECART	%
Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	0	0	0	-
Dettes envers les institutions financières	1 465 547.06	1 461 744.59	- 3 802.47	- 0.26
- À vue	1 465 547.06	1 461 744.59	- 3 802.47	- 0.26
- À terme	0	0	0	-
Comptes des créditeurs de la clientèle	0	0	0	-
- Comptes d'épargne	0	0	0	-
- À vue	0	0	0	-
- À terme	0	0	0	-
Autres dettes	2 177 255 444.25	4 144 540 425.16	1 967 284 980.91	90.36
- À vue	2 064 371 025.24	3 165 907 954,44	1 101 536 929.20	53.36
- À terme	112 884 419.01	978 632 470.72	865 748 051.71	766.93
Dettes représentées par un titre	334 985 369.89	556 391 427.01	221 406 057.12	—
- Bons de caisse	334 985 369.89	556 391 427.01	221 406 057.12	66.09
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0	0	0	-
- Emprunts obligataires	0	0	0	-
-Autres dettes représentées par un titre	0	0	0	-
Autres passifs	1 033 953 659.48	2 426 603 629.89	1 392 649 970.41	134.69
Comptes de régularisation	8 518 191.42	29 984 888.92	21 466 697.50	252.01
Provisions pour risques et charges	0	0	0	-
Provisions réglementées	0	0	0	-
Fonds pour risques bancaires généraux	57 339 071.07	161 836 765.04	104 497 693.97	182.25
Subventions d'investissements	0	0	0	-
Dettes subordonnées	0	0	0	-
Capital social	16 000 000.00	2 500 000 000.00	900 000 000.00	56.25
Primes liées au capital	0	0	0	-
Réserves	0	0	0	-
Ecart de réévaluation	0	0	0	-
Report à nouveau (+/-)	- 137 189 384.25	- 62 248 598.89	- 74 940 785.36	54.63
Résultat de l'exercice (+/-)	74 940785.36	333 535 397.71	258 594 612.35	345.07
TOTAL DU PASSIF	5 151 268 684.28	10 092 105 679.43	4 940 836 995.15	95.91

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS COMPARÉS 2005-2006

CHARGES

LIBELLE	2005	2006	ECART	%
Charges d'Exploitation Bancaire	17 614 010.26	55 441 238.42	37 827 228.16	214.76
Intérêts et charges assimilées	17 614 010.26	55 441 238.42	37 827 228.16	214.76
- Sur opérations avec institutions financières	329 08286	55 441 238.42	37 827 228.16	214.76
- Sur opérations avec la clientèle	7 271 809.47	32 556 791.45	25 284 981.98	347.71
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	-
- Autres intérêts et charges assimilées	0	0	0	-
Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	-
Charges sur opérations de location simple	0	0	0	-
Commissions	10 013 117.93	22 407 315.86	12 394 197.93	123.78
Autres charges d'exploitation bancaire	0	0	0	-
Autres charges	0	0	0	-
Charges d'exploitation générale	98 643 086.77	168 618 232.78	69 975 146.01	70.94
- Services	38 787 702.23	71 605 642.24	32 817 940.01	84.61
- Frais de personnel	52 121 244.52	69 758 138.20	17 636 893.68	33.84
- Impôts et taxes	6 512 168.78	21 655 075.96	15 142 907.18	232.53
- Charges diverses	1 221 971.24	5 599 376.38	4 377 405.14	358.22
Dotation aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	64 479 352.85	164 090 238.14	99 610 885.29	154.48
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	38 967 798.10	24 972 134.37	- 13 995 663.73	-35.92
Charges exceptionnelles	6 205 349.18	4 186 313.58	- 2 019 035.60	- 32.54
Impôts sur les bénéfices	0	90 428 933.00	90 428 933.00	-
BÉNÉFICE DE L'EXERCICE	74 940 785.36	333 535 397.71	258 594 612.35	345.07

TABLEAU DES COMPTES
DE RÉSULTATS COMPARÉS 2005-2006

بنك الخليج الجزائر
Algeria Gulf Bank



PRODUITS

LIBELLE	2005	2006	ECART	%
Produits d'exploitation Bancair :	289 971 668.94	828 336 892.80	538 365 223.86	185.66
Intérêts et produits assimilés	110 479 622.19	404 318 978.45	293 839 356.26	265.97
- Sur opérations avec institutions financières	8 783 333.95	7 561 670.05	- 1 221 663.90	- 13.91
- Sur opérations avec la clientèle	101 696 288.24	396 757 308.40	295 061 020.16	290.14
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	-
- Autres intérêts et produits assimilés	0	0	0	-
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	-
Produits sur opérations de location simple	0	0	0	-
Produits de titres à revenu variable	0	0	0	-
Commissions	179 492 046.75	424 017 914.35	244 525 867.60	136.23
Autres produits d'exploitation bancaire	0	0	0	-
Autres produits	6 569 135.72	12 935 595.20	6 366 459.48	96.91
Produits divers	0	0	0	-
Reprise de provision et récupération sur créances amorties	4 309 577.96	0	- 4 309 577.96	- 100
Produits exceptionnels	0	0	0	-
PERTE DE L'EXERCICE	0	0	0	-

HORS-BILANS COMPARÉS 2005-2006

LIBELLE	2005	2006	ECART	%
ENGAGEMENTS DONNÉS	3 107 582 599.28	4 478 249 070.25	1 370 666 470.97	44.11
Engagements de financement en faveur des institutions financières	0	0	0	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3 107 582 599.28	4 478 249 070.25	1 370 666 470.97	44.11
- Crédit documentaire	1 808 840 649.81	3 476 530 529.78	1 667 689 879.97	92.20
- Cautions de soumission	1 298 741 949.47	1 001 718 540.47	- 297 023 409.00	- 22.87
Engagement de garantie d'ordre des institutions financières	0	0	0	-
Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	0	0	0	-
Autres engagements donnés	0	0	0	-
ENGAGEMENTS REÇUS	1 355 763 482.34	2 318 926 726.00	963 163 243.66	71.04
Engagements de garantie reçus de la clientèle	278 680 162.32	513 210 226.98	234 530 064.66	84.16
Engagements de garantie reçus des institutions financières	1 077 083 320.02	1 805 716 499.02	728 633 179.00	67.65
Autres engagements reçus	0	0	0	-
TOTAL HORS BILAN	4 463 346 081.62	6 797 175 796.25	2 333 829 714.63	52.29

Bilans comparés 2006/2007

ACTIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Caisse, Banques Centrales, Centre de Cheques Postaux	**2 262 001 823.96**	**2 487 790 078.86**	**225 788 254.90**	**9.98**
Effets publics et valeurs assimilées	0	0	0	–
Créances sur les institutions Financières	**49 464 286.78**	**493 438 914.96**	**443 974 628.18**	**897.57**
- A vue	49 464 286.78	393 438 914.96	343 974 628.18	695.40
- A terme	0	100 000 000.00	100 000 000.00	–
Créances sur la clientèle	**5 984 849 046.64**	**8 749 428 223.31**	**2 764 579 176.67**	**46.19**
- Créances commerciales	34 769 577.20	160 862 698.47	126 093 121.27	362.65
- Autres concours de la clientèle	5 538 611 017.95	7 715 496 096.01	2 176 885 078.06	39.30
- Comptes ordinaires débiteurs	411 468 451.49	873 069 428.83	461 600 977.34	112.18
Obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	–
Actions et autres titres à revenu variable	0	0	0	–
Participations et activités de portefeuille	0	0	0	–
Parts dans les entreprises liées	**15 675 000.00**	**15 675 000.00**	**0**	–
Crédits-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Location simple	0	0	0	–
Immobilisations incorporelles	**53 570 036.54**	**131 586 935.05**	**78 016 898.51**	**145.64**
Immobilisations corporelles	**126 577 962.28**	**366 381 101.13**	**239 803 138.85**	**189.45**
Autres actions	0	0	0	–
Capital souscrit non versé	0	0	0	–
Autres actifs	**1 543 623 240.66**	**2 256 531 687.03**	**712 908 446.37**	**46.18**
Comptes de régularisation	**56 344 282.57**	**44 434 881.18**	**-11 909 401.39**	**- 21.14**
TOTAL DE L'ACTIF	***10 092 105 679.43***	***14 545 266 821.52***	***4 453 161 142.09***	***44.13***

Bilans comparés 2006/2007

PASSIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	0	0	0	–
Dettes envers les institutions financières	1 461 744.59	1 433 346.02	-28 398.57	-1.94
- A Vue	1 461 744.59	1 433 346.02	-28 398.57	-1.94
- A Terme	0	0	0	–
Comptes créditeurs de la clientèle	0	0	0	–
- Comptes d' épargne	0	0	0	–
- A Vue	0	0	0	–
- A Terme	0	0	0	–
Autres dettes	4 144 540 425.16	5 579 857 815.54	1 435 317 390.38	34.63
- A Vue	3 165 907 954.44	4 695 767 449.37	1 529 859 494.93	48.32
- A Terme	978 632 470.72	884 090 366.17	-94 542 104.55	-9.66
Dettes représentées par un titre	556 391 427.01	630 862 949.55	74 471 522.54	13.38
- Bons de caisse	556 391 427.01	630 862 949.55	74 471 522.54	13.38
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0	0	0	–
- Emprunts obligataires	0	0	0	–
- Autres dettes représentées par un titre	0	0	0	–
Autres passifs	2 426 603 629.89	4 807 188 430.32	2 380 584 800.43	98.10
Comptes de régularisation	29 984 888.92	46 862 118.51	16 877 229.59	56.29
Provision pour risques et charges	0	0	0	–
Provisions réglementées	0	0	0	–
Fonds pour risques bancaires généraux	161 836 765.04	306 209 938.76	144 373 173.72	89.21
Subventions d'investissements	0	0	0	–
Dettes subordonnées	0	0	0	–
Capital social	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00	0	–
Primes liées au capital	0	0	0	–
Réserves	0	13 564 339.94	13 564 339.94	–
Ecart de réévaluation	0	0	0	–
Report à nouveau (+/-)	-62 248 598.89	135 668 433.28	73 419 834.39	-117.95
Résultat de l'exercice (+/-)	333 535 397.71	523 599 449.60	190 064 051.89	56.98
TOTAL DU PASSIF	*10 092 105 679.43*	*14 545 266 821.52*	*4 453 161 142.09*	*44.13*

Tableau des comptes de résultats comparés
2006/2007
CHARGES

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Charges d'Exploitations Bancaire	**55 441 238.42**	**90 738 885.83**	**35 297 647.41**	**63.67**
Intérêts et charges assimilées	**55 441 238.42**	**90 738 888.03**	**35 297 649.61**	**75.26**
- Sur opérations avec institutions financières	477 131.11	222 395.84	-254 735.27	-53.39
- Sur opérations avec la clientèle	32 556 791.45	54 130 258.88	21 573 467.43	66.26
- Sur obligation et autres titres a revenu fixe	0	0	0	–
- Autres intérêts et charges assimilées	0	0	0	–
Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Charges sur opérations de location simple	0	0	0	–
Commissions	**22 407 315.86**	**36 386 233.31**	**13 978 917.45**	**62.39**
Autres charges d'exploitation bancaire	0	0	0	–
Autres charges	0	0	0	–
Charges d'exploitation générale	**168 618 232.78**	**259 741 338.49**	**91 123 105.71**	**54.04**
- Services	71 605 642.24	90 049 920.68	18 444 278.44	25.76
- Frais de personnel	–	134 685 585.15	64 927 446.95	93.08
- Impôts et taxes	21 655 075.96	25 478 606.08	3 823 530.12	17.66
- Charges diverses	5 599 376.38	9 527 226.58	3 927 850.20	70.15
Dotation aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	**164 090 238.14**	**150 369 813.74**	**-13 720 424.40**	**-8.36**
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	**24 972 134.37**	**25 904 636.26**	**932 501.89**	**3.73**
Charges exceptionnelles	**4 186 313.58**	**13 296 344.58**	**9 110 031.00**	**217.61**
Impôt sur les bénéfices	**90 428 933.00**	**203 035 305.00**	**112 606 372.00**	**124.52**
BENEFICE DE L'EXERCICE	***333 535 397.71***	***523 599 449.60***	***190 064 051.90***	***56.98***

Tableau des comptes de résultats comparés

2006/2007
PRODUITS

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Produits d'exploitation bancaire	828 336 892.80	1 219 220 175.97	390 883 283.17	47.19
Intérêts et Produits assimilés	404 318 978.45	579 124 993.24	174 806 014.79	43.23
- Sur opérations avec institutions financières	7 561 670.05	17 723 711.41	10 162 041.36	134.39
- Sur opération avec la clientèle	396 757 308.40	561 401 281.83	164 643 973.43	41.50
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	–
- Autres intérêts et produits assimilés	0	0	0	–
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Produits sur opérations de location simple	0	0	0	–
Produits des titres à revenu variable	0	0	0	–
Commissions	424 017 914.35	640 095 182.73	216 077 268.38	50.96
Autres produits d'exploitation bancaire	0	0	0	–
Autres produits	12 935 595.20	48 465 597.53	35 530 002.33	274.67
Produits divers	0	0	0	–
Reprise de provision et récupération sur créances amorties	0	0	0	–
Produits exceptionnels	0	0	0	–
PERTE DE L'EXERCICE	0	0	0	–

Hors- Bilan comparés 2006/2007

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
ENGAGEMENTS DONNÉS	4 478 249 070.25	6 809 366 626.22	2 331 117 555.97	52.05
Engagements de financement en faveur des institutions financières	0	0	0	–
Engagements de financements en faveur de la clientèle	4 478 249 070.25	6 809 366 626.22	2 331 117 555.97	52.05
- Crédit documentaire	3 476 530 529.78	4 215 378 501.11	738 847 971.33	21.25
- Cautions de soumissions	1 001 718 540.47	1 563 175 355.86	561 456 815.39	56.05
Engagement de garantie d'ordre des institutions financières	0	895 332 616.40	895 332 616.40	–
Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	0	0	0	–
Autres engagements donnés	0	135 480 152.85	135 480 152.85	–
ENGAGEMENTS REÇUS	2 318 926 726.00	1 850 009 740 .11	-468 916 985.89	-20.22
- Engagements de Garantis reçus de la clientèle	513 210 226.98	398 689 598.61	-114 520 628.37	- 22.31
- Engagement de garantie reçus des institutions financières	1 805 716 499.02	1 451 320 141.50	-354 396 357.52	- 19.63
- Autres engagements reçus.	0	0	0	–
TOTAL HORS BILAN	*6 797 175 796.25*	*8 659 376 366.33*	*1 862 200 570.08*	*27.40*

ÉTATS FINANCIERS DE LA BANQUE

Bilans comparés 2008-2007

ACTIF	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
1-Caisses, Banque centrale ; centre des chèques postaux	1	3 319 343	2 487 790	33%
2-Effets publics et valeurs assimilées				-
3-Créances sur les institutions financières	2	1 068 053	493 439	116%
- A vue		758 058	393 419	93%
- A terme		309 994	100 020	210%
4-Créances sur la clientèle	3	17 538 637	8 749 428	100%
- Créances commerciales		406 140	160 863	152%
- Autres concours à la clientèle		15 441 665	7 715 496	100%
- Comptes ordinaires débiteurs		1 690 831	873 069	94%
5-Obligations et autres titres à revenu fixe				-
6-Actions et autres titres à revenu variable				-
7-Particiations et activités de portefeuille	4	15 675	15 675	0%
8-Parts dans les entreprises liées				-
9-Crédit-bail et opérations assimilées				-
10-Location simple				-
11-Immobilisations incorporelles	5	133 446	131 587	1%
12-Immobilisations corporelles	6	696 835	366 381	90%
13-Autres actions				-
14-Capital souscrit non versé				-
15-Autres actifs	7	4 587 557	2 256 532	103%
16-Comptes de régularistion	8	140 638	44 435	217%
Total Actif		27 500 183	14 545 267	89%



Bilans comparés 2008-2007

PASSIF	Note	En Milliers DA 2008	2007	%
1-Banque centrale ; centre des chèques postaux		-	-	
2-Dettes envers les institutions financières	9	1 520 834	1 453	104 544%
- A vue		11 519	1 453	693%
- A terme		1 509 316	-	100%
3-Comptes créditeurs de la clientèle	10	11 526 864	5 579 858	107%
- Comptes d'épargne		781 685	-	100%
- A vue	-	781 685	-	100%
- A terme				-
- Autres dettes		10 745 179	5 579 858	93%
- A vue		10 075 401	4 695 767	115%
- A terme		669 777	884 090	-24%
4-Dettes représentées par un titre	11	1 803 067	630 863	186%
- Bons de caisse		1 803 067	630 863	186%
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables				-
- Emprunts obligataires				-
- Autres dettes représentées par un titre				-
5-Autres passifs	12	8 091 723	4 807 188	68%
6-Comptes de régularisation	13	78 803	46 862	68%
7-Provisions pour risques et charges				-
8-Provisions réglementées				-
9-Fonds pour risques bancaires généraux	14	359 919	306 210	18%
10-Subventions d'investissements				-
11-Dettes subordonnées				-
12-Capital social	15	2 500 000	2 500 000	0%
13-Primes liées au capital				-
14-Réserves	16	39 744	13 564	193%
15-Ecart de réévaluation				-
16-Report à nouveau	17	500 761	135 668	269%
17-Résultat de l'exercice	18	1 078 468	523 599	106%
Total PASSIF		27 500 183	14 545 267	89%

Tableaux des Comptes de Résultats Comparés 2008-2007

CHARGES	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
A-Charges d'exploitation bancaire	19	195 350.36	90 738.89	115%
1-Intérêts et charges assimilées:		123 767.78	54 352.65	128%
- Sur opérations avec les institutions financières		18 141.46	222.40	8057%
- Sur opérations avec la clientèle		105 626.31	54 130.26	95%
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe		-	-	-
- Autres intérêts et charges assimilées		-	-	-
2 - Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées		-	-	-
3 - Charges sur opérations de location simple		-	-	-
4 - Commissions		71 582.58	36 386.23	97%
5 - Autres charges d'exploitation bancaire		-	-	-
B-Autres charges	20	1 302 981.28	653 347.44	99%
6 - Charges d'exploitation générale		513 620.24	251 597.13	104%
- Services		215 871.34	81 885.18	164%
- Frais de personnel		207 471.21	120 475.69	72%
- Impôts et taxes		85 253.86	47 853.23	78%
- Charges diverses		5 023.81	1 383.02	263%
7 - Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables		217 297.97	158 514.02	37%
8 - Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles		85 721.57	26 904.64	219%
9 - Charges exceptionnelles		112 335.28	13 296.34	745%
10 - Impôts sur les bénéfices		374 006.22	203 035.31	84%
11 - Bénéfice de l'exercice		1 078 467.69	523 599.45	106%

Tableaux Des Comptes De Résultats
Comparés 2008-2007

PRODUITS	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
A-Produits d'exploitation bancaire	21	2 419 222.49	1 219 220.18	98%
1-Intérêts et produits assimilés		1 080 927.80	579 124.99	87%
- sur opérations avec les institutions financières		27 491.57	17 723.71	55%
- sur opérations avec la clientèle		1 053 436.23	561 401.28	88%
- sur obligations et autres titres à revenu fixe		-	-	-
- autres intérêts et produits assimilés		-	-	-
2-Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées		-	-	-
3-Produits sur opérations de location simple		-	-	-
4-Produits des titres à revenu variable		-	-	-
5-Commissions		1 338 294.68	640 095.18	109%
6-Autres produits d'exploitation bancaire		-	-	-
B-Autres produits	22	157 576.84	48 465.60	225%
7-Produits divers		7 133.60	48 465.60	-85%
8-Reprise de provisions et récupérations sur créances amorties		102 563.85	-	-
9-Produits exceptionnels		47 879.40	-	-
10-Perte de l'exercice				

Hors Bilans Comparés 2008-2007

ENGAGEMENTS	En Milliers DA			
	Note	2008	2007	%
ENGAGEMENTS DONNES :	23	14 667 461.59	6 809 366.63	115%
1-Engagement de financement en faveur des institutions Financières		0.00	0.00	-
2-Engagement de financement en faveur de la clientèle		13 279 747.02	5 914 034.01	125%
3-Engagement de garantie d'ordre des institutions financières		1 387 714.56	895 332.62	55%
4-Engagement de garantie d'ordre de la clientèle		0.00	0.00	-
5-Autres engagements donnés		0.00	0.00	-
ENGAGEMENTS REÇUS :	24	3 861 014.47	1 850 009.74	109%
6-Engagements de financement reçus des institutions financières		0.00	0.00	-
7-Engagements de garantie reçus des institutions financières		1 262 721.11	398 689.60	217%
8-Autres engagements reçus		2 598 293.36	1 451 320.14	79%
Total Hors Bilan		18 528 476.06	8 659 376.37	114%

Chiffres clés de l'activité de la banque

BILAN	2006	2007	2008
Disponibilités	2 262 002	2 981 229	4 077 402
Crédits	5 984 849	8 749 428	17 848 631
Autres actifs	1 845 255	2 714 610	5 574 151
Total Actif	**10 092 106**	**14 545 267**	**27 500 183**
Dépôts clientèle	3 319 403	4 009 846	13 329 931
Autres dépôts	1 365 218	2 200 875	1 520 834
Autres passifs	5 407 485	8 334 546	12 649 418
Total Passif	**10 092 106**	**14 545 287**	**27 500 183**
COMPTES DE RESULTATS	**2006**	**2007**	**2008**
Produits bancaires	828 337	1 219 220	2 419 222
Autres produits	12 935	48 466	157 577
Charges d'exploitation	253 218	382 537	907 027
Produit Net Bancaire	588 054	885 149	1 669 772
Provisions	(164 090)	(158 514)	(217 298)
Résultat Avant IBS	423 964	726 635	1 452 474
IBS à Payer	(90 429)	(203 035)	(374 006)
Résultat Net de l'exercice	**333 535**	**523 599**	**1 078 468**
Fonds propres	**2006**	**2007**	**2008**
	2 866 128	3 330 900	4 478 890
Ratios	**2006**	**2007**	**2008**
Crédit / total actif	59.3%	60.15%	64.79%
Fonds propres/ total actif	28.4 %	22.90%	16.26%
Fonds propres/ crédit	47.9 %	38.07%	25.09%
ROA (profit net/ total actif)	3,3 %	3.60%	3 91%
ROE (profit net/fonds propres)	11,6 %	15.73%	24%
Résultats bruts/ crédit	7.1 %	8.31%	8 13%

قائمة المحتويات

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

تم بحمد الله

رقم الإيداع : 4056/ 2013

الترقيم الدولي : 2-4-85031-977-978



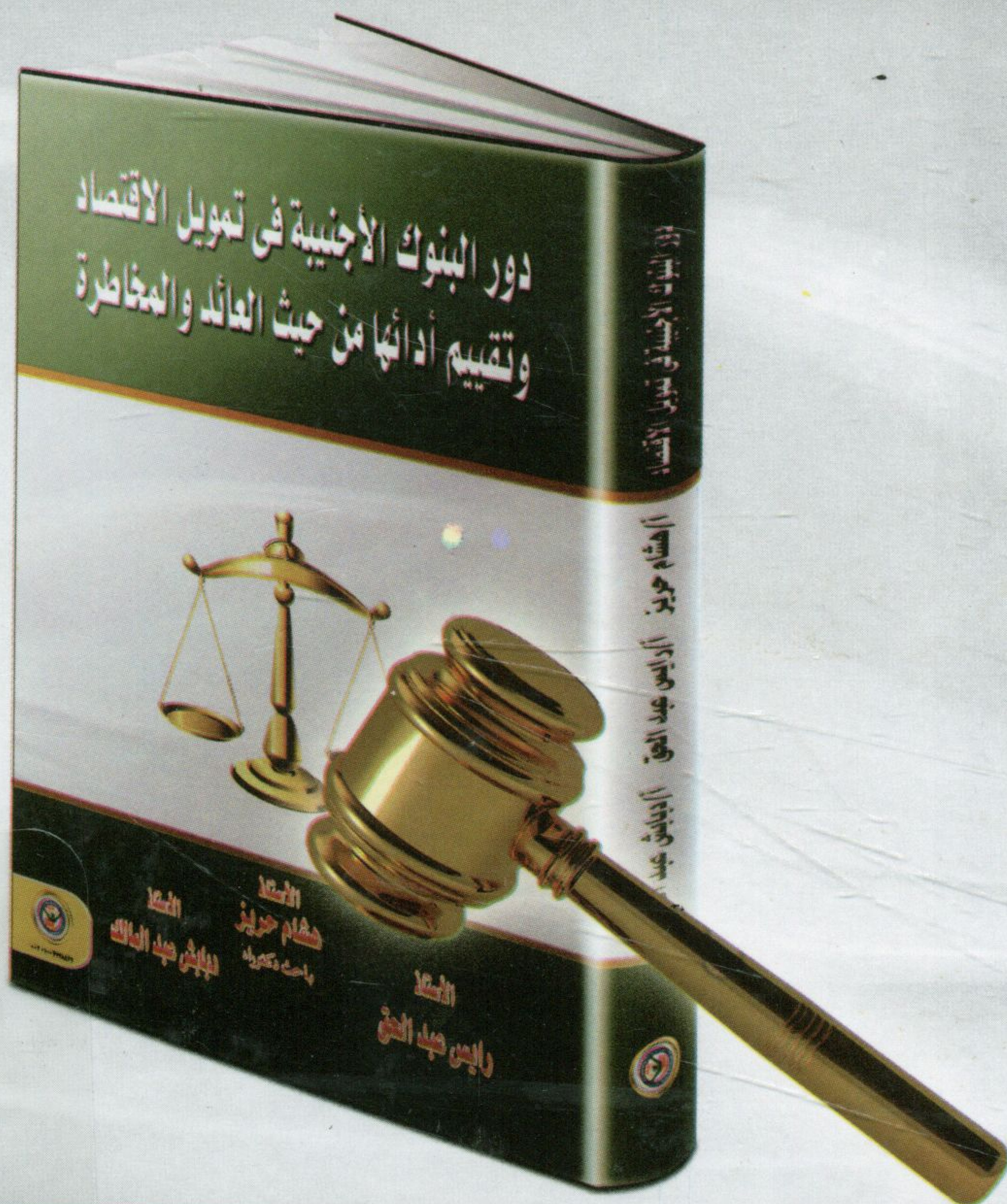
مع تحيات

مكتبة الوفاء القانونية

محمول : 00201003738822


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر





الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية


ISBN: 977-850-314-2
9 789778 503142